

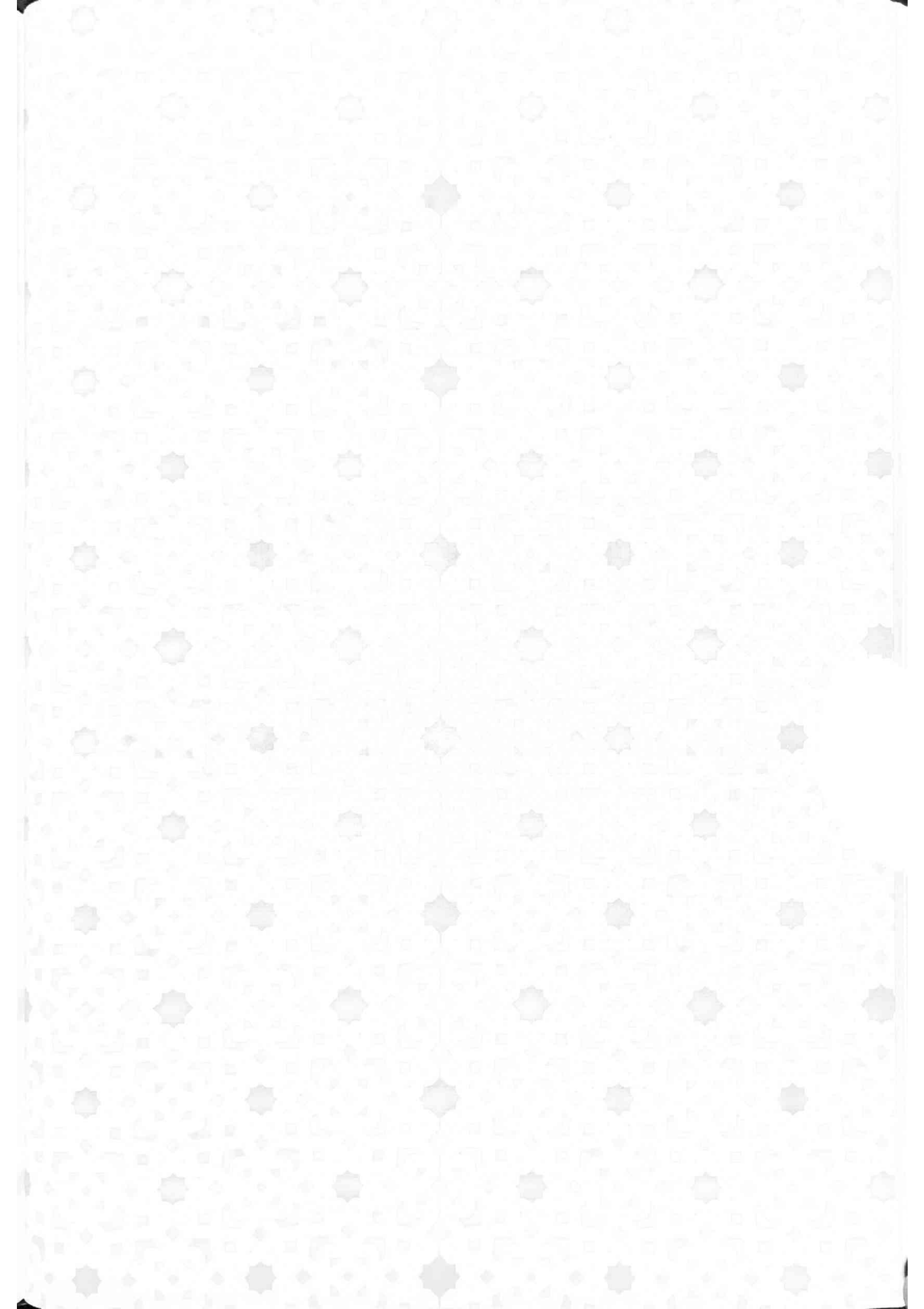
الرسالة رقم



(32)

سُلُّ الْحُسَّامِ الْهِنْدِيِّ

لِنُصْرَةِ مَوْلَانَا خَالِدِ النَّفْثَبَنْدِيِّ



### النسخ المعتمدة في التحقيق

النسخة الأولى: مخطوطة في المكتبة الأزهرية ضمن مجموع برقم (٤٤٣٩٤)، عدد أوراقها: (٢٩) من (١٠٢) إلى (١٣٠)، تاريخ نسخها: (١٢٧٢هـ)، بخط تلميذ المؤلف: محمد بن حسن البيطار، ورمزنا لها بـ(ن).

النسخة الثانية: مطبوعة ضمن مجموع الرسائل المصحح من قبل أبي الخير عابدين معتمداً على نسخة المؤلف المصححة بخطه، وتاريخ طبعتها: (١١ شعبان سنة ١٣٠١هـ)، ورمزنا لها بـ(خ).

### وصف الرسالة

ألّف ابن عابدين هذه الرسالة بأمرٍ من مفتي الشام السيّد حسين أفندي المرادي؛ ردّاً على شخصٍ ألّف رسالةً حَكَمَ فيها بالزندقة والسحر والتعامل مع الجنّ على الإمام الشهير، والعارف الكبير، الشيخ خالد البغدادي. وقد احتوت على أربعة فصول وخاتمة:

الفصل الأول: في بيان حقيقة الكرامة.

الفصل الثاني: في بيان حقيقة الجنّ، وجواز رؤيتهم والاجتماع بهم.

الفصل الثالث: في بيان السحر وأقسامه وأحكامه.

الفصل الرابع: في بيان دعوى علم الغيب.

والخاتمة: نبذة يسيرة عن سيرة الشيخ خالد البغدادي.

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي شرع لنا خيرَ شريعةٍ وأَعْلَاهَا، وَأَطَدَ دَعَائِمَهَا لِعُلَمَائِهَا وَقَوَّاهَا، وَأَقَامَ سُوقَ عَزَائِمِهَا وَأَرْخَصَ سُوقَ فُسُوقِ مَنْ بَارَاهَا، وَكَفَّ أَيْدِيَ الْمُتَمَرِّدِينَ وَالْجَا حِدِينَ الْحَاسِدِينَ بِبِرَاهِينِ أَضَاءِ سَنَاهَا، وَطَهَّرَهَا مِنْ دَنَسِ الزُّورِ وَالْبُهْتَانِ وَالْإِفْتِرَاءِ وَالْعُدْوَانِ وَحَمَى حِمَاهَا، وَأَظْهَرَهَا إِلَى الْعِيَانِ كَالشَّمْسِ وَضَحَاهَا، وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا، وَحَتَّمَ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بَاقْتِئَاءَ آثَارِهَا وَالْعَمَلَ بِمُقْتَضَاهَا، فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا، قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا، وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى خَيْرِ دَاعٍ إِلَى تَوْحِيدِهِ، وَأَشْرَفِ قَائِمٍ بِإِرْشَادِ عَبِيدِهِ، حَتَّى بَلَغَ مِنَ الْمَشَقَّةِ أَقْصَاهَا، وَأُوذِيَ فَصْبَرَ، وَابْتُلِيَ فَشَكَرَ، وَحَازَ عِزًّا وَجَاهًا، وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الَّذِينَ حَازُوا بِنُصْرَتِهِ أَعْلَى الْمَقَامَاتِ وَأَسْنَاهَا، صَلَاةً دَائِمَةً لَا تُعَدُّ وَلَا تُحَدُّ وَلَا تَنْتَاهِي، مَا جَرَتْ سَفِينَةُ الْإِنْتِصَارِ لِأَهْلِ الْأَسْرَارِ فِي بَحَارِ الْأَفْكَارِ، وَلُجَجِ الْآثَارِ وَالْأَخْبَارِ، وَكَانَ بِاسْمِ اللَّهِ مَجْرِيهَا وَمُرْسَاهَا.

أما بعد:

فيقول أقررُّ العباد إلى عفو مولاه يومَ التناد، مُحَمَّدٌ أَمِين، الشهير بابن عابدين:

[الباعث على تأليف الرسالة]:

لَمَّا فَسَدَ الزَّمَانُ وَتَعَاكَسَ، وَتَقَاعَدَ عَنِ الصَّلَاحِ وَتَقَاعَسَ، لَمْ يَشْتَغَلْ غَالِبُ أَهْلِهِ بِخَاصَّةِ نَفْسِهِ، وَبِمَا يَنْفَعُهُ عِنْدَ أَفْوَلِ شَمْسِهِ، وَحُلُولِهِ فِي رَمْسِهِ، بَلْ صَارَ يُطِيلُ لِسَانَهُ عَلَى أَشْرَفِ أَهْلِ جِنْسِهِ، بِمَجَرَّدِ وَهْمِهِ وَحَدْسِهِ، أَوْ بِمَحْضِ الزُّورِ وَالْبُهْتَانِ، لِدَاءِ الْحَسَدِ وَالطُّغْيَانِ، وَغَفَلَ عَنِ كَوْنِ ذَلِكَ سَبَبًا لِلدَّمَارِ وَخَرَابِ الدِّيَارِ، وَمَحَقِ الْأَعْمَارِ، وَإِعْفَاءِ الْآثَارِ؛ فَالَّفَ بَعْضُهُمْ رِسَالَةً أَرَادَ تَرْوِيحَهَا فِي سُوقِ الْجَهَالَةِ بَيْنَ أَهْلِ الْبَطَالَةِ،



حيث حكمَ فيها بالزندقة والضلالة على الإمام الشهير، والعارف الكبير، الذي ورث [خ/٢] من العوارف والمعارف كلَّ طريفٍ وتالدٍ<sup>(١)</sup>، ولم يُنكَرْ فضلهُ إلاَّ الجاحِدُ المعاند، والمكابرُ الحاسد، وهو الإمام الأوحد، والعلمُ المفرد، الهمامُ الماجد، حضرة سيدي الشيخ خالد، الذي بذلَ جهده في نفع العبيد، وإرشادهم إلى الدأب على كلمة التوحيد، حتَّى غدا قُطْبَ العارفين في سائر الآفاق، وملاذَّ المريدين على الإطلاق، واشتهرت به الطريقة النقشبندية الواضحة الجليلة، في عامَّة البلاد الإسلامية والممالك المحميَّة، مع ما حازَ إلى ذلك من علوم باهرة بهيَّة، وتأليفات شائعة شهية، فلا تبدو نفائس لآلئ التحقيق من بحار التدقيق إلاَّ بغواص أفكاره، ولا تُجلى عرائس جَواري الترقيق على منصَّات التنميق إلاَّ لخطَّاب أنظاره، فلذا شاعَ صيته وذاعَ، وعمَّ النواحي والبِقاع، وتُليَّت آيات فضائله على ألسنة الأصائل والبكور، ونُشِرتَ راياتُ فواضله على رماح الظهور، وظهرَ ظهورَ البدر التامُّ مُعتقداً بين الخاصِّ والعامِّ، حتَّى بين أعيان الدولة المنصورة ذات المحامد الماثورة، لا زالت مُوطَّدة البنيان، عالية الشَّان، يمين خليفتها الأعظم وخاقانها المحمود المعظَّم، الذي شيَّد دعائم الدين، وأباد جيوش الكافرين الجاحدين، وحمى ساحة الإسلام والمسلمين بماضي عزمه، ونَشَرَ أُلوية الشرائع والأحكام بثواقب حزمه، أدامَ الله تعالى طلعتَه السعيدة في أفق هذا الزمان كوكباً منيراً، وخلَّدَ ذا الآراء السديدة في باهي مملكته عَضْداً ووزيراً، وأبَدَ<sup>(٢)</sup> ذوي العقول الرشيدة في بروج أوامره ونواهيهِ نجومًا مُشرِّقة، وأيَّدَ ذوي القوَّة الشديدة في مطالع غزواته وجعلهم على أعدائه شُهَبًا مُحرِّقة، حتَّى تنجلي غياهبُ الشُّرك والإلحاد، وتضحك بالنصر والحُبور تُغورُ البلاد والعباد، ونفعه والمسلمين بإمداد هذا الإمام والخبرِ البَحْرِ الهمام، الذي شهدَتْ ببراءة ساحته المحترمة عمَّا رمتهُ به الحسدةُ الظلمةُ عامَّةُ

(١) الطريف: المستحدث، وهو خلاف التالد. ينظر: «لسان العرب» (٩/٢١٤).

(٢) في (خ): (أيد).

أهل البلاد من الناس، ولا سيمًا من لهم إلى جنبه قُربٌ والتماسٌ، منهم ذو الأيادي  
 [خ/٣] البوادي لدى الحاضر والبادي، [التي أروى بنميرها الصادي، في كلِّ محفلٍ ونادي،  
 شيخ الإسلام] <sup>(١)</sup> ومفتي الأنام في دمشق الشام، السيّد حسين أفندي المرادي، دامت  
 فضائله غير مصروفةٍ عن ذاته؛ لأنّه مُنتهى جموعها، وفواضله تنفجرُ منه أنهارها لأنّه  
 [ن/١٠٣] ينبوعها، فلذا أمر <sup>(٢)</sup> الفقير بنسلِ نصالِ النّضال، من جعبة <sup>(٣)</sup> فرسان المقال، وسلَّ  
 لوامعَ قواطع الاستدلال، من غمدِ كتائبِ كُتبِ فحولِ الرجال، وهزَّ رُديني <sup>(٤)</sup> الردَّ  
 على عواتق الدفع والصدِّ عند النّزالِ في حومة الجدال، لينقشعَ عن عين العيان غينُ  
 البهتان والضلال، ويسلمَ صحيحُ الأفعال من همزِ الضّعف والاعتلال، ويرتفعَ خفضُ  
 المنصوبِ على التمييز للحال بإبراز ضمائر الصفات والأفعال، ويظهرَ خفيّ المُتشابه  
 والإجمال، بتفسير نصِّ المُحكّم من الأقوال؛ فبادرتُ إلى التوجّه والإقبال، على  
 الطاعة والامثال لأمره الحتم <sup>(٥)</sup> بلا إهمالٍ ولا إمهال، فجمعتُ هذه الأوراق، الحلوة  
 المذاقِ لدى أهل الأشواق؛ كي يبدوَ نجمُها الخفاق في أكناف أطراف الآفاق، ويسيرَ  
 نميرُها الدفّاق بما رَقَّ وراق، في حياض رياض الإطلاق، وتُغنيّ بلا بلها ذاتُ الأطواقِ  
 على غصون الأفكار والأحداق، وتُشَنّف مسامع المشتاق بما عنه نطاقُ البيان ضاق،  
 وتصدّ أهل الافتراء والاختلاق عن سوء الأفعال وسَيِّء الأخلاق؛ ليكونوا من الرفاق  
 أهل الصفا والوفاق.

(١) سقطت من (خ).

(٢) في (خ): (سأل).

(٣) في (ن) (جفنة).

(٤) الرُّديني: الرُّمَح. ينظر: «الصّحاح» (ردن).

(٥) (لأمره الحتم) في (خ): (لسؤاله).

فقلتُ مستعيناً بعون الملك الخَلَّاق في سلوكِ مَهَامِهِ<sup>(١)</sup> هذه المشاقَّ، وقَمَعَ المُعَانِدِ والمُشَاقَّ - بضمِّ الميم -، مُسْتَمِنِحًا من فيض الكريم الرِّزَّاق، بَسَطَ موائدِ التوفيق في هذا المساق، وإصابة الصواب في اللِّحَاقِ والسِّبَاق، وتوفيرِ الثوابِ في يوم العرض والتلاق:

اعلم وفَّقني الله تعالى وإيَّاك، وتولَّى هُدَايَ وَهُدَاك، وحمانا من الوقوع في شَرِكِ الإِشْرَاق، واتَّباعِ كُلِّ كاذِبٍ أَفَّاك، أَنِّي أريدُ أنْ أَكْشِفَ لك الغِطَا، وَأُنَبِّهَكَ على بعض ما وَقَعَ في تلك الرسالة من الخطأ؛ لِئَلَّا تَزَلَّ بِكَ الخُطَا، إلى مَهْمَةٍ تَضِلُّ فِيهِ القَطَا، فنقول:

قال ذلك الزاعم المراغم في صدر رسالته، المُنبِئَةِ عن عدم تَثَبُّتِهِ لأمر ديانته: سُئِلْتُ [خ/٤] عن فلانِ الثابت إقراره بتسخير الجنِّ واستعانتِه بالأرواح الأرضيَّة الخبيثة، ودعواه عِلْمَ بعضِ الأمور الغيبيَّة عن إخبار الجانِّ له، وأنَّه ربطَ وقتلَ كثيرًا من العفاريت والجانِّ، مع أنَّه به يدَّعي الولاية والإرشادَ في الطريقة العليَّة النقشبندية، ويُصدِّقُه بعضُ الناس ويعتقد أنَّه على الحقِّ، فهل هو وليٌّ ومرشِدٌ مُصدِّقٌ فيما ادَّعاهُ كما يزعم، أم ساحر؟ وما حُكْمُ قضاء القاضي بهما فيه، أفيدوا بالنقل الصريح الصحيح من الكتب المعتمدة في المذاهب الأربعة المعتمدة.

فلما كان السؤالُ مُتعلِّقًا برجلٍ مُشَخَّصٍ مُعيَّنٍ مذكورٍ باسمه؛ اقتضى التوقُّفَ والتفحُّصَ عن الأحوال؛ ليتحقَّقَ عندي جميعُ ما في السؤال، تجنُّبًا عن سوء الظنون، واستماعِ كُلِّ ما يقال، فشَهِدَ لَدَيَّ جَمٌّ غفيرٌ من الشهود العدول، على تحقيق جميع ما كُتِبَ عليه<sup>(٢)</sup> في السؤال، منهم الصالحُ الجليل المسلمُ صلاحيته عند أهل الحرمين وسائر البلاد الشيخ إسماعيل النقشبندي، والشيخ أحمد علي آغا زاده الكردي

(١) جمع مَهْمَةٍ، والمَهْمَةُ: الفلاة لا ماء بها ولا أنيس، وقيل: البلدُ المُقْفِرُ. ينظر: «تاج العروس» (مهه).

(٢) في (ن): (عليَّ).

السليمانى، والشيخ محمد الهزامردى الكردي السليمانى، والشرىف أفندى الديار بكرى، وغيرهم من تلامذته المتقربين إليه، بل من خلفائه الأرشدين، بزعمه الباطل بلا إنكار أحد، وقائلين بأن المشهور بين الفرقة الخالدية الضالة المضلة أن هذا الأمر ليس مما ينكره خالد المعهود إلى الآن، بل كان يفتخر به، ويعده من جملة خوارقه، وعلامة ولايته بزعمه الباطل، وذلك مشهود فيه عند جميع الأكراد وعامة أهل بغداد؛ فثبت عندي صدق ما فى السؤال ثبوتاً شرعياً مرعياً، فبادرت إلى الجواب حذراً عما فى «الفتاوى الخيرية»: و«من كتم علماً ألجم بلجام من نار»<sup>(١)</sup>.

إلى أن قال: فأجبت متوكلاً على الملك التواب، قائلاً بأنه ساحر بالاجماع؛ أى: باتفاق المحققين من علماء المذاهب الأربعة المعتمدة. هذا نص كلامه.

ثم استدلل على مرامه بنقل بعض ما قاله العلماء من المحدثين والفقهاء فى أحكام الزندىق والساحر والكاهن والعراف، سالكا سبيل الاعتساف، متجنباً عن طرق [خ/٥] الإنصاف، حيث نزل هذه العبارات على ما افترى على هذا الإمام من المقالات، الذى [ن/١٠٤] شهد الوجدان والعيان ببراءة ساحته من هذا الزور والبهتان، فإن الذى شاهدناه من حالته البديعة الاستقامة على نهج الشريعة، وإحياء بقع المساجد والخلوات بإقامة الأذكار والأوراد والصلوات، ولم نسمع منه ولا من أحد من خلفائه ومريديه شيئاً مما يشينه فى دينه ويرديه، وهذا ما شهد به جماهير العباد فى عامة البلاد.

وإنما كان له بعض مريدين رآهم من العتاة المتمردىن، فطردهم عن أبوابه، فتكلموا فى جنبه، وانحازوا إلى بعض الحاسدين، ولفقوا معهم ما ألقته إليهم الشياطين،

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٦١)، وأبو داود (٣٦٥٨)، والترمذى (٢٦٤٩) وقال: "حسن"، والبيهقى فى «المدخل» (٥٧٢) كلهم من حديث أبى هريرة رضى الله عنه، وأخرجه الطبرانى فى «المعجم الكبير» (١٠٨٤٥) من حديث ابن عباس رضى الله عنه، وعقب الهشيمى على رواية الطبرانى أن فيها رجلاً مجهولاً. وأقرب لفظ للمؤلف الطبرانى والبيهقى. ينظر: «مجمع الزوائد» (١/١٦٣).

وتزَيُّوا بِزِيِّ الصَّالِحِينَ، وَنَقَلُوا كَلَامَ الْعُلَمَاءِ بِصُورَةِ النَّاصِحِينَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْجَلِيَّاتِ وَالْخَفِيَّاتِ، وَ«إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>.

إِلَى دِيَّانِ يَوْمِ الْحَشْرِ نَمُضِي وَعِنْدَ اللَّهِ تَجْتَمِعُ الْخُصُومُ عَلَى أَنَّا اجْتَمَعْنَا بِهَذَا الشَّخْصِ الْمَسْمُومِ بِالشَّيْخِ إِسْمَاعِيلِ، الَّذِي زَعَمَ هَذَا الزَّاعِمُ أَنَّهُ شَهِدَ عِنْدَهُ، وَسَمَّاهُ الصَّالِحَ الْجَلِيلَ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا نَسَبَهُ إِلَيْهِ صَاحِبُ تِلْكَ الرِّسَالَةِ، فَأَنْكَرَ جَمِيعَ هَذِهِ الْمَقَالَةِ، وَقَالَ: إِنَّ هَذَا الْإِمَامَ شَيْخِي وَسَيِّدِي، وَسَاعِدِي وَعَضُدِي، طَالَمَا عَكَفْتُ فِي أَعْتَابِهِ، وَلَمْ أَرِ مَا يُدْنِسُ سَاحَةَ جَنَابِهِ.

فَعَلِمْنَا أَنَّ مَا ذُكِرَ كَذِبٌ وَافْتِرَاءٌ، بَلَا مِينَ وَلَا مِرَا، وَكَيْفَ يُتَصَوَّرُ مِمَّنْ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ عُلَمَاءِ الدِّينِ، وَرِئِيسُ الْمُحَقِّقِينَ وَالْمَدَقِّقِينَ، وَقَدْ بَذَلَ جَهْدَهُ فِي نَشْرِ رَايَاتِ الشَّرِيعَةِ، وَتَشْيِيدِ مَنَازِلِهَا الرِّفِيعَةِ، وَإِرْشَادِ السَّالِكِينَ إِلَى طَرِيقِ<sup>(٢)</sup> الْمُقَرَّبِينَ؛ أَنْ يَدَّعِيَ لِنَفْسِهِ مَا لَا يُتَصَوَّرُ مِنْ أَجْهَلِ الْجَاهِلِينَ، وَطُغَاةِ الْمُتَمَرِّدِينَ، الَّذِينَ خَلَعُوا مِنْ أَعْنَاقِهِمْ رِبْقَةَ الدِّينِ، فَإِنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ يَخْشَى اللَّهَ تَعَالَى مِنْ ذَلِكَ - وَحَاشَاهُ مِنْ سُلُوكِ هَذِهِ الْمَسَالِكِ - لَخَشِيَ أَنْ يَنْحَطَّ قَدْرُهُ عِنْدَ الْأَنَامِ؛ لَعِلِمَهُ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَقْبَلُهُ هَوَامُّ الْعَوَامِّ، فَإِنَّهُ مِمَّا تَأْنَفُهُ الْأَسْمَاعُ، وَتَمُجُّهُ الطَّبَاعُ؛ فَعِلِمَ أَنَّ هَذَا اخْتِلَاقٌ وَاخْتِرَاعٌ، تَنْفَرُ مِنْهُ الْقُلُوبُ وَتَرْتَاعُ.

نَعَمْ، أَخْبَرَنِي الشَّيْخُ إِسْمَاعِيلُ الْمَذْكُورُ أَنَّهُ وَقَعَ لَهُ فِي دَارِ الْأُسْتَاذِ فِي بَعْضِ مَجَالِسِهِ [خ/٦] الذِّكْرِيَّةِ، عِنْدَ اجْتِمَاعِ الْقُلُوبِ عَلَى الذِّكْرِ الْخَفِيِّ وَالتَّوَجُّهِ بِالْكُلِّيَّةِ، أَنَّهُمْ كَانُوا يَسْمَعُونَ أَصْوَاتًا خَفِيَّةً، وَلَا يَرُونَ أَشْخَاصًا جَلِيَّةً، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ مُؤْمِنِي الْجَنِّ ذَوِي النُّفُوسِ الْمَطْمَئِنَّةِ، جَاءُوا يَرْتَعُونَ حَوْلَ رِيَاضِ الذِّكْرِ الَّتِي هِيَ رِيَاضُ الْجَنَّةِ، وَأَنَّهُ سَمِعَ مَعَ رَفِيقٍ لَهُ أَصْوَاتًا مِنْ دَاخِلِ مَكَانٍ مُغْلَقٍ، فَلَمْ يَرِ فِيهِ أَحَدًا، فَثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَهُ وَتَحَقَّقَ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا

(١) مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١)، وَمُسْلِمٌ (١٩٠٧) بِلَفْظٍ: (النِّيَّةُ) مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) فِي (ن): (طَرِيقٌ).

أخبر ذلك الحاسد، بما رآه من هذه المشاهد، وأنه اجتمع به بعض من طرده الأستاذ،  
وجاء به إلى ذلك الحاسد، واستعان به ولاذ، وقال: إنَّ هذا الرجل شهد بما أقول، فبنوا  
تلك الفضول على مُجرّد هذا المقول.



ثُمَّ إِنَّ الشَّيْخَ إِسْمَاعِيلَ الْمَذْكُورَ كَتَبَ بِخَطِّهِ إِلَيْهِمْ كِتَابًا تَبَرَّأَ فِيهِ مِمَّا نَسَبُوهُ إِلَيْهِ،  
وَشَافَهَنِي فِيهِ خِطَابًا، وَصُورَةً مَا كَتَبَهُ:

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى، وسلامٌ على عباده الذين اصطفى، أما بعد: فيقول المفتقرُ إلى ربِّه  
الغنيِّ، إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَحْمَدَ النُقْشِبِنْدِي الخالدي الزلزوي، عُفِيَ عَنْهُ، المجاور بالمدينة  
المنورة، على ساكنها أفضل التحيّة: أَشْهَدُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى مَا فِي قَلْبِي وَخَطِّي وَلِسَانِي،  
وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَأَنِّي مُعْتَقِدٌ فِي شَيْخِي وَمُرْشِدِي خُصْرَةَ مُولانا ضِيَاءِ الدِّينِ الشَّيْخِ  
خَالِدِ النُقْشِبِنْدِي - أَدَامَ اللَّهُ ظِلَّ فَيُوضَاتِهِ وَإِحْسَانِهِ عَلَى رُؤُوسِ الطَّالِبِينَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ  
آمِينَ - بَأَنَّهُ أَعْلَمُ مِنْ رَأْيْتُ<sup>(١)</sup>، وَأَتَقَى وَأَوْرَعُ وَأَكْرَمُ وَأَزْهَدُ مَنْ فِي الْأَرْضِ فِي هَذَا الْعَصْرِ،  
وَأَقْوَمُهُمْ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْغَرَّاءِ، وَالسُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ الزَّهْرَاءِ، وَالْأَخْلَاقِ الْكَرِيمَةِ الْمُحَمَّدِيَّةِ  
الْعُلْيَا، وَنَاهِجُ مَنَاهِجِ جَادَّةِ الطَّرِيقَةِ الْعَلِيَّةِ النُقْشِبِنْدِيَّةِ، كَثَّرَ اللَّهُ تَعَالَى أَهْلِيهَا، وَقَدَّسَ  
أَسْرَارَ مَوَالِيهَا، وَمُمَهَّدَ مَسَلِكِ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ وَالْأَوْلِيَاءِ وَالْأَتَقِيَاءِ، وَكَذَا  
أَتْبَاعُهُ عَلَى هَدْيِهِ وَسِيرَتِهِ الشَّرِيفَةِ الطَّاهِرَةِ الْأَسْنَى، وَكَذَلِكَ أَشْهَدُ اللَّهَ تَعَالَى وَأَشْهَدُكُمْ  
بَأَنِّي مُتَبَرِّئٌ مِمَّنْ تَوَهَّمِ السَّحَرَ أَوْ الْكُفَرَ أَوْ الْفِسْقَ أَوْ الْبِدْعَةَ - فَضْلًا عَنْ الْإِعْتِقَادِ -  
فِي حَقِّهِ، أَوْ حَقِّ أَتْبَاعِهِ الْأَمْجَادِ، وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ تَعَالَى مِنْ كُلِّ ذَلِكَ، وَمُتَبَرِّئٌ مِمَّنْ يَعْتَقِدُ  
فِيهِ هَذَا الْإِعْتِقَادَ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ، لَا سِيَّما مِنَ الْمُنْكَرِ الْمَطْرُودِ [خ/٧]  
الَّذِي اسْمُهُ عَبْدُ الْوَهَّابِ، نَسَأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَتُوبَ عَلَيْهِ وَيَهْدِيَهُ إِلَى الصَّوَابِ. انْتَهَى  
الْمَقْصُودُ مِنْهُ.

فَانْظُرْ بَعْدَ هَذَا بَعِينَ الْإِنْصَافِ، إِلَى مَا ادَّعَاهُ ذَلِكَ الزَّاعِمُ مِنَ الْأَوْصَافِ، الَّتِي تَلَقَّفَهَا  
مِنْ سَفِيفِ ذِي الرَّأْيِ السَّفْسَافِ<sup>(٢)</sup>، الْمَشْهُورِ بِالْعِدَاوَةِ وَالْإِرْجَافِ.

[ن/١٠٥]

(١) فِي (خ): (رَأْيَتُهُ).

(٢) فِي هَامِش (ن، خ): (سَفِيفٌ كَأَمِيرٍ: اسْمٌ لِإِبْلِيسَ. وَالسَّفْسَافُ بِالْفَتْحِ: الرَّدِيءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْأَمْرُ =



وقد استشعر بأنه سيعترض عليه في ذلك، فأجاب عنه بما هو أظلم من الليل الحالك، حيث قال وعن الحق مال: فإن قيل: إن بعض الشهود أعرض عن خالد المذكور وتبرأ منه، وحصلت العداوة بينهما، فكيف تُقبل شهادته على ساحريته وكافريته؟

قلنا: الذي تحقق، بل ثبت عند المسلمين الصلحاء المنصفين المتشرعين، بل عند الفقهاء العلماء المحققين العاملين؛ أن العداوة الثابتة بينهما ليست إلا كون خالد جنيًا وكاهنًا وساحرًا وكافرًا، ومن المعلوم القطعي عند أهل الحق أن هذه العداوة ليست إلا دينية، فتقبل من عدو بسبب الدين؛ لأنها من التدين، كذا في «المختار» وغيره.

فإن قيل: إن الشهادة لا تُقبل بدون تقدم الدعوى.

قلنا: تقدم الدعوى في حقوق العباد شرط قبولها؛ لتوقفها على مطالبتهم، بخلاف حقوق الله تعالى؛ لوجوب إقامتها على كل أحد، فكل أحد خصم، فكأن الدعوى موجودة، كذا في «الدر المختار» وغيره.

فالحاصل: أن البينة العادلة حجة شرعية قطعية بلا خلاف أحد من أهل المذاهب الأربعة، وأن الفتوى على أنه إذا أخذ الساحر والزنديق المعروف الداعي قبل توبته، ثم تاب؛ لم تقبل توبته ويقتل، كذا في «الدر» وغيره.

انتهى ما قاله في رسالته، المنبهة على تهوُّره وجهالته؛ حيث زعم أن هذه العداوة بينهما لكون المشهود عليه جنيًا وكاهنًا وساحرًا وكافرًا، وأن هذا أمرٌ تحقق وثبت عند المسلمين الصلحاء والعلماء الفقهاء، فانظر إلى هذا الكذب الصراح والاجترار والبهتان والافتراء.

ولو كان له أدنى إلمام وإذعان؛ لما ادَّعى ما تكذبه فيه المشاهدة والعيان، ولكن من كان قصده إلباس الحق بالباطل، والصد عن سبيل الله؛ لا يشعر بما تكلم به أو فاه،

[خ/٨]



فَإِنَّ هَذَا الدَّاءَ قَدْ حَمَلَ الْمُشْرِكِينَ وَالْكَفَّارَ عَلَى إنْكَارِ مَعْجَزَاتِ الْأَنْبِيَاءِ الْأَخْيَارِ، حَتَّى نَسَبُوهُمْ إِلَى السَّحَرِ وَالْجُنُونِ، وَأَنَّهُمْ عَلَى اللَّهِ يَفْتَرُونَ، وَلَيْتَ شَعْرِي إِنْ كَانَ صَادِقًا فِيمَا ادَّعَى مِنْ أَنَّ هَذَا أَمْرٌ مُحَقَّقٌ ثَابِتٌ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ الصَّالِحَاءِ، بَلْ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ الْفُقَهَاءِ لَمْ<sup>(١)</sup> تَوَقَّفَ أَوَّلًا عَنِ التَّفَحُّصِ مِنَ الشُّهُودِ، وَزَكَّى نَفْسَهُ بِالتَّجَنُّبِ عَنْ سُوءِ الظَّنِّ لِيَسُودَ، وَلْيُصَدَّقَ فِيمَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْإِفْتِرَاءِ الْمَرْدُودِ؟! وَأَيْضًا كَيْفَ قَبْلَ شَهَادَةِ الْعَدُوِّ الْمَطْرُودِ الَّذِي طَرَدَهُ بَيْنَ عَامَّةِ النَّاسِ غَيْرِ مُجْحُودٍ، وَهَلَّا نَسَبَهُ إِلَى التَّهْمَةِ؛ حَيْثُ لَمْ يَشْهَدْ بِذَلِكَ إِلَّا بَعْدَ طَرْدِ أَسَاتِذِهِ لَهُ عَنْ أَبْوَابِهِ، وَحِرْصِهِ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى الْعَوْدِ إِلَى خِدْمَةِ جَنَابِهِ، وَاعْتِقَادِهِ فِيهِ مُدَّةَ سَنِينَ بِأَنَّهُ إِمَامُ الْعَارِفِينَ وَمِنْ خُلَصِّ الْمَوْحِدِينَ، وَقَدْ كَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَلَى أَبْلَغِ مَا يَكُونُ مِنَ الْخُضُوعِ، وَلَمْ يَظْهَرْ مِنْهُ هَذَا الطَّعْنُ إِلَّا بَعْدَ يَأْسِهِ مِنَ الرَّجْوِ؛ فَكَيْفَ تَكُونُ شَهَادَتُهُ مَقْبُولَةً، وَهِيَ بِالزُّورِ وَالْإِفْتِرَاءِ مَشْمُولَةٌ؟

وَقَدْ قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ حَجَرٍ فِي «فَتَاوِيهِ الْحَدِيثِيَّةِ»: "وَكثِيرٌ مِنَ النُّفُوسِ الَّتِي يَرَادُ بِهَا عَدَمُ التَّوْفِيقِ، إِذَا رَأَتْ مِنْ أَسَاتِذِ شِدَّةٍ فِي التَّرْبِيَةِ تَنْفَرُ عَنْهُ، وَتَرْمِيهِ بِالْقَبَائِحِ وَالنَّقَائِصِ مِمَّا هُوَ عَنْهُ بَرِيءٌ، وَلِيَحْذَرَ الْمَوْفَّقُ مِنْ ذَلِكَ، فَإِنَّ النَّفْسَ لَا تَرِيدُ إِلَّا هَلَاكَ صَاحِبِهَا، فَلَا يُطِيعُهَا"<sup>(٢)</sup> فِي الْإِعْتِرَاضِ عَلَى شَيْخِهِ، وَإِنْ رَأَاهُ عَلَى أَدْنَى حَالٍ، حَيْثُ أَمَكْنَهُ أَنْ يُخْرِجَ أَفْعَالَهُ عَلَى تَأْوِيلٍ صَحِيحٍ، وَمَقْصِدٍ مَقْبُولٍ شَرْعًا، وَمَنْ فَتَحَ بَابَ التَّأْوِيلِ لِلْمَشَايِخِ، وَأَغْضَى عَنْ أَحْوَالِهِمْ، وَوَكَّلَ أَمْرَهُمْ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَاعْتَنَى بِحَالِ نَفْسِهِ وَجَاهِهَا بِحَسَبِ طَاقَتِهِ؛ فَإِنَّهُ يُرْجَى لَهُ الْوُصُولُ إِلَى مَقَاصِدِهِ، وَالظَّفَرُ بِمَرَادِهِ فِي السِّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ فِي أَسْرَعِ زَمَنِ، وَمَنْ فَتَحَ بَابَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْمَشَايِخِ وَالنَّظَرِ فِي أَفْعَالِهِمْ وَالبَحْثِ عَنْهَا؛ فَإِنَّ ذَلِكَ عَلَامَةٌ حِرْمَانِهِ وَسُوءِ عَاقِبَتِهِ، وَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ"<sup>(٣)</sup>. انْتَهَى.

(١) فِي (خ) زِيَادَةٌ: (بِكْسَرِ اللَّامِ وَفَتْحِ الْمِيمِ).

(٢) فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ»: (يُطِيعُهَا).

(٣) يَنْظُرُ: «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّةِ» (ص: ٥٦).

[خ/٩] وتسميته هذه الشهادة "عادلة"، من جملة دعاويه الباطلة، ودعواه أن الشهادة العادلة قطعية بلا خلاف بين أهل المذاهب، من الجهل المركب الذي هو من أعظم المصائب؛ إذ لا شك أن الشهادة خبر، والخبر الصادق إنما يفيد الظن دون القطع عند عامة العقلاء، إلا الخبر المتواتر، وخبر المؤيد بالمعجزة من الأنبياء كما بين في أول «العقائد النسفية» وغيرها من الكتب الكلامية والأصولية.

وإذا كانت هذه الشهادة على الطرد والإبعاد مبنية، فكيف تكون عادلة فضلاً عن كونها قطعية؟! وأيضاً كيف تكون دينية حتى تقبل بلا تقدم دعوى شرعية؟! فإن المرشد [ن/١٠٦] لا يطرد من المريدين إلا من هو من إخوان الشياطين.

وما زعمه من قبول هذه الشهادة بلا تقدم الدعوى؛ لكونها ليست من حقوق العباد ناشئ عن الجهل المركب أيضاً، أو عن الافتراء في الأحكام الشرعية والعناد؛ فإن تكفير شخص معين من أعظم حقوق العباد، التي لا بد لها من حكم شرعي لدى حاكم موفق ذي رأي وسداد، وليت شعري كيف يدعي ثبوت ما ذكر عنده ثبوتاً شرعياً، ويجعله أمراً قطعياً، وحكماً مرعياً، مع أنه غير مأذون من قبل الإمام أو أحد نوابه بسماع الأحكام، ولم يرض لنفسه ادعاء منصب الإفتاء، حتى غصب منصب القضاء، وكيف وسعه الإقدام على الجزم بكفر من هو من أجل الموحدين بمجرد إخبار بعض الفسقة المتمردين، أو بمجرد داء الحسد الذي يضيئ الجسد، بل يفسد الدين.

ألم يسمع قوله تعالى: ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النساء: ٥٤]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بَغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨]؟

وما أخرجه ابن ماجه: «الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب»<sup>(١)</sup>،

(١) أخرجه ابن ماجه (٤٢١٠) من حديث أنس رضي الله عنه، وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» =

والديلمي: «الحَسَدُ يُفْسِدُ الْإِيمَانَ كَمَا يُفْسِدُ الصَّبْرُ<sup>(١)</sup>» العَسَلُ<sup>(٢)</sup>.

ألم يسمع ما أخرجه البخاري عن أنس وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله تعالى عليه وسلم قال عن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: «مَنْ أَهَانَ لِي وَلِيًّا؛ فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمَحَارَبَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وما قاله بعضُ الأئمة<sup>(٤)</sup>: "اعلم يا أخي - وفَقَّكَ اللهُ وإِيَّانَا، وهداك سبيلَ الخيرِ وهدانا - أَنْ لِحُومَ الْعُلَمَاءِ مَسْمُومَةٌ، وَعَادَةُ اللهِ فِي هَتِكِ مُنْتَقِصِهِمْ مَعْلُومَةٌ، وَمَنْ أَطْلَقَ [خ/١٠] لِسَانَهُ فِي الْعُلَمَاءِ بِالثَّلْبِ<sup>(٥)</sup>، بَلَاهُ اللهُ قَبْلَ مَوْتِهِ بِمَوْتِ الْقَلْبِ، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]"<sup>(٦)</sup>.

= (٢٣٨/٤): "فيه عيسى بن أبي عيسى، وهو ضعيف". وأخرجه أبو داود (٤٩٠٣) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٢٧٢/١): أَنَّ فِيهِ إِبْرَاهِيمَ بْنَ أَبِي أَسِيدٍ: لَا يَصَحُّ.

(١) الصَّبْرُ: بفتح الصاد وكسر الباء ويُسَكَّن، لكن قال صاحب «القاموس» (٤٢٢/١): "الصَّبْرُ كَكَتِفٍ وَلَا يَسَكَّنُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ؛ عُصَارَةُ شَجَرٍ مَرٍّ، وَأَمَّا كَسْرُ الصَّادِ وَسُكُونُ الْبَاءِ عَلَى مَا اشْتَهَرَ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، فَلَعَلَّهُ مَأْخُوذٌ مِنْ قَوْلِهِ: كَكَتِفٍ، فَإِنَّ الْكَتِفَ فِيهِ لَغَتَانِ وَاللهُ أَعْلَمُ. ينظر: «سهم الألفاظ في وهم الألفاظ» لابن الحنبلي (ص: ٤٣)، و«مِرْقَاةُ الْمِفَاتِيحِ» للقراري (٨/٣١٩٧).

(٢) أخرجه الديلمي في «الفردوس بمأثور الخطاب» (١١٤/٣) بلفظ: (الغضب) من حديث معاوية بن حيدة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفي «زهر الفردوس» لابن حجر (٢٤٣/٤): بلفظ (الحسد)، ونسبه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٣٠٥)، والسيوطي في «جمع الجوامع» (٣/٦٥٠)، والمتقي الهندي في «كنز العمال» (٣/٤٦١) إلى الديلمي بلفظ: (الحسد). وذكر أبو حاتم أَنَّ فِيهِ رَاوٍ وَهُوَ (مُخَيَّسٌ) مجهول. ينظر: «العلل» لابن أبي حاتم (٨/٤٤٢).

(٣) أخرجه البخاري (٦٥٠٢) بلفظ: «مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ» من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. واللفظ الذي أتى به المؤلف: أخرجه ابن أبي الدنيا في «الأولياء» (١)، والطبراني في «الأوسط» (٦٠٩)، والبغوي في «شرح السنة» (٥/٢١)، والقضاعي في «مسند الشهاب» (١٤٥٦) من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠/٢٧٠): "فيه: عمر بن سعيد، وهو ضعيف".

(٤) هو الإمام أبو القاسم ابن عساكر رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى (ت: ٥٧٩هـ).

(٥) في (خ): (بالثابت).

(٦) ينظر: «تبیین کذب المفتری فیما نسب إلى الأشعري» لابن عساكر (ص: ٢٩ - ٤٢٥)، و«التبيان في آداب حملة القرآن» (ص: ٣٠).

ألم يسمع قوله تعالى: ﴿وَأَجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ (٣٠) حُفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ. [الحج: ٣٠-٣١].

وما أخرجه الشيخان عن أبي بكر رضي الله تعالى عنه قال: كنّا جلوساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم فقال: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأكْبَرِ الكبائر - ثلاثاً - ؟ الإِشْرَاقُ بالله، وعُقُوقُ الوالِدَيْنِ» وكان مُتَكِنًا فجلس، فقال: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ» فما زال يُكْرِّرُهَا، حتّى قلنا: ليتَهُ سَكَتَ<sup>(١)</sup>.

ألم يسمع قوله صلى الله تعالى عليه وسلم فيما أخرجه مسلم: «إِذَا أَكْفَرَ الرَّجُلُ أَخَاهُ؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «أَيُّمَا رَجُلٍ قَالَ لِأَخِيهِ: [يا] كافر؛ فَقَدْ بَاءَ بِهَا أَحَدُهُمَا إِنْ كَانَ كَمَا قَالَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَيْهِ»<sup>(٣)</sup>.

قال العلامة المحقق ابن حجر الهيتمي في كتابه «الإعلام بقواطع الإسلام»: "عن «الروضة»: قال المتولي: ولو قال لمسلم: (يا كافر) بلا تأويل؛ كَفَر؛ لَأَنَّهُ سَمَّى الْإِسْلَامَ كُفْرًا". ثم قال: "واعتمد ذلك المتأخرون كابن الرِّفْعَةِ، والقَمُولِيِّ، والنَّشَائِيِّ، والإِسْنَوِيِّ، والأَذْرَعِيِّ، وأبي زُرْعَةَ، وصاحب «الأنوار»<sup>(٤)</sup>، بل كثيرٌ منهم جزموا به من غير عزو، ولم ينفرد المتولي بذلك، بل سبقه إلى ذلك ووافقه عليه جمعٌ من أكابر الأصحاب، منهم الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني، والحلي، والشيخ نصر المقدسي، وكذا الغزالي، وابن دقيق العيد، بل قضية كلام هؤلاء أنه لا فرق بين أن يُؤوَّلَ، أو لا"<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) متفقٌ عليه؛ أخرجه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧)، بدون لفظ: (كنّا جلوساً عند رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم)، وهذه العبارة أخرجهما أحمد (٢٠٣٨٥).

(٢) أخرجه مسلم (٦٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٣) متفقٌ عليه؛ أخرجه البخاري (٦١٠٤)، ومسلم (٦٠) واللفظ له، من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) ينظر: «الأنوار لأعمال الأبرار» للأردبيلي (٣٥٢/٢).

(٥) ينظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» (٤٧-٤٨).

وقال العلامة ابن الشَّحْنَة في «شرح على الوهبانيَّة»: «والمختار للفتوى في جنس هذه المسائل أنَّ القائل لمثل هذه المقالات إنَّ أرادَ الشَّتْمَ - لا يعتقده كُفْرًا - لا يكفر، وإنَّ كان يعتقده كُفْرًا، فخاطبه بهذا بناءً على اعتقاده أنَّه كافرٌ؛ يكفر؛ لأنَّه لما اعتقدَ المسلمَ كافرًا؛ فقد اعتقدَ دينَ الإسلامِ كُفْرًا، ومَن اعتقدَ دينَ الإسلامِ كُفْرًا كَفَرَ، والله تعالى أعلم».

وفي «البحر الرائق»: «ويكفر بقوله لمسلم: (يا كافر) عند البعض، والمختار للفتوى أنَّه يكفر إنَّ اعتقده كافرًا، لا إنَّ أرادَ شَّتْمَهُ»<sup>(١)</sup>. انتهى.

فهذه الآيات والأخبار فيها للمُتَّقِي اعتبارٌ، وما أقبح من أثر عليها التُّرَّهَاتِ<sup>(٢)</sup>، [خ/١١] والتزويراتِ المفتريات، ومَن أرادَ إطفاءَ نورِ أبي الله إلَّا أن يَتِمَّهُ؛ فقد أعمى الله بصيرته وأصمَّهُ، ولم يزل هذا الإمامُ مُبْتَلًى بعداوة الحُساد على عادة السَّادة الأمجاد، فيُشيعون عنه الزُّورَ مِنَ الكلام، وَيَسْعَوْنَ به إلى الأمراء والحُكَّام، فيتضاءلون عند الأنام حقارة، ويزدادُ كوكبه إضاءةً وإنارة:

حَسَدُوا الْفَتَى إِذْ لَمْ يَنَالُوا سَعْيَهُ      فَالْكُلُّ أَعْدَاءُ لَهُ وَخُصُومُ  
كَضْرَائِرِ الْحَسَنَاءِ قُلْنَ لِوَجْهِهَا      حَسَدًا وَبُغْضًا: إِنَّهُ لَدَمِيمٌ

[ن/١٠٧]

وما أجدره أن ينشدَ بلسانِ قاله، مُخْبِرًا عن حقيقة حاله:

سَبَقْتُ الْعَالَمِينَ إِلَى الْمَعَالِي      بِصَائِبِ فِكْرَةٍ وَعُلُوِّ هِمَّةٍ  
وَلَاخَ بِحِكْمَتِي نُورُ الْهُدَى فِي      لَيَالٍ بِالضَّلَالَةِ مُدْلِهَمَّةٍ  
يُرِيدُ الْجَاهِلُونَ لِيُطْفِئُوهُ      وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّهُ

(١) ينظر: «البحر الرائق» (١٣٣/٥).

(٢) التُّرَّهَات: البواطل من الأمور. ينظر: «لسان العرب» (١٣/٤٨٠).

ولا شكَّ أنه لا يُحسدُ إلاَّ أهلُ الفضائل، ولا يَسَلِّمُ إلاَّ ذُوو الرذائل؛ ولذا قال القائل:  
 لا مَاتَ حُسَّادُكَ بَلْ خُلِدُوا      حَتَّى يَرَوْا مِنْكَ الَّذِي يُكْمِدُ  
 ولا خَلَكَ الدَّهْرُ مِنْ حَاسِدٍ      فَإِنَّ خَيْرَ النَّاسِ مَنْ يُحْسَدُ  
 [قولهم: الجرحُ مُقدَّمٌ على التعديل]:

فإن قلت: قد عرفنا مزيدَ فضل هذا الإمام، وكثرةَ الشَّاءِ عليه من عامَّة الأنام، وأنَّ من  
 تكلَّم فيه بالنسبة إليهم أقلُّ القليل، ولكنَّ القاعدةَ التي عليها التعويلُ بين أهل التفرُّع  
 والتأصيل: أنَّ الجرحَ مُقدَّمٌ على التعديل.

قلت: هذا في غير من اشتهرت عدالته، وظهرت ديانته، وفي غير من علِمَ أنَّ التكلُّمَ  
 فيه ناشئٌ عن عداوةٍ أو جهالةٍ وغباوةٍ؛ فقد قال الحافظ الباجي<sup>(١)</sup>:

"الصوابُ عندنا أنَّ من ثبتت إمامته وعدالته وكثُرَ مادِحوه ومُزَكَّوه، وندرَ جارِحوه،  
 وكانت هناك قرينةٌ دالةٌ على سبب جرحه، من تعصَّبٍ مذهبيٍّ أو غيره؛ فإنَّا لا نلتفتُ  
 إلى الجرح فيه، ونعملُ فيه بالعدالة، وإلاَّ فلو فتحنا هذا الباب، وأخذنا تقديمَ الجرح  
 على إطلاقه؛ لما سلِمَ لنا أحدٌ من الأئمَّة، إذ ما من إمامٍ إلاَّ وقد طعنَ فيه طاعنون،  
 وهلك فيه هالكون.

وقد عقد الحافظ أبو عمرُ بنُ عبد البرِّ في كتاب «العِلْم»<sup>(٢)</sup> باباً في حُكم قول العلماء  
 بعضهم في بعض، بدأ فيه بحديث الزُّبيرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «دَبَّ إِلَيْكُمْ دَاءُ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ: الْحَسَدُ،  
 وَالْبَغْضَاءُ...» الحديث<sup>(٣)</sup>.

(١) كذا في (خ)، وصوابه: (التاج السبكي)، وسيصرِّح به بعد أسطر. ينظر: «قاعدة في الجرح والتعديل»  
 (ص: ١٩ - ٢٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٩/٢) كلاهما لتاج الدين السبكي.

(٢) ينظر: «جامع بيان العلم وفضله» (١٠٨٧/٢) وما بعدها.

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥١٠) من حديث الزُّبير بن العوام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وروى بسنده عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: (اسمَعُوا عِلْمَ العلماء، ولا تُصَدِّقُوا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ، فوالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَهُمْ أَشَدُّ تَغَايُرًا مِنَ التُّيُوسِ فِي زُرُوبِهَا) <sup>(١)</sup>.

وعن مالك بن دينار: يُؤَخِّذُ بقول العلماء والقُرَّاءِ فِي كُلِّ شَيْءٍ، إِلَّا قَوْلَ بَعْضِهِمْ فِي بَعْضٍ <sup>(٢)</sup>.

وقال الإمام المحقق الشيخ تاج الدين السبكي في «طبقاته الكبرى» بعد نقله لكثير من كلام الإمام ابن عبد البر مُحَرَّرًا لهذه المسألة:

"إِنَّ الْجَارِحَ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ الْجَرْحُ - وَإِنْ فَسَّرَهُ - فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَتْ طَاعَاتُهُ عَلَى مَعَاصِيهِ، وَمَادِحُوهُ عَلَى ذَمِّهِ، وَمُزَكُّوهُ عَلَى جَارِحِيهِ، إِذَا كَانَتْ هُنَاكَ قَرِينَةٌ يَشْهَدُ الْعَقْلُ بِأَنَّ مِثْلَهَا حَامِلٌ عَلَى الْوَقِيعَةِ فِي الَّذِي جَرَحَهُ؛ مِنْ تَعْصِبٍ مَذْهَبِيٍّ، أَوْ مَنَافَسَةٍ دُنْيَوِيَّةٍ، كَمَا يَكُونُ بَيْنَ النَّظَرَاءِ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ؛ فَنَقُولُ مِثْلًا: لَا يُلْتَفَتُ إِلَى كَلَامِ ابْنِ أَبِي ذَيْبٍ فِي مَالِكٍ، وَابْنِ مَعِينٍ فِي الشَّافِعِيِّ، وَالنَّسَائِيِّ فِي أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ أُمَّةٌ مَشْهُورُونَ، صَارَ الْجَارِحُ مِنْهُمْ كَالَّذِي يَخْبِرُ غَرِيبًا، لَوْ صَحَّ لِتَوَفَّرَتِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَكَانَ الْقَاطِعُ قَائِمًا عَلَى كَذِبِهِ فِيمَا قَالَهُ.

وَمِمَّا يَنْبَغِي أَنْ يُتَفَقَّدَ عِنْدَ الْجَرْحِ حَالُ الْعَقَائِدِ وَاخْتِلَافُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجَارِحِ وَالْمَجْرُوحِ، فَرَبَّمَا خَالَفَ الْجَارِحُ الْمَجْرُوحَ فِي الْعَقِيدَةِ، فَجَرَحَهُ لِذَلِكَ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ الرَّافِعِيُّ بِقَوْلِهِ: وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ الْمُزَكُّونَ بُرَاءً مِنَ الشُّحْنَاءِ وَالْعَصْبِيَّةِ فِي الْمَذْهَبِ؛ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَحْمِلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى جَرَحِ عَدْلٍ، أَوْ تَزْكِيَةِ فَاسِقٍ؛ وَقَدْ وَقَعَ هَذَا لكَثِيرٍ

(١) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (٢١٢٣).

(٢) ينظر: «قاعدة في الجرح والتعديل» (ص: ١٩ - ٢٠)، و«طبقات الشافعية الكبرى» (٩/٢).



من الأئمة، جرحوا بناءً على معتقدهم وهم المخطئون، والمجروح مصيبٌ". وأطال الكلام في هذا المقام<sup>(١)</sup>.

فإن قلت: إنَّ ما تقدّم من تسليم حضور الجنِّ في بعض مجالسِ هذا الأستاذ [خ/١٣] يُقوِّي ما نسبهُ إليه أعداؤه من تسخير بعض الأرواح الأرضية له، المعدود من السحر، والموصل إلى دعوى علم الغيب.

قلت: هذا ممَّا لا يتوهَّمه عاقلٌ، فضلاً عن فاضلٍ، بل ذلك كرامةٌ عظيمةٌ، ومنحةٌ جسيمةٌ، أكرمه الله تعالى ومنحه بها؛ ليدلَّ على حُسن عقيدته، واستقامة طريقته، فإنَّ حضور الجنِّ، بل الاجتماعُ بهم أمرٌ جائزٌ، والجنُّ غيرُ الشياطين التي يدَّعي السحرةُ تسخيرها لهم. وحضورُ الجنِّ والاجتماعُ بهم ليس من هذا القبيل المسمَّى سحراً، وليس ذلك من دعوى علم الغيب في شيءٍ.



(١) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/١٢ وما بعدها)، و«قاعدة في الجرح والتعديل» (ص: ٣٠ وما بعدها).



ولنشرح لك هذا المقامَ تَتميمًا للمرام في أربعة فصول:

① الفصل الأول: في بيان حقيقة الكرامة.

② [الفصل الثاني: في بيان حقيقة الجنِّ والفرق بينهم وبين الشياطين، وجواز رؤيتهم والاجتماع بهم.

③ [الفصل الثالث: في بيان السحر وأقسامه وأحكامه.

④ [الفصل الرابع: في بيان دعوى علم الغيب.

⑤ وَتُبِعَ ذَلِكَ بِخَاتَمَةٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى نَقْلِ نُبْذَةٍ يَسِيرَةٍ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ الْأَعْلَامِ مِنْ مُعَاَصِرِي هَذَا الْإِمَامِ، الَّذِينَ شَهِدُوا لَهُ بِالْفَضْلِ التَّامِّ، وَبِأَنَّهُ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْعَامِلِينَ وَالْأَوْلِيَاءِ الْكَرَامِ.

## الفصل الأول

### في كرامة الأولياء وتعريف الولي

[تعريفه]: قال المحقق التفتازاني في «شرح المقاصد»<sup>(١)</sup>: "الوليُّ هو العارف بالله تعالى وصفاته، المواظبُ على الطاعات، المجتنبُ عن المعاصي، المُعرِّضُ عن الانهماك في اللذات والشهوات.

وكرامته: ظهورُ أمرٍ خارقٍ للعادة من قِبَلِهِ غيرِ مقرونٍ بدعوى النبوة، وبهذا يمتازُ عن المعجزة؛ وبمقارنة الاعتقاد، والعملِ الصالح، والتزامِ متابعة النبي صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عن الاستدراج، وعن مُؤكِّدات تكذيب الكذابين، كما رُوِيَ أَنَّ مُسَيْلِمَةَ دَعَا لِأَعْوَرَ أَنْ تَصِيرَ عَيْنُهُ الْعَوْرَاءُ صَحِيحَةً، فَصَارَتْ عَيْنُهُ الصَّحِيحَةَ عَوْرَاءً، وَيُسَمَّى هَذَا إِهَانَةً، وَقَدْ تَظَهَّرَ الْخَوَارِقُ مِنْ قَبْلِ عَوَامِّ الْمُسْلِمِينَ؛ تَخْلِيصًا لَهُمْ مِنَ الْمَحْنِ وَالْمَكَارِهِ، وَتُسَمَّى مَعُونَةً. فلذا قالوا: إِنَّ الْخَوَارِقَ أَنْوَاعٌ أَرْبَعَةٌ: معجزةٌ، وكرامةٌ، ومعونةٌ، وإهانةٌ.

وذهب جمهور المتكلمين: إلى جواز كرامة الأولياء.

ومنعه أكثر المعتزلة، والأستاذ أبو إسحاق يميلُ إلى قريبٍ من مذاهبهم، كذا قال إمام الحرمين.

[خ/١٤] ثمَّ المُجَوِّزون: ذهب بعضهم إلى امتناع كون الكرامة بقصدٍ واختيارٍ من الوليِّ. وبعضهم إلى امتناع كونها على قضية الدعوى، حتَّى لو ادَّعى الوليُّ الولاية، واعتضدَ بخوارق العادات؛ لم يَجُزْ، ولم يَقَعْ، بل ربَّما سقطَ عن مرتبة الولاية. وبعضهم إلى امتناع كونها من جنسٍ ما وقعَ معجزةً لنبيٍّ، كانفلاق البحر، وانقلاب العصا، وإحياء الموتى. قالوا: وبهذه الجهات تمتازُ عن المعجزات.

(١) ينظر: «شرح المقاصد» (٥/٧٥ وما بعدها).

وقال الإمام: هذه الطُّرُق ليست سديدةً، والمَرَضِيُّ عندنا تجويزُ جملة خوارق العادات في مَعْرِضِ الكرامات، وإنَّما تمتاز عن المعجزات بخلوها عن دعوى النبوة، حتَّى لو ادَّعى الوليُّ النبوة؛ صار عدوًّا لله تعالى، لا يستحقُّ الكرامة، بل اللعنة والإهانة.

[الأدلة على جواز وقوع الكرامة]:

ثمَّ ساق المحقِّق الأدلة على جواز الكرامة، وعلى وقوعها، إلى أن قال: "وبالجُملة فظهورُ كرامات الأولياء يكادُ يُلْحَقُ بظهور معجزة الأنبياء، وإنكارُها ليس بعَجَبٍ من أهل البدع والأهواء؛ إذ لم يشاهدوا ذلك من أنفسهم قطُّ، ولم يسمعوا به من رؤسائهم الذين يزعمون أنَّهم على شيءٍ، مع اجتهدهم في أمر العباداتِ واجتناب السيئات، فوقعوا في أولياء الله تعالى أصحابِ الكرامات، يُمزَّقون أديمَهم، ويمضغون لحومَهم، لا يُسمُّونهم إلَّا باسم الجهلة المتصوِّفة، ولا يعدُّونهم [إلَّا] <sup>(١)</sup> في أعداد آحاد المبتدعة، ولم يعرفوا أنَّ مبنى هذا الأمرِ على صفاء العقيدة، ونقاء السريرة، واقتفاء الطريقة، واصطفاء الحقيقة، وإنَّما العَجَبُ من بعض فقهاء أهل السُّنَّة حيث قال - فيما رُويَ عن إبراهيم بن أدهم أنَّهم رأوه بالبصرة يومَ التروية، وفي ذلك اليومِ بمكة -: إنَّ مَنْ اعتقد جوازَ ذلك يكفر.

والإنصافُ ما ذكره الإمام النسفيُّ حين سئلَ عمَّا يُحكى أنَّ الكعبةَ تزورُ واحدًا من الأولياء، هل يجوز القول به؟ فقال: نقضُ العادة على سبيل الكرامة لأهل الولاية جائزٌ عند أهل السُّنَّة". انتهى.

قال العلامة ابن الشَّحنة: "قلتُ: النسفيُّ هذا هو الإمام نجم الدين عمر، مفتي الإنس والجنِّ، رئيسُ الأولياء في عصره، وقد نقلَ هذا عنه الإمامُ ابن العلاء في «فتاواه»، ونقل



## الفصل الثاني

### في الجنِّ والشیاطین ورؤیتهم والاجتماع بهم

قال في «شرح المقاصد»<sup>(١)</sup>: "ظاهرُ الكتاب والسُّنة - وهو قول أكثر الأئمة - أنَّ الملائكة أجسامٌ لطيفةٌ نورانيةٌ قادرةٌ على التشكُّلات بأشكالٍ مختلفةٍ، كاملةٌ في العلم والقدرة على الأفعال الشاقَّة، شأنها الطاعات، ومسكنُها السماوات، هم رسلُ الله تعالى إلى أنبيائه عليهم الصلاة والسلام، وأمناءُهم على وحيه، ﴿يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٠]، ﴿لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحریم: ٦]. والجنُّ أجسامٌ لطيفةٌ هوائيةٌ تشكَّل بأشكالٍ مختلفةٍ، وتظهرُ منها أفعالٌ عجيبةٌ؛ منهم المؤمنُ والكافر، والمطيعُ والعاصي.

والشیاطینُ أجسامٌ ناريةٌ، شأنها إلقاءُ النفس في الفساد والغواية، بتذكير أسباب [خ/١٦] المعاصي واللذات، وإنساءِ منافع الطاعات، وما أشبه ذلك؛ على ما قال تعالى حكايةً عن الشيطان: ﴿وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [إبراهيم: ٢٢].

قيل: تركيب الأنواع الثلاثة من امتزاج العناصر الأربعة، إلَّا أنَّ الغالبَ على الشيطان عنصرُ النار، وعلى الآخرين عنصرُ الهواء، وذلك أنَّ امتزاجَ العناصر قد لا يكونُ على القريب من الاعتدال، بل على قدرٍ صالحٍ من غلبةِ أحدهما، فإن كانت الغلبةُ للأرضية يكونُ الممتزج مائلاً إلى عنصرِ الأرض، وإن كانت للمائية فإلى الماء، أو للهوائية فإلى الهواء، أو للنارية فإلى النار؛ لا يبرح ولا يفارق، وليس لهذه الغلبة حدٌّ مُعَيَّنٌ، بل تختلفُ إلى مراتب، بحسب أنواع الممتزجات التي تسكنُ هذا العنصر.

(١) ينظر: «شرح المقاصد» للتفتازاني (٣/٣٦٨).

وَلِكُونَ هَذَا الْهَوَاءِ وَالنَّارِ فِي غَايَةِ اللَّطَافَةِ وَالشَّفِيفِ؛ كَانَتْ الْمَلَائِكَةُ وَالْجِنُّ وَالشَّيَاطِينُ بِحَيْثُ يَدْخُلُونَ الْمَنَافِذَ وَالْمَضَاقِقَ، حَتَّى أَجَوَافَ [الإنسان] <sup>(١)</sup>، وَلَا يُرَوْنَ بِحَسِّ الْبَصَرِ، إِلَّا إِذَا اكْتَسَبُوا مِنَ الْمَمْتَزَجَاتِ الْآخِرِ الَّتِي تَغْلِبُ عَلَيْهَا الْأَرْضِيَّةُ وَالْمَائِيَّةُ [خ/١٧] جَلَابِيبَ وَغَوَاشٍ؛ فَيُرَوْنَ فِي أَبْدَانٍ كَأَبْدَانِ الْإِنْسَانِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ.

وَالْمَلَائِكَةُ كَثِيرًا مَا تُعَاوَنُ الْإِنْسَانَ عَلَى أَعْمَالٍ يَعْجِزُ هُوَ عَنْهَا بِقُوَّتِهِ، كَالْغَلْبَةِ عَلَى الْأَعْدَاءِ، وَالطَّيْرَانِ فِي الْهَوَاءِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْمَاءِ، وَتَحْفَظُهُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الْآفَاتِ.

وَأَمَّا الْجِنُّ وَالشَّيَاطِينُ؛ فَيُخَالِطُونَ بَعْضَ الْإِنْسَانِيَّ، وَيُعَاوَنُونَ عَلَى السَّحَرِ وَالطَّلَسَمَاتِ وَالنَّيْرَنَجَاتِ <sup>(٢)</sup>، وَمَا يَشَاكُلُ ذَلِكَ. انْتَهَى.

وَذَكَرَ قَبْلَهُ: أَنَّهُ حُكِيَ مَشَاهِدَةُ الْجِنِّ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْعُقَلَاءِ وَأَرْبَابِ الْمَكَاشِفَاتِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ <sup>(٣)</sup>. انْتَهَى.

- 
- (١) فِي (خ): (الْأَسْنَانُ)، وَالْمُثَبِّتُ مِنْ «شَرْحِ الْمَقَاصِدِ»، وَيُؤَيِّدُهُ تَعْلِيقُ الْمُؤَلِّفِ فِي هَامِشِ (ن، خ): (وَفِي «مَعْرَاجِ الدَّرَايَةِ شَرْحِ الْهُدَايَةِ» آخِرُ كِتَابِ الْمَفْقُودِ، بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ حَدِيثَ الَّذِي اخْتَلَفَتْهُ الْجِنُّ فِي زَمَنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ قَالَ: "وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ دَلِيلٌ لِمَذْهَبِ أَهْلِ السُّنَّةِ أَنَّ الْجِنَّ يَتَسَلَطُونَ عَلَى بَنِي آدَمَ، وَأَهْلِ الزَّبَغِ يَنْكُرُونَ ذَلِكَ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَنْكُرُ دَخُولُهُمْ فِي الْآدَمِيِّ؛ لِأَنَّ اجْتِمَاعَ رُوحَيْنِ فِي جَسَدٍ وَاحِدٍ لَا يَتَحَقَّقُ، وَقَدْ يَتَصَوَّرُ تَسَلُّطُهُمْ عَلَى الْآدَمِيِّ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَدْخُلُوا فِيهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْجِنُّ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ فَلَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَحْمِلُوا جَسَمًا كَثِيفًا مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى مَوْضِعٍ، وَلَكِنَّا أَهْلَ السُّنَّةِ نَأْخُذُ بِمَا وَرَدَتْ بِهِ الْأَثَارُ، قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَجْرِي مِنْ ابْنِ آدَمَ مَجْرَى الدَّمِ» [مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ؛ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٠٣٩) وَمُسْلِمٌ (٢١٧٥) مِنْ حَدِيثِ صَفِيَّةَ بِنْتِ حُجَيْيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا]، وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ فِي رَأْسِ الْإِنْسَانِ فَيَكُونُ عَلَى قَافِيَةِ رَأْسِهِ» [بَنَحَوْهُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٤٢)، وَمُسْلِمٌ (٧٧٦) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ]، فَتَتَّبِعُ الْأَثَارَ، وَلَا نَشْتَغِلُ بِكَيْفِيَّةِ ذَلِكَ". انْتَهَى. مِنْهُ).
- (٢) نَيْرَنَجَاتٍ: مِنَ "النَّيْرَجِ"، وَهُوَ أُخْذٌ تُشَبِّهُ السَّحَرَ، وَلَيْسَ بِسَحَرٍ، إِنَّمَا هُوَ تَشْبِيهٌُ وَتَلْبِيسٌ. وَهِيَ كَلِمَةٌ فَارْسِيَّةٌ مَعْنَاهَا رَاجِعٌ إِلَى كَلِمَةِ "نَيْرَنُكْ"؛ وَهِيَ الْحِيلَةُ وَالْمَكْرُ وَالسَّحَرُ وَالطَّلَسْمُ. يَنْظُرُ: «لِسَانَ الْعَرَبِ» (نَرْج ٢/ ٣٧٦)، وَ«مَعْجَمُ الْأَلْفَاظِ الْفَارْسِيَّةِ الْمَعْرَبَةِ» (ص: ١٥٥).
- (٣) يَنْظُرُ: «شَرْحُ الْمَقَاصِدِ» (٣/ ٣٦٧ وَمَا بَعْدَهَا).

قلتُ: ويدلُّ على ذلك ما صرَّح به الفقهاء من الخلاف المشهور في صحَّة النكاح بين الجنِّ والإنس، حيث صحَّحه الشافعيَّة<sup>(١)</sup>، ومنعهُ الحنفيَّة؛ لاشتراطهم في صحَّة النكاح اتِّحادَ الجنس، لكن نقلَ في «القنية» أنَّ السائل عن ذلك يُصَفَّعُ لحماقته، كما نقلَهُ في «الأشباه والنظائر»، ثم قال: "وفي «يتيمة الدهر في فتاوى أهل العصر»: سئل عليُّ بن أحمدَ عن التزوُّجِ بامرأةٍ مسلمةٍ من الجنِّ، هل يجوز إذا تصوَّرَ ذلك، أم يختصُّ الجواز بالآدميين؟ فقال: يُصَفَّعُ هذا السائل؛ لحماقته وجَهْلِهِ.

قلتُ: وهذا لا يدلُّ على حماقة السائل، وإن كان لا يُتصوَّرُ، ألا ترى أنَّ أبا الليث ذكر في «فتاواه»: أنَّ الكُفَّارَ لو تترسَّوا بنبيٍّ من الأنبياء هل يُرمَى؟ فقال: يُسألُ ذلك النبيُّ، ولا يُتصوَّرُ ذلك بعدَ رسولنا صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولكن أجابَ على تقدير التصوُّر، وكذا هذا، وسُئِلَ عنها أبو حامد فقال: لا يجوز<sup>(٢)</sup>. انتهى.

ورُوِيَ المنعُ عن الحسن البصريِّ، وقتادة، [والحكم بن عُتيبة]<sup>(٣)</sup>، وإسحاق بن راهويه، وعُقبَةُ الأصمِّ<sup>(٤)</sup>، وتَمَامُ ذلك في «الأشباه والنظائر» للعلامة ابن نجيم. وذكر فيها: "أنَّ الجماعةَ تنعقدُ بهم، وأنَّه إذا مرَّ الجنِّي بينَ يدي المصلي يقاتلُ كما يقاتلُ الإنسيُّ، وأنَّه لا يجوز قتلُ الجنِّي بغير حقِّ كالإنسيِّ، وأنَّه لو وطئَ الجنِّي إنسيَّةً لا غُسلَ عليها ما لم تُنزَل"<sup>(٥)</sup>. انتهى.

(١) اختلف الشافعية في تصحيح النكاح بين الإنس والجن، فأفتى ابن عبد السلام بالمنع، واعتمده ابن حجر، وخالف القمولي فجوز ذلك، واعتمده العلامة الرملي. ينظر: «تحفة المحتاج» (٧/٢٩٧)، و«إعانة الطالبين» (٣/٣٢٨).

(٢) ينظر: «الأشباه والنظائر» لابن نجيم (ص: ٢٨٢).

(٣) في النسخ: (والحاكم بن قتيبة)، وكذا في «الأشباه والنظائر» لابن نجيم، والمثبت هو الصواب، فقد روى ذلك عنه: حرب الكرماني في «مسائله» (١/٤٠٢)، وابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» كما نقله عنه ابن العماد الأقفهسي في «توقيف الحكم على غوامض الأحكام» (ص: ٩١)، والشبلي في «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ١١٢).

(٤) ينظر: «الأشباه والنظائر» للسيوطي (ص: ٢٥٧)، و«الفتاوى الحديثية» للهيتمي (ص: ٥٠).

(٥) المرجع السابق (ص: ٢٨٣).

وظاهر الإطلاق عدم وجوب الغسل عليها، وإن ظهر لها بصورة آدمي، وأولج الحشفة؛ لأنه وإن وجدت بينهما المجانسة الصورية، لكن مع تحقق المباينة المعنوية [خ/١٨] لا يجب الغسل إلا بالإنزال، كما في وطئ الميتة؛ ولذا علل به بعضهم حرمة التناكح بينهما، كذا حققه العلامة ابن أمير حاج في شرحه على «منية المصلي»، ثم قال: ومذهب الشافعي وجوب الغسل عند تحقق الإيلاج، واستبعاد وطئ الإنسي للجنية وعكسه مع التشكل في صورة بني آدم بعيد، وقد اشتهر الوقوع، ولا شك في الإمكان<sup>(١)</sup>. انتهى.

وأفاد أنه مع عدم التشكل غير ممكن؛ لما علمت أن الجن أجسام لطيفة هوائية، ولعله محمل ما مر من أن السائل عنه يصفع، وكذا يحمل عليه ما نقله في «الطبقات الكبرى»: "عن حرمة أنه قال: سمعت الإمام الشافعي رحمه الله تعالى يقول: من زعم من أهل العدالة أنه يرى الجن؛ أبطنا شهادته؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّهُ يَرَبُّكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ مِنْ حَيْثُ لَا تَرَوْنَهُمْ﴾ [الأعراف: ٢٧]، إلا أن يكون الزاعم نبياً"<sup>(٢)</sup>. انتهى.

لكن هذا ينافي ما مر عن «شرح المقاصد» من حكاية مشاهدتهم عن كثير من العقلاء وأرباب المكاشفات، فإن المتبادر أن المراد المشاهدة بدون تشكل، إلا أن يكون ذلك من باب الكرامة، فإن ما صح أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي، على ما مر فيه من الكلام مبسوطاً<sup>(٣)</sup>، وكلام الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه في غير أصحاب الكرامات عند عدم التشكل، وإلا فلا وجه لمنع رؤيتهم لكل أحد عند التشكل؛ ولذا اختلفوا في قتل الحية البيضاء التي تمشي مستوية، فقليل: لا تقتل؛

(١) ينظر: «حلبة المجلي شرح منية المصلي» (١/١٣٥ - ١٣٦) ملخصاً.

(٢) ينظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٢/١٣٠).

(٣) ينظر: الفصل الأول: في كرامة الأولياء وتعريف الولي (٣/١٧٦).



لأنَّهَا مِنَ الْجَانِّ؛ لقوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اقتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ، وَإِيَّاكُمْ وَالْحَيَّةَ الْبَيْضَاءَ؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْجِنِّ»<sup>(١)</sup>.

وقال الطحاويُّ: لا بأس بقتل الكلِّ؛ لأنَّه صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم عاهدَ الجِنَّ ألاَّ يدخلوا بيوتَ أمَّتِهِ، ولا يُظهروا أنفُسَهُمْ؛ فإذا خالفوا فقد نقضوا العهدَ، فلا حُرْمَةَ لَهُمْ<sup>(٢)</sup>، وقد حصلَ في عهده صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم وفيمن بعده الضررُ بقتل بعضِ الحَيَّاتِ مِنَ الْجِنِّ؛ فالحقُّ أَنَّ الحِلَّ ثابتٌ، ومع ذلك فالأولى الإمساكُ عمَّا فيه علامةُ الجانِّ، لا للحُرْمَةِ، بل لدفع الضرر المتوهم من جهتهم. وقيل: يُنذَرُهَا فيقول: خَلِّي طريقَ المسلمين، أو ارجعي بإذن الله تعالى، فإنَّ أَبْتَ قَتَلَهَا. كذا في «فتح القدير» [خ/١٩] للمحقق ابن الهمام<sup>(٣)</sup>.

وقد أطالَ تلميذه ابن أمير حاج بذلك في شرحه على «المنية»، ثمَّ نقل عن «شرح الجامع الصغير» لصدر الإسلام، قال: "والصحيحُ في الجواب أن يحتاطَ في قتل الحَيَّاتِ؛ حتَّى لا يقتلَ جِنِّيًّا، فإنَّهم يؤذونه أذىً كثيرًا، بل إذا رأى حَيَّةً، وشكَّ أَنَّهُ جِنِّيٌّ يقول له: خَلِّ طريقَ المسلمين ومُرَّ، فإنَّ مَرَّ تركه، فإنَّ واحدًا من إخواني وهو أكبرُ سِنًا مِنِّي قتلَ حَيَّةً كبيرةً في دارٍ لنا بسيفٍ، فضربه الجِنَّ حتَّى جعلوه زَمِنًا، فكان لا تتحرَّكُ

(١) متَّفَقٌ عليه؛ أخرجه البخاري (٣٢٩٧ - ٣٣١١)، ومسلم (٢٢٣٣) بلفظ: «لا تقتلوا الجنان، إلا كلَّ أبتر ذي طُفَيْتَيْنِ، فإنه يسقط الولد، ويذهب البصر فاقتلوه» من حديث عبد الله بن عمر، وأبي لبابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. و(ذَا الطُّفَيْتَيْنِ): الذي في ظهره خطان أبيضان. و(الْأَبْتَرُ): قصير الذنب. ينظر: «المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج» للنووي (١٤/٢٣٠).

(٢) لحديث: «إذا رأيتم منهنَّ شيئًا في مساكنكم، فقولوا: أَنشُدْكُمْ العهدَ الذي أَخَذَ عَلَيْكُمْ نُوحٌ، أَنشُدْكُمْ العهدَ الذي أَخَذَ عَلَيْكُمْ سُلَيْمَانُ، أن لا تؤذونا، فإنَّ عُدْنَ فَاقتُلوهنَّ» من حديث أبي ليلي الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. أخرجه أبو داود (٥٢٦٠)، والترمذي (١٤٨٥)، وقال: «حسن غريب».

(٣) ينظر: «فتح القدير» (١/٤١٨).

رجلاه قريباً من شهر، ثمّ عالجنه وداوينا به بإرضاء الجنّ، حتّى تركوه فزال ما به، وهذا ممّا عاينته بعيني<sup>(١)</sup>. انتهى.

ومثله ما في «تيسير الوصول إلى جامع الأصول»: عن أبي السائب قال: دخلتُ على أبي سعيد [الخدريّ] فوجدته يُصَلِّي، فجلستُ انتظره، فسمعتُ تحريكاً في عراجين<sup>(٢)</sup> في ناحية البيت، فالتفتُ، فإذا حيّة، فوثبتُ لأقتلها، فأشار إليّ أن اجلس، فجلستُ، فلمّا انصرف، أشار إلى بيت في الدار، فقال: أترى هذا البيت؟ فقلتُ: نعم. فقال: كان فيه فتى منّا قريب عهدٍ بعُرسٍ، فخرجنا مع رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم إلى الخندق، فكان الفتى يستأذن رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم بأنصافِ النهار، فيرجعُ إلى أهله، فاستأذن يوماً، فقال له رسول الله صلّى الله عليه وسلّم: «خُذْ سِلَاحَكَ، فَإِنِّي أَخْشَى عَلَيْكَ قُرَيْظَةً»، فأخذ الرجلُ سِلَاحَهُ، فأتى أهله، فإذا امرأته بين البابين قائمةً، فأهوى إليها بالرُمح ليطلعنها به وأصابته غيرةً، فقالت له: أكفّ عليك رُمحك، وادخل البيت حتّى تنظرَ ما الذي أخرجني، فدخل البيت فإذا حيّة عظيمةٌ مُنطويةٌ على الفراش، فأهوى إليها بالرُمح فانتظّمها به، ثمّ خرجَ فركّزه في الدار، فاضطربت عليه، فما ندري أيّهما كان أسرعَ موتاً، الحيّة أو الفتى، قال: فجئنا رسول الله صلّى الله تعالى عليه وسلّم، فذكرنا ذلك له، وقلنا: ادعُ الله أن يُحييه. فقال: «استغفروا لصاحِبِكُم»، ثم قال: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ جِنًّا قَدْ أَسْلَمُوا، إِذَا رَأَيْتُم مِّنْهُمْ شَيْئاً؛ فَادْنُوهُ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ فَاقْتُلُوهُ، فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ». أخرجَه مسلمٌ، ومالكٌ، وأبو داودَ، والترمذيُّ<sup>(٣)</sup>.

(١) ينظر: «حلية المجلي شرح منية المصلي» (٢/ ٢٨٠ - ٢٨١).

(٢) العراجين: جمع عُرجون، وهو العود الذي يحمل التمر، وهو من النخل كالعنقود من العنب. ينظر: «المعجم الوسيط» (٢/ ٥٩٢).

(٣) أخرجَه مسلم (٢٢٣٦) واللفظ له، ومالك (٢/ ٩٧٦)، وأبو داود (٥٢٥٧)، والترمذي (١٤٨٤).

هذا وللعلامة ابن حجر الهيتمي<sup>(١)</sup> كلامٌ طويلٌ في الجنِّ ذكره في «الفتاوى [خ/٢٠] الحديثية»، ولنذكر نبذةً منه، قال<sup>(٢)</sup>: «قال القاضي أبو يعلى [الفراء]: الجنُّ أجسامٌ مؤلَّفةٌ، وأشخاصٌ مُمثَّلةٌ، ويجوزُ كونُها رقيقةً وكثيفةً، خلافاً لزعْمِ المعتزلةِ رِقَّتْها، ولذلك لا نراها.

وقال الباقلاني: إنّما رآهم مَنْ رآهم؛ لأنَّهم أجسامٌ مؤلَّفةٌ وجُثَّتْ.

وأخرج ابن أبي الدنيا والحكيم الترمذي وأبو الشيخ وابن مردويه: أنّه صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم قال: «خلق الله الجنَّ ثلاثةَ أصنافٍ، صنفٌ حيَّاتٌ وعقاربٌ وخشاشٌ [ن/١١١] الأرض، وصنفٌ كالريح في الهواء، وصنفٌ عليهم الحساب والعقاب»<sup>(٣)</sup>.

قال السَّهيليُّ: والصنف الثالث هو الذي لا يأكل ولا يشرب، إن صحَّ أنَّ الجنَّ لا تأكل ولا تشرب.

قال القاضي أبو يعلى: ولا طريقٌ للشياطين على [التنقل]<sup>(٤)</sup> في الصور المختلفة، وكذا الملائكة؛ إلَّا بأنَّ يُعَلِّمَهُ الله تعالى قولاً أو فعلاً إذا أتى به نقله من صورةٍ إلى صورةٍ أخرى؛ لأنَّ تصوُّره لنفسه مُحالٌ؛ لأنَّ انتقالها من صورةٍ إلى أخرى إنّما يكونُ بنقضِ البنيةِ وتفريقِ الأجزاء، وإذا انتقلتْ بطلتْ الحياةُ، واستحالَ وقوعُ الفعل من الجملة،

(١) في (خ، ن): (الهيتمي)، وهو تصحيف.

(٢) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٤٨ وما بعدها).

(٣) أخرج ابن أبي الدنيا في «مكائد الشيطان» (ص: ٢٣)، والحكيم الترمذي في «نوادير الأصول في أحاديث الرسول صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» (النسخة المسندة ٣٥٨/١) بنحوه، وأبو الشيخ في «العظمة» (١٦٣٩/٥)، وابن حبان في «المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» (١٠٧/٣) كلّهم من حديث أبي الدرداء رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وأخرجه الحاكم (٣٧٠٢) بنحوه مختصراً من حديث أبي ثعلبة الخشني، وقال: «صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي.

(٤) في النسخ: (النقل)، والمثبت من «الفتاوى الحديثية».

فكيف تنتقل؟! وعلى هذا يُحمَلُ ما جاء: أَنَّ إبليسَ تصوَّرَ في صورة سُراقَة<sup>(١)</sup>، وجبريلُ تمثَّلَ في صورة دحية<sup>(٢)</sup>.

ولمَّا ذَكَرَ عندَ عمر الغيلان<sup>(٣)</sup>، قال: إِنَّ أَحَدًا لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَتَغَيَّرَ عَنْ صُورَتِهِ الَّتِي خَلَقَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَلَكِنْ لَهُمْ سَحْرَةٌ كَسَحَرَتَكُمْ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأَذِّنُوا.

قال القاضي أبو يعلى: الجِنُّ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَتَنَاقَحُونَ كَالْإِنْسِ، وَظَاهِرُ الْعُمُومَاتِ أَنَّ جَمِيعَهُمْ كَذَلِكَ، وَهُوَ رَأْيُ قَوْمٍ.

ثم قال بعضهم: أَكْلُهُمْ وَشُرْبُهُمْ شَمٌّ وَاسْتِرَاحٌ، لَا مَضْغٌ، وَهَذَا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. وَقَالَ الْأَكْثَرُ: بَلْ مَضْغٌ وَبَلْعٌ.

وَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْجٍ<sup>(٤)</sup> عَنْ وَهْبٍ: أَنَّهُمْ أَجْنَاسٌ، فَأَمَّا خَالِصُهُمْ [فَهُمْ]<sup>(٥)</sup> رِيحٌ لَا يَأْكُلُونَ وَلَا يَشْرَبُونَ وَلَا يَمُوتُونَ وَلَا يَتَوَالَدُونَ، وَمِنْهُمْ أَجْنَاسٌ يَأْكُلُونَ وَيَشْرَبُونَ وَيَتَنَاقَحُونَ وَيَمُوتُونَ، وَهِيَ هَذِهِ الَّتِي مِنْهَا السَّعَالِي<sup>(٦)</sup> وَالْغُولُ وَأَشْبَاهُ ذَلِكَ.

(١) أخرجه الطبري في «تفسيره» (٧/١٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٧١٥/٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» عن ابن عباس، قال: جاء إبليس في جند من الشياطين، ومعه راية في صور رجال من بني مدلج، والشيطان في صورة سراقَة بن مالك بن جعشم... إلخ.

(٢) أخرجه البخاري (٣٦٣٤)، ومسلم (٢٤٥١)، وفيه: (أُنْبِئْتُ أَنَّ جَبْرِيْلَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَتَى النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَعِنْدَهُ أُمُّ سَلَمَةَ، فَجَعَلَ يَتَحَدَّثُ ثُمَّ قَامَ، فَقَالَ نَبِيُّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأُمِّ سَلَمَةَ: «مَنْ هَذَا؟» - أَوْ كَمَا قَالَ - قَالَتْ: هَذَا دَحِيَّةٌ. فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ: أَيُّمُ اللَّهِ! مَا حَسْبَتُهُ إِلَّا إِيَّاهُ؛ حَتَّى سَمِعْتُ خُطْبَةَ نَبِيِّ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخْبِرُ خَيْرَنَا).

(٣) في (خ): (الغيلاني)، والغيلان: هي جنس من الشياطين والجن، كانت العرب تزعم أن الغول في الفلاة تترأى للناس فتغول تغولاً؛ أي: تتلون تلوناً في صورٍ شتى وتغولهم؛ أي: تضلهم عن الطريق وتهلكهم. ينظر: «لسان العرب» (٥٠٨/١١).

(٤) كذا في النسخ و«الفتاوى الحديثية» (ص: ٤٨) كما نقل عنه ابن عابدين، وفي «الدر المنثور» للسيوطي (٣/٣٦١): (ابن جرير)، فقد أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٦٥/١٤). وأخرجه عن وهب ابن منبه أبو الشيخ في «العظمة» (١٦٤٠/٥).

(٥) في النسخ: (فمنهم)، والمثبت من المصادر السابقة.

(٦) السعالي: جمع سعلاة: أخبث الغيلان. ينظر: «لسان العرب» (٣٣٦/١١).

وصَحَّ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ أَنَّهُ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى إِذَا كَانَ [خ/٢١] بِأَعْلَى مَكَّةَ، فَخَطَّ لَهُ خَطًّا، وَأَجْلَسَهُ فِيهِ، ثُمَّ افْتَتَحَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْقُرْآنَ، فَغَشِيَهُ أَسْوَدَةٌ كَثِيرَةٌ حَالُوا بَيْنَهُمَا، حَتَّى لَمْ يَسْمَعْ صَوْتَهُ، ثُمَّ تَفَرَّقُوا عَنْهُ كَقِطْعِ السَّحَابِ، وَفَرَّغَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَعَ الْفَجْرِ<sup>(١)</sup>.

وَأَخْرَجَ أَبُو نُعَيْمٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْجَنِّ قَالُوا: إِنَّا خَارَجُونَ إِلَى الْحَجِّ، وَشُقَّتْنَا بَعِيدَةً، وَنَحْنُ مَنْطَلِقُونَ، فزَوَّدْنَا، قَالَ [صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ]: «لَكُمْ الرِّجِيعُ، وَمَا أُتِيتُمْ مِنْ عَظْمٍ فَلَكُمْ عَلَيْهِ لَحْمٌ، وَمَا أُتِيتُمْ عَلَيْهِ مِنَ الرُّوثِ فَهُوَ لَكُمْ ثَمَرٌ». فَلَمَّا وَلَّوْا قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: «جَنُّ نَصِيبِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وَأَخْرَجَ مُسْلِمٌ وَغَيْرُهُ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالَهُ، وَيَشْرَبُ بِشِمَالِهِ»<sup>(٣)</sup>؛ أَي: حَقِيقَةً، وَحَمَلُهُ عَلَى الْمَجَازِ رَدُّهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ بِأَنَّهُ لَا مَعْنَى لِصَرْفِهِ عَنْ حَقِيقَتِهِ الْمُمَكِّنَةِ<sup>(٤)</sup>.

وصَحَّ عَنْ الْأَعْمَشِ أَنَّهُ قَالَ: تَزَوَّجَ إِلَيْنَا جِنِّيٌّ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَحَبُّ الطَّعَامِ إِلَيْكُمْ؟ قَالَ: الْأَرْزُ. قَالَ: فَأَتَيْنَاهُمْ بِهِ، فَجَعَلْتُ أَرَى اللَّقْمَ تُرْفَعُ، وَلَا أَرَى أَحَدًا. فَقُلْتُ لَهُ: أَفِيكُمْ مِنْ هَذِهِ الْأَهْوَاءِ الَّتِي بَيْنَنَا؟ قَالَ: نَعَمْ. قُلْتُ: فَمَا الرَّافِضَةُ فِيكُمْ؟ قَالَ: شَرُّنَا<sup>(٥)</sup>. وَجَاءَ عَنْ قَتَادَةَ وَغَيْرِهِ<sup>(٦)</sup>.

(١) بنحوه أخرجه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١٦٨/٢١)، والحاكم (٣٨٥٨)، قال الذهبي: «صحيح عند جماعة»، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٢٣٠/٢)، وأصله في مسلم (٤٥٠).

(٢) أخرجه أبو نعيم في «دلائل النبوة» (١/٣٦٤) وفيه: قال ابن مسعود: (وسألوني الزاد فقال عبد الله: يا رسول الله، فهل عندك شيء يزودهم، فقال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «زودتهم الرجيع، ولا يجدون عظمًا إلا وجدوه عرقًا، ولا روثًا إلا وجدوها ثمرة نضرة»، والطبراني في «الكبير» (٩٩٦٨). ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٤٨ وما بعدها).

(٣) أخرجه مسلم (٢٠٢٠) من حديث عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٤) ينظر: «الاستذكار» (٣٤٢/٨).

(٥) ذكره الشبلي في «آكام المرجان في أحكام الجان» (ص: ١٠٩)، والسخاوي في «البلدانيات» (ص: ١٧٦).

(٦) أي: وجود جميع الأهواء فيهم، فقد أخرج عبد الرزاق في «تفسيره» (٣٣٥٠) عن قتادة في قوله تعالى: =

وعن السُّدِّي: أَنَّ فِيهِمْ قَدْرِيَّةً وَمُرْجِيَّةً وَرَافِضَةً وَشِيعَةً<sup>(١)</sup>.

وفي آثارٍ وأخبارٍ أخرى: أَنَّ مُؤْمِنِيهِمْ يُصَلُّونَ<sup>(٢)</sup>، وَيَصُومُونَ، وَيَحُجُّونَ، وَيَطُوفُونَ، وَيَقْرَأُونَ الْقُرْآنَ، وَيَتَعَلَّمُونَ الْعُلُومَ، وَيَأْخُذُونَهَا عَنِ الْإِنْسِ، وَإِنْ لَمْ يَشْعُرُوا بِهِمْ، وَكَذَا رَوَايَةُ الْحَدِيثِ.

وَأَخْرَجَ الشَّيرَازِيُّ: أَنَّ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَوثَقَ شَيَاطِينَ فِي الْبَحْرِ، وَإِذَا كَانَ سَنَةً خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ وَمِئَةً خَرَجُوا فِي صُورَةِ النَّاسِ، فَجَالَسُوهُمْ فِي الْمَجَالِسِ وَالْمَسَاجِدِ، وَنَازَعُوهُمْ الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ. وَأَخْرَجَهُ الْعَقِيلِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ بِزِيَادَةٍ: أَنَّ تِسْعَةَ أَعْشَارِهِمْ تَذْهَبُ إِلَى الْعِرَاقِ، وَعُشْرُهُمْ بِالشَّامِ<sup>(٣)</sup>.

وَأَخْرَجَ الْبَخَّارِيُّ عَنْ سَفِيَانَ الثَّوْرِيِّ: أَخْبَرَهُ رَجُلٌ أَنَّهُ كَانَ يَرَى الْجِنَّ: [أَنَّهُ]<sup>(٤)</sup> رَأَى قَاصًّا كَانَ يَقْصُصُ فِي مَسْجِدِ الْخَيْفِ، فَتَطَلَّبَهُ فَإِذَا هُوَ شَيْطَانٌ<sup>(٥)</sup>.

= ﴿طَرِيقٌ قَدَدًا﴾ [الجن: ١١] قال: "أهواء مختلفة"، ومثله أخرجه الطبري في «تفسيره» (٢٣/ ٣٣٠) عن عكرمة. ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٥١).

(١) أخرجه أبو الشيخ في «العظمة» (٥/ ١٦٨٨)، والثعلبي في «الكشف والبيان» (١٠/ ٥١).  
(٢) فعن معاذ بن جبل رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ مِنَ اللَّيْلِ فَلْيَجْهَرْ بِقِرَاءَتِهِ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَصَلِّي بِصَلَاتِهِ، وَتَسْمَعُ لِقِرَاءَتِهِ، وَإِنْ مُؤْمِنِي الْجِنِّ الَّذِينَ يَكُونُونَ فِي الْهَوَاءِ، وَجِيرَانُهُ مَعَهُ فِي مَسْكَنِهِ يَصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، وَيَسْتَمْعُونَ قِرَاءَتَهُ...»؛ أخرجه البزار في «مسنده» المنشور باسم «البحر الزخار» (٢٦٥٥).

(٣) عزاه السيوطي في «اللائل المصنوعة» (١/ ٢٢٩) للشيرازي بسنده في «الألقاب»، وكذا المتقي الهندي في «كنز العمال» (١٠/ ٢١٣)، وأخرجه العقيلي في «الضعفاء الكبير» (٢/ ٢١٣)، وابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (٥/ ١٣٣).

(٤) في النسخ: (كان)، والمثبت من «الفتاوى الحديثية».

(٥) عزاه السيوطي في «الخصائص الكبرى» (٢/ ٢٤٤) إلى البخاري في «تاريخه»، ولم أجده في المطبوع من التاريخ «الأوسط» و«الكبير» للبخاري، وأخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٦/ ٥٥١) من طريق البخاري.

وجاءت آثارُ آخرُ بنحو ذلك.

وجاء من عدَّة طُرُقٍ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جِيءَ إِلَيْهِ بِمَجْنُونٍ، فَضَرَبَ ظَهْرَهُ وَقَالَ: «اخرُجْ عَدُوَّ اللهِ»، فخرجَ<sup>(١)</sup>.

وَتَفَلَّ فِي فَمٍ آخَرَ، وَقَالَ: «اخرُجْ يا عَدُوَّ اللهِ، فَإِنِّي رَسُولُ اللهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: وعامة ما يقوله أهلُ الغرائم فيه شركٌ، فليُحذَر<sup>(٣)</sup>.

[خ/٢٢]

وأخرج جماعةٌ أَنَّ ابنَ مسعودٍ قرأَ في أَذِنِ مِصْرُوعٍ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا...﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ، فَأَفَاقَ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِذَلِكَ، فَقَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ رَجُلًا مُوقِنًا قَرَأَهَا عَلَى جَبَلٍ لَزَالَ»<sup>(٤)</sup>. انتهى ما في «الفتاوى الحديثية» مُلَخَّصًا.

وذكر في موضع آخر عن شيخ الإسلام الحافظ العسقلاني في «إنباء الغمر»: "عن الثوري<sup>(٥)</sup> الأنصاري المتوفى سنة إحدى وثمان مئة: أَنَّهُ خَرَجَ عَلَيْهِ ثُعْبَانٌ مَهُولٌ، فَقَتَلَهُ،

(١) أخرجه أحمد (٤٩٠/٣٩) برقم: (٥٤)، والطبراني في «الكبير» (٥٣١٤) من حديث أم أبان هند، عن أبيها الوازع، أن جدَّها الزارع. قال الهيثمي: "فيه هند بنت الوازع ولم أعرفها، وبقية رجاله ثقات". ينظر: «مجمع الزوائد» (٢/٩).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٣٥٤٨)، والحاكم (٧٥١٤) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي من حديث عثمان بن أبي العاص رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. وقال البوصيري في «مصابيح الزجاجة» (٨٠/٤): "إسناده صحيح، ورجاله ثقات".

(٣) ينظر: «مجموع الفتاوى» (١٣/١٩).

(٤) أخرجه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٤٠٧٠)، وأبو يعلى في «مسنده» (٥٠٤٥). قال الهيثمي: "فيه ابن لهيعة، وفيه ضعف وحديثه حسن، وبقية رجاله رجال الصحيح". ينظر: «مجمع الزوائد» (١١٥/٥).

(٥) كذا في (خ)، وفي «الفتاوى الحديثية»، وصوابه: (الهُوِّي) نسبة لـ (هو) بالقرب من (قوص) بالصعيد الأعلى بمصر، كما في «إنباء الغمر» (٧٦/٢)، و«الضوء اللامع» (٢٠/٦).



فاحْتُمِلَ فورًا من مكانه، فأقامَ عند الجنِّ إلى أن رفعوه لقاضِيهم، فادَّعى عليه وَلِيُّ المقتول، فأنكرَ، فقال له القاضي: على أيِّ صورةٍ كان المقتول؟ فقال: على صورة ثُعبانٍ. [ن/١١٢] فالتفت القاضي إلى مَنْ بجانبه، فقال: سَمِعْتُ رسولَ الله صَلَّى الله تعالى عليه وسلَّم يقول: «مَنْ تَزَيَّا بِغَيْرِ زِيٍّ فَاقْتُلُوهُ»<sup>(١)</sup>، وأمرَ القاضي بإطلاقه، فرجعوا به إلى منزله. انتهى. ثم ذكر قصةً نحوها<sup>(٢)</sup>.

تنبیه: [في جواز رؤية الأنبياء والملائكة والجن].

قد تحصَّل ممَّا ذكرناه سابقًا ولاحقًا جَوَازُ رؤية الجنِّ بعد التشكُّل لكلِّ أحدٍ، وكذا بدون تشكُّل لمن شاءَ الله تعالى من عباده، فضلًا عن حضورهم في مجالسِ الذكر وسماعِ أصواتهم، بل تصحُّ رؤيةُ الملائكةِ أيضًا وأرواحِ الأنبياء، فقد قال في «الفتاوى الحديثية» أيضًا: "ذكر الغزالي وآخرون أنَّ رؤيةَ الملائكةِ ممكنةٌ؛ لأنَّها كرامةٌ يُكرِّمُ الله تعالى بها من يشاءُ من أوليائه، وقد وقعَ ذلك لجماعةٍ من الصحابة.

ولمَّا رأى ابن عباسٍ جبريلَ قال له النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَنْ يَرَاهُ خَلْقٌ إِلَّا عَمِي، إِلَّا أَنْ يَكُونَ نَبِيًّا، وَلَكِنْ يَكُونُ ذَلِكَ آخِرَ عُمْرِكَ»، رواه الحاكم<sup>(٣)</sup>.

(١) قال السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٧٧١): «ليس له أصلٌ يعتمد، ويحكى فيه حكايات متقطعة أنَّ بعضَ الجنِّ حدَّث به إمَّا عن عليٍّ مرفوعًا، وإمَّا عن النبيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا واسطة مما لم يثبت فيه شيءٌ»، وذكره القاري في «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة» (ص: ٣٣٨).

(٢) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ١٥ وما بعدها).

(٣) أخرجه الحاكم (٦٢٨٧)، وقال: «صحيح الإسناد، ولم يخرِّجاه»، وقال الذهبي: «منكر». وبنحوه أخرجه الخطيب في «تاريخه» (١٦ / ٦٢١) بلفظ: «أما إنَّه ما رآه أحدٌ إلَّا ذهب بصره، إلَّا أن يكون نبيًّا، وأنا أسأل الله أن يجعل ذلك في آخرِ عُمْرِكَ»، وبنحوه أيضًا أخرجه الطبراني في «الكبير» (١٠٥٨٦) بلفظ: «أما إنَّه سيذهب بصركَ، ويُردُّ عليك في موتك». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩ / ٢٧٧): «فيه من لم أعرفه».



وكذلك رآته عائشة، وزيد بن أرقم، وخلقٌ لما جاء يسأل عن الإيمان، ولم يعموا؛ لأن الظاهر أن المراد من رآه منفردًا به كرامة له<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال في موضع آخر وقد سُئل: هل تُمكن رؤية النبي صلى الله تعالى عليه وسلم في اليقظة؟ فأجاب بقوله<sup>(٢)</sup>:

"أنكر ذلك جماعة، وجوزهُ آخرون وهو الحق، فقد أخبر بذلك مَنْ لا يُتَّهم<sup>(٣)</sup> من الصالحين، بل استدلل بحديث البخاري: «مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ فَسِيرَانِي فِي الْيَقَظَةِ»<sup>(٤)</sup>، أي: بعيني رأسه، وقيل: بعيني قلبه، واحتمالُ إرادة القيامة بعيدٌ من لفظ اليقظة، على أنه لا فائدة في التقييد حينئذٍ؛ لأنَّ أُمَّتَهُ كُلَّهُمْ يرونه يوم القيامة، مَنْ رآه في المنام وَمَنْ [خ/٢٣] لم يره.

وفي «شرح ابن أبي جمرة» للأحاديث التي انتقاها من البخاري ترجيحُ بقاء الحديث على عمومهِ في حياته صلى الله تعالى عليه وسلم ومماتِهِ ممَّن له أهليةُ الاتِّباعِ للسنة ولغيره؛ قال: ومن يدعي الخصوصَ بغير مُخصَّصٍ منه صلى الله تعالى عليه وسلم؛ فقد تعسف. ثم ألزم مُنكر ذلك بأنه غير مُصدِّق بقول الصادق، وبأنه جاهلُ بقدرة القادر، وبأنه مُنكرٌ لكرامات الأولياء مع ثبوتها بدلائل السنة الواضحة<sup>(٥)</sup>.

ومُراده بعموم ذلك وقوعُ رؤية اليقظة الموعود بها لمن رآه بالنوم ولو مرَّةً واحدة؛ تحقيقًا لوعده الشريف الذي لا يُخلف، وأكثرُ ما يقع ذلك للعامة قبل الموت عند الاحتضار، فلا تخرجُ روحه من جسده حتَّى يراه، وفاءً بوَعده، وأمَّا غيرُهم فيحصلُ

(١) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٤٧).

(٢) ينظر: المرجع السابق (ص: ٢١٢ وما بعدها).

(٣) (لا يُتَّهم) في (ن): (رأيتهم).

(٤) متَّفَقٌ عليه؛ أخرجه البخاري (٦٩٩٣)، ومسلم (٢٢٦٦) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) ينظر: «بهجة النفوس» لابن أبي جمرة (٤/٢٣٧ - ٢٣٨).

لهم ذلك قبل ذلك بقلّة أو كثرة، بحسب تأهلهم وتعلّقهم واتباعهم للسنة؛ إذ الإخلال بها مانع كبير، وفي «صحيح مسلم»: عن عمران بن حصين رضي الله تعالى عنه: أن الملائكة كانت تُسلم عليه؛ إكرامًا له لصبره على ألم البواسير، فلمّا كواها انقطع سلام الملائكة عنه، فلمّا ترك الكيّ - أي: «برئ» كما في رواية صحيحة<sup>(١)</sup> - عاد سلامهم عليه<sup>(٢)</sup>. وفي رواية البيهقي: كانت الملائكة تُصافحه، فلمّا كوى تنحّت عنه<sup>(٣)</sup>.

وفي «المنقذ من الضلالة»<sup>(٤)</sup> لحجّة الإسلام بعد مدح الصوفيّة وبيان أنّهم خيرُ الخلق: حتّى إنّهم وهم يقطّعتهم يشاهدون الملائكة، وأرواح الأنبياء، ويسمعون منهم أصواتًا، ويقتبسون منهم فوائد، ثمّ يترقّى<sup>(٥)</sup> الحال من مشاهدة الصور والأمثال إلى درجاتٍ يضيقُ عنها نطاقُ الناطق<sup>(٦)</sup>.

وقال تلميذه الإمام أبو بكر بن العربي المالكي: ورؤية الأنبياء والملائكة، وسماع كلامهم ممكنٌ للمؤمن كرامةً، وللكافر عقوبةً<sup>(٧)</sup>.

(١) أخرجه الحاكم (٥٩٩٤).

(٢) أخرجه مسلم (١٢٢٦) عن مطرف، قال: قال لي عمران بن حصين أحدثك حديثًا عسى الله أن ينفعك به: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وفيه: (وقد كان يُسلم عليّ، حتّى اکتويت، فتركت، ثمّ تركت الكيّ فعاد).

(٣) أخرجه البيهقي في «دلائل النبوة» (٨٠ / ٧) بلفظ: (وأنّه قد كان يُسلم عليّ فلمّا اکتويت انقطع عني، فلمّا تركت عاد إليّ). وأخرج ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٢١٦ / ٤) عن قتادة: (أنّ الملائكة كانت تصافح عمران بن حصين حتّى اکتوى فتنحّت).

(٤) كذا في (خ)، وفي «الفتاوى الحديثية»، وصوابه: «المنقذ من الضلال». ينظر: «سير أعلام النبلاء» (٣٣٥ / ١٩)، و«كشف الظنون» (١٨٦٩ / ٢).

(٥) في (خ) زيادة: (في).

(٦) ينظر: «المنقذ من الضلال» (ص: ١٧٨).

(٧) ينظر: «العواصم من القواصم» (ص: ٣٥).

وفي «المدخل» لابن الحاج: رَوَيْتُهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَابَ ضَيْقٍ، وَقَلَّ مَنْ يَقَعُ لَهُ ذَلِكَ، إِلَّا مَنْ كَانَ عَلَى صِفَةِ عَزِيزٍ وَجُودُهَا فِي هَذَا الزَّمَانِ، بَلْ عُدِمَتْ غَالِبًا، مَعَ أَنَّ لَا تُنْكِرُ مَنْ يَقَعُ لَهُ هَذَا مِنَ الْأَكَابِرِ الَّذِينَ حَفَظَهُمُ اللهُ تَعَالَى فِي ظَوَاهِرِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ<sup>(١)</sup>.

قال البارزي<sup>(٢)</sup>: وَقَدْ سُمِعَ مِنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ فِي زَمَانِنَا وَقَبْلَهُ أَنََّّهُمْ رَأَوْا النَّبِيَّ [خ/٢٤] صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْظَةً حَيًّا بَعْدَ وَفَاتِهِ". انتهى.

وتمامُ هذا البحث هناك مع بيان بعض مَنْ وَقَعَ لَهُ ذَلِكَ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ الْمُكْرَمِينَ، رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ



(١) ينظر: «المدخل» (٣/١٩٤).

(٢) هو القاضي شرف الدين هبة الله بن عبد الرحيم البارزي، وانظر قوله في «الحاوي للفتاوي» للسيوطي (٢/٣١١).

### الفصل الثالث

#### في السّحر وأقسامه وأحكامه

قال في «شرح المقاصد»: «السّحر أمرٌ خارقٌ للعادة من نفسٍ شريّةٍ خبيثةٍ بمباشرةٍ أعمالٍ مخصوصةٍ، يجري فيها التعلّم [والتلمذ]<sup>(١)</sup>».

وبهذين الاعتبارين يُفارقُ المعجزةُ والكرامةُ، وبأنّه لا يكونُ بحسب اقتراحِ المعترضين، وبأنّه يختصُّ بالأزمة أو الأمكنة أو الشرائط، وبأنّه يُتصدّى لمعارضته، ويُبدّلُ الجهدُ في الإتيانِ بمثله، وبأنّ صاحبه ربّما يتعلّقُ بالفسق، ويتّصفُ بالرجس في [ن/١١٣] الظاهر والباطن، والخزي في الدنيا والآخرة، إلى غير ذلك من وجوهٍ مُفارقةٍ.

وهو عند أهل الحقِّ جائزٌ عقلاً<sup>(٢)</sup>، ثابتٌ سمعاً، وكذا الإصابةُ بالعين.

وقالت المعتزلة: بل هو مُجرّدُ إراءةٍ ما لا حقيقةَ له، بمنزلة الشعبة التي سببها خفةُ حركات اليد، وإخفاء وجه الحيلة فيه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وفي «الفتاوى الحديثية»: «وأما الفرق بين الكرامة والسّحر؛ فهو أنّ الخارقَ الغيرَ المقترنَ بتحدّي النبوة، إن ظهرَ على يد صالحٍ، وهو القائم بحقوق الله تعالى وحقوق خلقه فهو الكرامة، أو على يد مَنْ ليس كذلك فهو السّحر والاستدراج. قال إمام الحرمين: وليس ذلك مُقتضى العقل، ولكنه متلقّى من إجماع العلماء. انتهى<sup>(٤)</sup>».

(١) في النسخ: (والتلمذ)، والمثبت من «شرح المقاصد».

(٢) في هامش (ج، ن) (قوله: «جائز عقلاً» المراد بالجائز: الممكن وقوعه. منه).

(٣) ينظر: «شرح المقاصد» للفتازاني (٧٩/٥).

(٤) أي: كلام إمام الحرمين.

وتمييزُ الصالح المذكور من غيرهِ بَيْنٌ لا خفاءَ فيه؛ إذ ليست السِّيماءُ كالسِّيماء<sup>(١)</sup>، ولا الأدبُ كالآداب، وغيرُ الصالح لو لبَّسَ ما عسى أن يلبَّسَ؛ لا بدَّ أن يرشَحَ من نَتَنِ فَعَلِهِ أو قَوْلِهِ ما يُميِّزُهُ عن الصالح.

ومن ثَمَّةَ ناظرَ صوفيٍّ برهميًّا<sup>(٢)</sup>، وللبرهميةِ قوَّةٌ تُظهِرُ لهم خوارقَ لمزيد الرياضات، فطارَ البرهميُّ في الجوّ، فارتفعت إليه نعلٌ، ولم تزل تضربُ رأسَهُ وتصفَعُهُ حتّى وقعَ على الأرض مُنكَّسًا على رأسِهِ بين يدي الشيخ، والناس ينظرون<sup>(٣)</sup>.

[خ/٢٥]

ثمَّ ذَكَرَ عن جماعاتٍ من الأولياء نحوَ ذلك.

وأما حكم السحر:

فقد قال في «الإعلام بقواطع الإسلام»: "ومن المكفَّرات أيضًا السَّحَرُ الذي فيه عبادةُ الشمس ونحوها، فإن خلا عن ذلك كان حرامًا لا كفرًا، فهو بمُجرَّدِهِ لا يكون كُفْرًا ما لم ينضمَّ إليه مُكفِّرٌ.

ومن ثمَّ قال الماوردي: مذهبُ الشافعيّ رضي الله تعالى عنه أنَّه لا يكفر بالسَّحر، ولا يجبُ به قتلُهُ، ويُسأل عنه، فإن اعترف [معه]<sup>(٤)</sup> بما يُوجبُ كُفْرَهُ به كان كافرًا بمعتقدِهِ لا بسحرِهِ، وكذا لو اعتقدَ إباحةَ السَّحر كان كافرًا باعتقاده لا بسحرِهِ؛ فيُقتلُ حينئذٍ بما انضمَّ إلى السَّحر لا بالسَّحر<sup>(٥)</sup>، هذا مذهبُنا.

(١) السِّيماء: العلامة. ينظر: «لسان العرب» (١٢/٣١٢).

(٢) البرهمية: هي الهندوسية، وهي ديانة وثنية يعتنقها معظم أهل الهند، وهي ديانة تضم القيم الروحية والخلقية إلى جانب المبادئ القانونية والتنظيمية، متخذة عدة آلهة بحسب الأعمال المتعلقة بها، فلكل منطقة إله، ولكل عمل أو ظاهرة إله. ينظر: «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب» (٢/٧٢٤).

(٣) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٢١٦ وما بعدها).

(٤) في (خ، ن): (عنه)، والمثبت من «الحاوي الكبير»، و«الإعلام بقواطع الإسلام».

(٥) ينظر: «الحاوي الكبير» (١٣/٩٦).

وأطلق مالك وجماعة سواه الكفر على السّاحر، وأنّ السّحر كفر، وأنّ السّاحر يُقتل، ولا يُستتاب، سواء سحر مسلماً أو ذمياً، كالزندق؛ لكن قال بعض أئمة مذهبه: والصواب ألا يقضى بهذا، حتى يتبين معقول السّحر؛ إذ هو يُطلق على معانٍ مختلفة. ومذهب أحمد في السّاحر أقرب إلى مذهب مالك فيه<sup>(١)</sup>. انتهى.

ثم قال: "وقالت الحنفية: إن اعتقد أن الشياطين تفعل له ما يشاء فهو كافر، وإن اعتقد أنه تخيل وتمويه لم يكفر.

وقالت الشافعية: يصفه؛ فإن وجد فيه كفراً كالتقرب للكواكب، ويعتقد أنها تفعل ما يلتمس منها، فهو كافر، وإن لم نجد فيه كفراً؛ فإن اعتقد إباحته فهو كافر. قال [الطُّرُوشِي] <sup>(٢)</sup>: وهذا مُتَّفَقٌ عليه؛ لأنّ القرآن نطق بتحريمه<sup>(٣)</sup>. انتهى.

وقال العلامة المحقق ابن الهمام في «فتح القدير»: "ويجب ألا يعدل عن مذهب الشافعي في كفر السّاحر وعدمه؛ وأما قتله فيجب، ولا يُستتاب إذا عُرِفَتْ مزاويله لعمل السّحر؛ لسعيه بالفساد في الأرض، لا بمجرّد عمله، إذا لم يكن في اعتقاده ما يُوجبُ كفره"<sup>(٤)</sup>. انتهى.

وفي «مختارات النوازل» لصاحب «الهداية»: ساحرٌ يسحر، ويدعي الخلق من نفسه يكفر ويُقتل لردّته، وساحرٌ يسحر وهو جاحد؛ لا يُستتاب منه، ويُقتل إذا ثبت

(١) ينظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص: ٧٥، ٢٢١).

(٢) في (خ، ن): (الطرطوسي)، والمثبت هو الصواب، وهو أبو بكر الطُّرُوشِي المالكي (ت: ٥٢٠هـ). ينظر: «الذخيرة» للقرافي (٣٤/١٢)، و«الإعلام بقواطع الإسلام» (ص: ٢٢٣)، و«شجرة النور الزكية» (١/١٨٤).

(٣) ينظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص: ٢٢٤).

(٤) ينظر: «فتح القدير» (٦/٩٩).

سحره؛ دفعًا للضرر عن الناس، وساحرٌ يسحر تجربةً ولا يعتقدُ به، لا يكفرُ، والمرادُ من السّاحر غير المشعوذ، ولا صاحبُ الطلسم، ولا الذي يعتقدُ الإسلام، والسّحرُ في نفسه حقٌّ أمرٌ كائنٌ؛ إلّا أنّه لا يصلحُ إلّا للشرِّ والضررِ بالخلق، والوسيلةُ إلى الشرِّ شرٌّ، [خ/٢٦] فيصيرُ مذمومًا<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال قاضي خان: "اتخذَ لعبةً ليُفَرِّقَ بين المرء وزوجه، قالوا: هو مُرتدٌّ، ويُقتلُ إذا كان يعتقدُ لها أثرًا، ويعتقدُ التفريقَ من اللعبة؛ لأنّه كافرٌ". انتهى.

والحاصل: أنّ نفسَ السحر ليس كفرًا عند الحنفية كالشافعية، بل لا يكفرُ صاحبه به ما لم يقترن بمكفرٍ، ولذا نقل في «تبيين المحارم» عن إمام الهدى أبي منصور الماتريديّ أنّ القولَ بأنّ السحرَ كفرٌ على الإطلاق خطأ، ويجب البحثُ عن حقيقته، فإن كان في ذلك ردٌّ ما لزم في شرط الإيمان فهو كفرٌ، وإلّا فلا. انتهى.

نعم، يُقتلُ حدًّا؛ لإضراره بالناس كقطع الطريق، وإن لم يعتقد ما يوجبُ كفره، فلو اقترنَ به ما يوجبُ كفره كاعتقاده التأثيرَ بنفسه، أو تأثيرَ الكواكبِ أو الشياطين؛ فإنّه يكون كافرًا، فيُقتلُ لإضراره وكُفره، لكن إذا تاب الساحرُ قبل أن يؤخذَ تُقبلُ توبته، ولا يُقتلُ، وإن أُخذَ ثم تاب لم تُقبل توبته ويُقتلُ، وكذا الزنديقُ المعروف الداعي، والفتوى [ن/١١٤] على هذا القول، كما في «البحر» عن الفقيه أبي الليث<sup>(٢)</sup>.

[استشكال تكفير الساحر الذي يعتقد تأثير الكواكب]:

ثمّ اعلم أنّ بعض الأئمة الشافعية استشكل تكفير الساحر الذي يعتقد أنّ الكواكبَ تفعلُ ذلك، أو أنّ الشياطين تُقدِّره لا بقدره الله تعالى، بأنّ هذا مذهبُ المعتزلة من

(١) ينظر: «فتاوى النوازل» للسمرقندي (ص: ٢٨٧).

(٢) ينظر: «البحر الرائق» (٥/١٣٦).

استقلال الحيوانات بقدرها لا بقُدرة الله تعالى، فكما لا نُكفّر المعتزلة بذلك لا نُكفّر هؤلاء.

ومنهم من أجاب: بأن الكواكب مظنة العبادة، فإذا انضمَّ إلى ذلك اعتقاد القدرة والتأثير كان كُفْرًا. واعتُرض: بأن تأثير الحيوان بالضرر والنفع في العادة مشاهد، وأما كون المشتري أو زحل يوجب شقاوة أو سعادة فهو حَزْرٌ<sup>(١)</sup> وتخمين<sup>(٢)</sup>. انتهى.

أقول: الذي يظهر لي في الجواب عن هذا الإشكال هو أننا إنما لم نُكفّر المعتزلة بذلك؛ لأنَّهم بنّوه على شبهة دليل، وإن أخطؤوا فيه، فقالوا: إنَّ العبد يخلق أفعاله تباعدًا عن نسبة الشرور والقبائح إلى الله تعالى، زعمًا منهم أن خلقها قبيح، فقولهم بذلك زيادة في التنزيه والتوحيد - على زعمهم -، وكذا بقيّة أهل الأهواء من أهل القبلة، فإنَّ المعتمد في مذاهب الأئمة عدم تكفيرهم لنحو ما قلنا؛ ولذا أنكر سيّدنا عليّ كرم الله وجهه على مَنْ كَفَرَ الخوارج بقوله: (مِنَ الْكُفْرِ قُرُوا)<sup>(٣)</sup>.

والحاصل: أنَّ أهل الأهواء إنما قصدوا تصحيح عقيدتهم وتنزيه ربّهم تعالى بما زعموه، أمّا الساحر الذي يعتقد تأثير الأفلاك والشياطين؛ فهو طاعن في العقائد الإسلامية كلّها، مُنكِرٌ للتوحيد بإثبات التأثير والإيجاد والإبداع لغير الله تعالى على قواعد الحكماء والفلاسفة والطبائعيين، ولو سلّم أنّه لم يقصد ذلك؛ فليس بانيًا اعتقاده على دليل شرعيّ ليكون شبهة له تنفي تكفيره كما نفى التكفير عن أهل الأهواء؛ لأنّه غير ساعٍ في تصحيح العقيدة والتنزيه، بل هو - كما تقدّم - ذو نفسٍ شريرة خبيثة، ساعٍ في الإضرار والإفساد، والغالب أنّه ليس له في الإسلام اعتقاد؛ فلذا أطلق العلماء القول بكُفْرِهِ وقتله، والله وليّ الإرشاد والتوفيق والسداد.

(١) في (ن): (حذر).

(٢) ينظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» (ص: ٢٢٥).

(٣) أخرجه عبد الرزاق في «مصنّفه» (١٨٦٥٦).



تنبيه:

قد عُلِمَ بما قرّرنا أن السحر لا يلزم أن يكون كُفْرًا ما لم يقترن بمُكفّرٍ، من قولٍ أو فعلٍ أو اعتقادٍ.

وفي «حاشية الإيضاح» لبيري زاده: "قال الشُّمْنِيّ: تعلّمه وتعليمه حرامٌ.

أقول: مقتضى الإطلاق ولو تعلّم لدفع الضرر عن المسلمين.

وفي «شرح الزعفراني»: السّحر حقٌّ عندنا، وجوده وتصوّره وأثره.

وفي «ذخيرة الناظر»: تعلّمه فرضٌ لردّ ساحرٍ أهل الحرب، وحرامٌ ليُفرّق بين المرأة وزوجها، وجائزٌ ليُوفّق بينهما". انتهى. كذا في «شرح ابن عبد الرزاق على الدر المختار».

أقول: وقد ذكرتُ في حاشيتي التي سمّيتها «رد المحتار على الدر المختار»: أن في الأخير نظرًا؛ لما ورد في الحديث من النهي عن التّوّلة<sup>(١)</sup> - بوزن عِنَبَة - وهي ما يُفعلُ لِجُبِّ المرأة إلى زوجها، وقد نصّ قاضي خان على حُرْمَتِها، وعَلَّله ابن وهبان بأنّه ضربٌ من السحر، قال ابن الشّحنة: ومقتضاهُ أنّه ليس مُجرّد كتابة آياتٍ، بل فيه شيءٌ زائدٌ<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الرُّقْيَ، وَالتَّمَامَ، وَالتَّوْلَةَ شِرْكٌ»؛ أخرجه ابن ماجه (٣٥٣٠)، وأبو داود (٣٨٨٣)، والحاكم (٧٥٠٥) وقال: "صحيح الإسناد ولم يخرجاه"، ووافقه الذهبي، كلهم من

حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) ينظر: «رد المحتار» (١/٤٤).

## [أقسام السحر]:

وفي «الزواجِر عن اقتراف الكبائر»<sup>(١)</sup>: ثُمَّ السَّحَرُ عَلَى أَقْسَامٍ:

• أَوَّلُهَا: سِحْرُ عِبْدَةِ الْكَوَاكِبِ، وَهُمْ ثَلَاثَ فِرَقٍ:

الأولى: الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْأَفْلَاقَ وَالْكَوَاكِبَ وَاجِبَةُ الوجود لذواتها، وَأَنَّهَا غُنِيَّةٌ مِنْ

مُوجِدٍ وَمُدَبِّرٍ، وَهِيَ الْمُدَبِّرَةُ لِعَالَمِ الْكُونِ وَالْفَسَادِ، وَهُمْ الصَّابِئَةُ<sup>(٢)</sup> الدَّهْرِيَّةُ. [خ/٢٨]

والثانية: الْقَائِلُونَ بِالْهَيْئَةِ الْأَفْلَاقِ، زَاعِمُونَ أَنَّهَا هِيَ الْمُؤَثِّرَةُ لِلْحَوَادِثِ بِاسْتِدَارَتِهَا وَتَحَرُّكِهَا، فَعَبَدُوهَا وَعَظَّمُوهَا وَاتَّخَذُوا لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا هَيْكَلًا مَخْصُوصًا وَصَنَمًا مُعِينًا، وَاشْتَغَلُوا بِخِدْمَتِهَا، وَهَذَا دِينُ عِبْدَةِ الْأَصْنَامِ وَالْأَوْثَانِ.

والثالثة: أَثْبَتُوا لِهَذِهِ النُّجُومِ وَالْأَفْلَاقِ فَاعِلًا مَخْتَارًا أَوْجَدَهَا بَعْدَ الْعَدَمِ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى أَعْطَاهَا قُوَّةً غَالِبَةً نَافِذَةً فِي هَذَا الْعَالَمِ، وَفَوَّضَ تَدْبِيرَهُ إِلَيْهَا.

• النُّوعُ الثَّانِي: سِحْرُ أَصْحَابِ<sup>(٣)</sup> الْأَوْهَامِ وَالنَّفُوسِ الْقَوِيَّةِ.

أَيُّ: الَّذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّ الْإِنْسَانَ تَبْلُغُ رُوحُهُ بِالتَّصْفِيَةِ فِي الْقُوَّةِ وَالتَّأْثِيرِ إِلَى حَيْثُ يَقْدِرُ عَلَى الْإِبْجَادِ وَالْإِعْدَامِ وَالْإِحْيَاءِ وَالْإِمَاتَةِ وَتَغْيِيرِ الْبَنِيَةِ وَالشَّكْلِ.

• الثَّالِثُ: الْاسْتِعَانَةُ بِالْأَرْوَاحِ الْأَرْضِيَّةِ؛ أَيُّ: الْمَسْمُومِ بِالْعَزَائِمِ وَتَسْخِيرِ الْجِنِّ.

• الرَّابِعُ: التَّخْيُّلاتُ وَالْأَخْذُ بِالْعَيُونِ.

• الْخَامِسُ: الْأَعْمَالُ الْعَجِيبَةُ الَّتِي تَظْهَرُ مِنْ تَرْكِيبِ الْأَلَاتِ عَلَى النِّسْبِ الْهَنْدَسِيَّةِ،

مِثْلُ: صُورَةِ فَرَسٍ فِي يَدِهِ بَوْقٌ، إِذَا مَضَتْ سَاعَةٌ مِنَ النَّهَارِ صَوَّتَ الْبَوْقُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَمْسَهُ أَحَدٌ. [ن/١١٥]

(١) ينظر: «الزواجِر عن اقتراف الكبائر» لابن حجر الهيتمي (٢/١٦٤ وما بعدها).

(٢) فِي (خ): (الصَّابِئَةُ).

(٣) فِي (خ) زِيَادَةٌ: (أَهْل).

• السادس: الاستعانةُ بخواصِّ الأدوية المبلَّدة والمزيلة للعقل ونحوها.

• السابع: تعليقُ القلب، وهو أن يدَّعي إنسانٌ أنَّه يعرفُ الاسمَ الأعظمَ، وأنَّ الجنَّ تُطيعه، وينقادون له، فإذا كان السامعُ ضعيفَ العقل، قليلَ التمييز، اعتقدَ أنَّه حقٌّ، وتعلَّقَ قلبُه بذلك، وحصلَ في نفسه نوعٌ من الرُّعب والخوف، فحينئذٍ يتمكَّنُ الساحرُ من أن يفعلَ فيه ما شاء.

وأنكرَ المعتزلةُ الأنواعَ الثلاثةَ الأولى؛ قيل: ولعلَّهم كفَّروا من قال بها وبوجودها. وأما أهلُ السنَّة: فجوزوا الكلَّ، وقدرةُ الساحرِ على أن يطيرَ في الهواء، وأن يقلبَ الإنسانَ حمارًا، والحصارَ إنسانًا، وغيرَ ذلك من أنواعِ الشعوذة، إلَّا أنَّهم قالوا: إنَّ اللهَ تعالى هو الخالقُ لهذه الأشياءِ عندَ إلقاءِ الساحرِ كلماتِه المُعيَّنة، ويدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِضَاكِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠٢].

واختلفَ العلماءُ في الساحر هل يكفرُ، أو لا؟

وليس من محلِّ الخلاف النوعان الأولان من أنواعِ السحر السبعة؛ إذ لا نزاعَ في كُفرٍ من اعتقدَ أنَّ الكواكبَ مؤثِّرةٌ لهذا العالم، أو أنَّ الإنسانَ يصلُّ بالتصفية إلى أن [خ/٢٩] تصيرَ نفسه مؤثِّرةً في إيجادِ جسمٍ، أو حياته، أو تغييرِ شكلٍ.

وأما النوعُ الثالث - وهو أن يعتقدَ الساحرُ أنَّه بلغَ في التصفية وقراءة الرُّقى وتدخينِ بعضِ الأدوية إلى أن الجنَّ تطيعه في تغييرِ البنية والشكل - فالمعتزلةُ كفَّروه دونَ غيرهم.

وأما بقيَّةُ أنواعه: فقال جماعةٌ إنَّها كُفْرٌ مطلقًا؛ لأنَّ اليهودَ لما أضافوا السَّحرَ إلى سليمانَ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَى نَبِيِّنَا وَعَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال تعالى تنزيهاً عنه: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]، فظاهرُ هذا

أنهم كفروا بتعليمهم السحر؛ لأنَّ ترتيبَ الحكم على الوصف المناسب يُشعرُ بعليته، وتعليمُ ما لا يكون كُفراً لا يوجبُ الكفر، وهذا يقتضي أنَّ السحرَ على الإطلاق كفرٌ.

وأجاب القائلون بعدم الكفر كالشافعي وأصحابه: بأنَّ حكاية الحال يكفي في صدقها صورةً واحدةً، فيُحمَلُ على سحرٍ من اعتقد إلهية النجوم، وأيضاً فلا نُسلَّم أنَّ ذلك فيه ترتيبٌ حكمٍ على وصفٍ يقتضي إشعاره بالعلية؛ لأنَّ المعنى أنهم كفروا، وهم مع ذلك يُعلِّمون السحر. انتهى ما في «الزواجِر» ملخصاً.

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ النوعَ الثالث وما بعده إنَّ اعتقد أنَّ فعله مباحٌ؛ قُتِلَ لكفره؛ لأنَّ تحليل المحرَّم المُجمَع على تحريمه، المعلوم من الدين بالضرورة؛ كفرٌ. وإنَّ اعتقد أنَّه حرامٌ؛ فعند الشافعي أنَّه جنايةٌ، وعند أبي حنيفة أنَّ الساحرَ يُقتلُ مُطلقاً؛ لسعيه في الأرض بالفساد<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد ذكر هذه الأقسامَ العلامةُ المحقِّقُ المفتي أبو السُّعود أفندي العمادي في «تفسيره»، وفَصَّلَ في النوع الثالث الذي خالف فيه المعتزلة تفصيلاً حسناً، وفَقَّ به بين القولين حيث قال: "ولعلَّ التحقيق أنَّ ذلك الإنسان إنَّ كان خيراً - بتشديد الياء المثناة - مُتشرِّعاً في كلِّ ما يأتي ويذر، وكان من يستعين به من الأرواح الخيرة، وكانت عزائمه ورُقاؤه غيرَ مخالفةٍ للأحكام الشريفة الشرعية، ولم يكن فيما ظهرَ بيده من الخوارق ضررٌ شرعيٌّ لأحدٍ؛ فليس ذلك من قبيلِ السحر، وإنَّ كان شريراً غيرَ متمسِّكٍ بالشرعية الشريفة، فظاهرٌ أنَّ من يستعينُ به من الأرواح الخبيثة الشريرة لا محالة؛ [خ/٣٠] ضرورة امتناع تحقيق التضام والتعاون بينهما من غير اشتراكٍ في الخُبث والشرارة، فيكونُ كافراً قطعاً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

(١) ينظر: «الزواجِر عن اقتراف الكبائر» (٢/١٦٩).

(٢) ينظر: «إرشاد العقل السليم» (١/١٣٧).

والحاصل: أَنَّ السَّحَرَ حَرَامٌ مُطْلَقًا بِأَنْوَاعِهِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ كُفْرٌ مُطْلَقًا خَطَأً مَا لَمْ يَتَضَمَّنْ اعْتِقَادًا مُكْفِّرًا، كَمَا مَرَّ عَنْ إِمَامِ الْهَدْيِ الْمَاتَرِيدِيِّ، وَعَنْ «فَتْحِ الْقَدِيرِ» وَغَيْرِهِ.

ومثله مَا قَالَه الْإِمَامُ الْقَرَاْفِيُّ مِنَ الْأَثْمَةِ الْمَالِكِيَّةِ<sup>(١)</sup>: "إِنَّ السَّحَرَ يَعْتَمِدُونَ أَشْيَاءَ تَأْبَى قَوَاعِدُ الشَّرِيعَةِ أَنْ تُكْفَرَهُمْ بِهَا، كَجَمْعِ عَقَاقِيرَ يَجْعَلُونَهَا فِي الْأَنْهَارِ وَالْآبَارِ، أَوْ فِي قُبُورِ الْمَوْتَى، أَوْ فِي بَابٍ يُفْتَحُ إِلَى الشَّرْقِ، وَيَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْآثَارَ تَحْدُثُ عَنْ تِلْكَ الْأُمُورِ بِخَوَاصِّ نَفُوسِهِمُ الَّتِي طَبَعَهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الرِّبْطِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ تِلْكَ الْآثَارِ عِنْدَ صِدْقِ الْعِزْمِ، فَلَا يُمْكِنُنَا [تَكْفِيرُهُمْ]<sup>(٢)</sup> بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ جَرَّبُوا ذَلِكَ، فَوَجَدُوهُ لَا يُخَرِّمُ عَلَيْهِمْ؛ لِأَجْلِ خَوَاصِّ نَفُوسِهِمْ، فَكَانَ ذَلِكَ كَاعْتِقَادِ الْأَطْبَاءِ عِنْدَ شُرْبِ الْأَدْوِيَةِ، وَخَوَاصِّ النَّفُوسِ لَا يُمْكِنُ التَّكْفِيرُ بِهَا؛ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ كَسْبِهِمْ، وَلَا كُفْرٌ بغير مُكْتَسَبٍ.

وَأَمَّا اعْتِقَادُهُمْ أَنَّ الْكَوَاكِبَ تَفْعَلُ ذَلِكَ بِقُدْرَةِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهَذَا خَطَأٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ [ن/١١٦] ذَلِكَ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ الْآثَارُ مِنْ خَوَاصِّ نَفُوسِهِمُ الَّتِي رَبَطَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا تِلْكَ الْآثَارَ عِنْدَ ذَلِكَ الْإِعْتِقَادِ، وَالَّذِي لَا مَرِيَّةَ فِي أَنَّهُ كُفْرٌ اعْتِقَادُ أَنَّ الْكَوَاكِبَ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، لَا تَحْتَاجُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا مَذْهَبُ الصَّابِئَةِ، وَهُوَ كُفْرٌ صَرَاحٌ. انتهى ملخصًا.

تنبیه: [في بيان خطأ القول بتكفير الساحر مطلقًا].

قد ظهر لك بما قررنا، ونقلناه عن الأئمة وحررناه، بطلان ما زعمه ذلك الحاسد المعاند من إطلاقه القول بتكفير الساحر، وجزمه بأن تسخير الجن والعفاريت موجب للكفر، فإنك قد علمت من كلام إمام الهدى وغيره أن تكفير الساحر مطلقًا خطأ، ما لم يكن فيه ردُّ لما لزم في شرط الإيمان؛ وحينئذٍ فإذا ثبت على شخص ادِّعَاؤُهُ تَسْخِيرَ الْجِنِّ؛ يُسْأَلُ عَنْ حَقِيقَتِهِ، فَإِنْ فَسَّرَ ذَلِكَ بِمَا فِيهِ كُفْرٌ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ أَوْ اعْتِقَادٍ؛ نَحْكُمُ

(١) ينظر: «أنوار البروق في أنواء الفروق» (٤/١٨٨).

(٢) في (خ، ن): (نُكْفَرُهُمْ)، والمثبت من كلام القرافي في «الفروق».

بُكْفَرِهِ، وَإِلَّا فَلَا يَكُونُ كَافِرًا، إِلَّا عَلَى قَوْلِ الْمُعْتَزَلَةِ كَمَا عَلِمْتَهُ مِنْ كَلَامِ «الزَّوْاجِرِ» فِي بَيَانِ حُكْمِ النَّوعِ الثَّلَاثِ مِنَ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ، وَعَلِمْتَ التَّوْفِيقَ.

[خ/٣١] ومثْلُ هَذَا يُقَالُ فِي دَعْوَى رَبِطِ الْجَانِّ وَالْعَفَارِيَةِ وَقَتْلِهِمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِكُفْرٍ مَا لَمْ يَقْتَرَنْ بِمُكْفَرٍ، وَقَدْ مَرَّ فِي كَلَامِ «الْأَشْبَاهِ وَالنَّظَائِرِ» أَنَّهُ لَا يَجُوزُ قَتْلُ الْجَنِيِّ بِغَيْرِ حَقٍّ كَالْإِنْسِيِّ، وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يُمْكِنُ قَتْلُ الْجَنِيِّ، وَأَنَّ قَتْلَهُ بِحَقٍّ جَائِزٌ شَرْعًا؛ فَقَوْلُ ذَلِكَ الْحَاسِدِ: «إِنَّ ذَلِكَ مُوجِبٌ لِلْكَفْرِ بِمَا مَرِيَّةٌ»، هُوَ كَذِبٌ وَفَرِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ كُفْرًا مَا لَمْ يَقْتَرَنْ بِمُكْفَرٍ كَمَا قَرَّرْنَاهُ.

• [فِي قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنْ عَفَرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ...»]:

وَمِنْ الْخَطَأِ أَيْضًا قَوْلُهُ: إِنَّ ذَلِكَ مُتَضَمِّنٌ لَادِّعَاءٍ مَا هُوَ خَاصٌّ بِنَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلآيَةِ، وَفِيهِ ادِّعَاءُ الِاسْتِعْلَاءِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، لَا سِيَّمَا نَبِيَّنَا صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَيْثُ قَالَ: «إِنْ عَفَرِيَّتًا مِنَ الْجِنِّ تَفَلَّتْ عَلَيَّ الْبَارِحَةُ لِيَقْطَعَ عَلَيَّ الصَّلَاةَ، فَأُمْكِنَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْهُ فَأَخَذْتُهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ عَلَى سَارِيَةٍ مِنْ سَوَارِي الْمَسْجِدِ حَتَّى تَنْظُرُوا إِلَيْهِ كُلُّكُمْ، فَذَكَرْتُ دَعْوَةَ أَخِي سُلَيْمَانَ: رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي فَرَدَّدْتُهُ خَاسِئًا»، مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup> كَذَا فِي «الْمَشْكَاة»<sup>(٢)</sup>.

قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: «وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقْدِرُ عَلَى ذَلِكَ، إِلَّا أَنَّهُ تَرَكَهُ رِعَايَةً لِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ خُصُوصِيَّةً لِسُلَيْمَانَ اسْتِخْدَامُ الْجِنِّ فِي جَمِيعِ مَا يَرِيدُهُ، لَا فِي هَذَا الْقَدْرِ فَقَطْ»<sup>(٣)</sup>. انْتَهَى.

فَإِنَّهُ عَلَى الْإِحْتِمَالِ الْأَخِيرِ لَا يَكُونُ رَبِطُ الْعَفَرِيَّةِ خَاصًّا بِسُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَإِنَّمَا تَرَكَهُ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَأْدِيبًا مَعَ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ لَكُونِهِ مِنْ جِنْسِ مُعْجَزَتِهِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٤٢٣)، وَمُسْلِمٌ (٥٤١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) يَنْظُرُ: «مَشْكَاةُ الْمَصَابِيحِ» لِلْخَطِيبِ الْتَبْرِيزِيِّ (٣١٣/١).

(٣) يَنْظُرُ: «فَتْحُ الْبَارِي» لِابْنِ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيِّ (٤٥٩/٦).

المختصة به من تسخير الشياطين له فيما يشاء، وإرادته عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ أَوْلَا لربطه، ثم عدوله عن ذلك؛ دليل على أن ذلك ممكن، وأنه غير مُكْفَرٍ، وحاشاه صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم أن يهَمَّ - بتشديد الميم - بما فيه كُفْرٌ، ولو نسياناً؛ بل مَنْ اعتقد فيه ذلك؛ فهو كافرٌ، فقولُ هذا الحاسدِ المعاندِ: "إِنَّ ادِّعَاءَ ذَلِكَ مُسْتَلَزِمٌ لِانْكَارِ النَّصِّ الْمَوْجِبِ لِلْكَفْرِ اتِّفَاقاً"؛ كلامٌ باطلٌ يُخْشَى عليه من الوقوع في الكفر؛ لاستلزامه الطعن في جنابِ نبيِّنا صَلَّى الله تعالى عليه وسلّم، نعوذُ بالله من عِلْمٍ لا ينفع، ومن حَسَدٍ يُعْمِي وَيُصِمُّ، حتَّى يوقعَ صاحبه في مثل هذا المَهِيعِ.

• [في قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾]:

على أن الآية فيها احتمالات ذكرها المفسِّرون، ففي تفسيري القاضي والمفتي:

﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي﴾ [ص: ٣٥]..

[خ/٣٢]

- لا يسهل<sup>(١)</sup> له ولا يكون؛ ليكون معجزةً لي مناسبةً لحالي.

- أو لا ينبغي لأحد أن يسلبه مني بعد هذه السلبه.

- أو لا يصحُّ من بعدي لعظمته، كقولك: "لِفُلَانٍ مَا لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْفُضْلِ وَالْمَالِ" على إرادة وصف الملك بالعظمة، لا أَلَّا يُعْطَى أَحَدٌ مِثْلَهُ، فيكون منافسةً<sup>(٢)</sup>. انتهى.

- زاد المفتي أبو السعود: "وقيل: كان مُلْكًا عَظِيمًا، فخاف أن يُعْطَى مِثْلُهُ أَحَدٌ، فلا يحافظُ على حدود الله تعالى"<sup>(٣)</sup>. انتهى.

(١) في (خ): (يتسهَّل).

(٢) ينظر: «أنوار التنزيل» للقاضي البيضاوي (٣٠/٥)، و«إرشاد العقل السليم» للمفتي أبي السعود (٢٢٧/٧).

(٣) المرجع السابق (٢٢٧/٧).



فقوله: ﴿مَنْ بَعْدِي﴾ على الوجه الثاني بمعنى: غيري ممن هو في عصري، فإن سليمان عليه السلام قد كان سلب منه ملكه مرة، فإنه كان ملكه في خاتمه، وكانت له أم ولد اسمها أمينة، وكان إذا دخل عليها للطهارة أعطاها الخاتم، فأعطاها يوماً، فتمثل لها بصورته شيطان اسمه صخر، وأخذ الخاتم، فتختّم به، وجلس على كرسيه، فاجتمع عليه الخلق، ونفذ حكمه في كل شيء إلا فيه وفي نسائه... إلى آخر القصة<sup>(١)</sup>؛ فمعنى الآية على هذا الوجه: الدعاء بعدم سلب ملكه عنه في حياته بعد هذه السلبة، ولا يخفى أنه على هذا لا يمتنع وقوع مثله لغيره بعده.

[ن/١١٧]

وكذا على الوجه الثالث وهو قوله: "أو لا يصح لأحد من بعدي لعظمتي"؛ فإن قوله: ﴿مَنْ بَعْدِي﴾ بمعنى "غيري" أيضاً، ولكنه مطلق لا يختص بعصره، وهو كناية

(١) هذه القصة هي أحد الأقوال التي يذكرها المفسرون في تفسير قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً﴾ [ص: ٣٤]، فقد روى الحاكم في «المستدرک» (٣٦٢٣) - وصححه على شرط الشيخين ووافقه الذهبي - عن ابن عباس موقوفاً قال: (هو الشيطان كان على كرسيه يقضي بين الناس أربعين يوماً).

قال القاضي البضاوي في «تفسيره» (٢٩/٥): "وأظهر ما قيل فيه: ما روي مرفوعاً: «أنه قال لأطوفن الليلة على سبعين امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله، ولم يقل إن شاء الله، فطاف عليهن فلم تحمل إلا امرأة جاءت بشق رجل، فوالذي نفس محمد بيده لو قال: إن شاء الله؛ لجاهدوا في سبيل الله فرساناً أجمعون». أخرجه البخاري (٢٨١٩) عن أبي هريرة بلفظ: «مئة امرأة أو تسع وتسعين»، وفي موضع آخر (٦٦٣٩) بلفظ: «على تسعين امرأة»، ومسلم (١٦٥٤). وقال القاضي عياض في «الشفاء» (١٦٧/٢) بعد أن ذكر الحديث المرفوع الصحيح: "ولا يصح ما نقله الأخباريون من تشبه الشيطان به وتسلبه على ملكه وتصرفه في أمته بالجور في حكمه؛ لأن الشياطين لا يسلطون على مثل هذا، وقد عصم الأنبياء من مثله". وبمثله قال ابن كثير في «تفسيره» (٦٨/٧)، وقال العيني في «عمدة القاري» (١٤/١٦) بعد أن ذكر قصة الشيطان: «وفي هذا نظر من وجوه: الأول: أنه يبعد من سليمان أن يناول خاتمه لغيره ليراه، مع علمه أن ملكه قائم به.

والثاني: لا يليق أن يقعد شيطان على كرسي نبي مرسل، الذي أعطي ما لا يعطى غيره من الملك العظيم". والله أعلم.



عن عظمته، سواءً كان لغيره، أم لا؛ فإنَّ الكناية لا تنافي إرادة الحقيقة وعدمها، ومثله: "لفلانٍ ما ليس لأحدٍ من كذا"، وربَّما كان في الناس أمثاله؛ إذ المراد: أنَّ له حظًا عظيمًا وسهمًا جسيمًا، كما أوضحه في «الكشاف»، ومعنى الآية على هذا الوجه: الدعاء بأن يهبَ له ملكًا عظيمًا، لا أن لا يُعطى أحدٌ مثله، حتَّى يكون مُنافسةً في الدنيا، أي: بخلاً وتقديمًا لنفسه على من سواه شرَّهاً على الدنيا، كما طعنَ به بعضُ الملحدين على سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ.

والوجه الرابع الذي زاده المفتي أبو السعود هو بمعنى الوجه الأوَّل، والفرق بينهما هو أنَّه على الأوَّل إنَّما طلبُ ألاَّ يسهَّلَ لغيره مطلقًا؛ لأنَّه إنَّما كان من بيت النبوة والمُلْك، وكان زمنَ الجبارين وتفاخُرهم بالملك، ومعجزةُ كلِّ نبيٍّ من جنس ما اشتهر في عصره، كما غلب في عهد الكليم السَّحَرُ، فجاءهم بما يتلقَّفُ ما أتوا به، وفي عهد [خ/٣٣] المسيح الحكمة والطبُّ، فجاءهم بإحياء الموتى، وفي عهد خاتم الرسل صلَّى الله تعالى عليه وسلَّم الفصاحة، فجاءهم بما أعجزهم عن معارضة أقصر سُورِهِ، فطلبَ سليمانُ ذلك؛ لإعجاز أهل عصره ليُطيعوه إلى دعوة الإيمان، لا طلبًا للمفاخرة بأمور الدنيا، كما زعمه بعضُ الملحدين.

وعلى الوجه الرابع إنَّما طلبَ عدمَ تسهُّله لغيره خوفًا على الغير من عدم محافظته على حدوده، لكن على هذا الوجه يتعيَّن كَوْنُ المراد من قوله: ﴿مَنْ بَعْدِي﴾: لغيري في حياتي وبعد موتي. أمَّا على الوجه الأوَّل فلا؛ لأنَّ إعجازَ أهل عصره لا ينافي تسهُّلَ مثله لمن بعدَ موته؛ نعم إذا لم يتسهَّلَ لمن بعدَ موته؛ يكونُ أبلغَ في الإعجاز، كما في إعجاز القرآن. هذا ما ظهر لي.

ثمَّ لا يخفى أنَّ مُلْكَ سليمان عَلَيْهِ السَّلَامُ الذي طلبه لم يكن خصوصَ ربطِ العفاريث، بل ذلك من بعض جزئياته المشار إليه بقوله تعالى: ﴿وَأَخْرَيْنَ مُفْرَنِينَ

فِي الْأَصْفَادِ ﴿[ص: ٣٨]، وَلَا شَكَّ أَنْ تَصَرُّفَهُ فِي الْجَنِّ وَالشَّيَاطِينِ بِمَا أَرَادَ لَمْ يَقَعْ لغيره، وأما تسخيرُ بعض الجنِّ في بعض أمورٍ خاصَّةٍ؛ فهو أمرٌ ممكنٌ ليس فيه مشاركةٌ لسليمانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ في مُلكه الذي هو أعمُّ وأشملُّ من ذلك بيقينٍ؛ ولذا أخذ نبينا صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذلك العفريتَ كما قال: «فَأَمَكَّنِي اللهُ تَعَالَى مِنْهُ فَأَخَذْتُهُ»<sup>(١)</sup>، فَإِنَّ أَخْذَهُ لَهُ تَصَرُّفٌ فِي الْجَنِّ بِنَوْعٍ مَا، فَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مِشَارَكَةً لِسُلَيْمَانَ لَمَا أَخْذَهُ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَأَرَدْتُ أَنْ أَرْبِطَهُ... إلخ»، ففيه دليلٌ على أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا عَلَى ذَلِكَ كَمَا قَدَّمْنَاهُ، وَأَنَّهُ أَمْرٌ مُمْكِنٌ جَائِزٌ، وَلَكِنْ تَرَكَهُ تَأْدِبًا لِدَعْوَةِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «لَا تُفَضِّلُونِي عَلَى يُونُسَ بْنِ مَتَّى»<sup>(٢)</sup>، مَعَ أَنَّهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَفْضَلُ الْخَلَائِقِ أَجْمَعِينَ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ مُنَازَعَةً لِسُلَيْمَانَ فِي مُلكه الْمُخْتَصَّ بِهِ؛ لَمَا قَصَدَهُ صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

فَعَلِمَ أَنَّ وَقُوعَ ذَلِكَ جَائِزٌ، لَا يَنَافِي الْإِخْتِصَاصَ بِمَا هُوَ أَعَمُّ مِنْهُ، أَلَا تَرَى أَنَّ حَضْرَةَ مَوْلَانَا السُّلْطَانَ - أَعَزَّهُ اللهُ تَعَالَى - قَدْ اخْتَصَّ بِمَا خَصَّهُ اللهُ تَعَالَى مِنَ الْمَلِكِ الْعَظِيمِ وَالتَّصَرُّفِ التَّامِّ فِي مَمْلَكَتِهِ، وَمَعَ هَذَا لَا يَنَافِي وَقُوعَ التَّصَرُّفِ لِبَعْضِ رَعِيَّتِهِ فِي بَعْضِ مَا خَوَّلَهُمُ اللهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ وَإِنْ كَانَ لَهُمْ قُدْرَةُ التَّصَرُّفِ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لَكِنْ تَصَرُّفَ حَضْرَةِ السُّلْطَانِ أَعَمُّ وَأَشْمَلُ، فَلَا يَنَافِي إِخْتِصَاصَهُ بِالتَّصَرُّفِ فِي الْكُلِّ.

وَحِينَئِذٍ فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ مَا فِي الْآيَةِ وَالْحَدِيثِ، وَقَدْ ظَهَرَ لَكَ بِمَا قَرَّرْنَاهُ وَحَرَّرْنَاهُ أَنَّ الْآيَةَ لَا تَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يُمْكِنُ لِأَحَدٍ أَنْ يَتَصَرَّفَ نَوْعَ تَصَرُّفٍ فِي الْجَانِّ، وَأَنَّ مَنْ قَالَ: "إِنَّ اعْتِقَادَ الْجَوَازِ كُفْرٌ"؛ فَهُوَ مُفْتَرٍ عَلَى الشَّرْعِ الْمُصَانِ، بَلْ لَوْ ادَّعَى مُدَّعٍ أَنَّ لَهُ فِي الْجَانِّ

(١) سبق تخريجه في هذه الرسالة (٤٠٢/٣).

(٢) قال السيوطي في «مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا» (ص: ٧٥): "لم أقف عليه بهذا اللفظ"، وقد ذكره ابن قتيبة في «تأويل مختلف الحديث» (ص: ١٨٢)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» (٤/ ٣١٥)، وبلفظ: «ما ينبغي لعبد أن يقول: أنا خير من يونس بن متى» متفق عليه؛ أخرجه البخاري (٣٣٩٥)، ومسلم (٢٣٧٧) من حديث ابن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا.

التصرف التام كتصرف سليمان عليه السلام؛ لم يجز الجزم بكفره؛ لما علمت من أن الآية ليست نصاً في اختصاص سليمان عليه السلام بذلك؛ لما علمت من الأوجه الأربعة في تفسيرها؛ بل يُسأل عن وجه تصرفه؛ فإن كان فيه مكفر من قول أو عمل أو اعتقاد؛ فهو كافر بذلك، وإلا فلا<sup>(١)</sup> فإن ذلك قد يكون كرامة له، فإن ما ساغ أن يكون معجزةً لنبي ساغ<sup>(٢)</sup> كونه كرامةً لولي، كما قدّمناه<sup>(٣)</sup>.

وانظر إلى ما حكى عن الأولياء من وقائعهم مع الجن؛ تعلم صدق ما قلنا، وانظر إلى ما في بهجة القطب الرباني والهيكل الصمداني سيدي عبد القادر الكيلاني<sup>(٤)</sup> من [ن/١١٨] انقياد الجن، وإطاعة ملكهم له، ومن مقاتلته لعفاريتهن وشياطينهم وحرّقه لهم؛ فإن فيها ما يكفي.

ومن ذلك: حكاية الذي اختطف بنته، فأمره أن يذهب إلى مكان كذا، ويخط دائرة في الأرض يجلس فيها، ففعل، فرآهم يعبرون زمراً زمراً إلى أن جاء ملكهم راكباً فرساً، وبين يديه أمم منهم، فوقف بإزاء الدارة<sup>(٥)</sup>، وقال: يا إنسي ما حاجتك؟ فقال: بعثني الشيخ عبد القادر إليك، فنزل من على فرسه، وقبل الأرض، وجلس خارج الدارة، وسأله، فذكر له قصة بنته، فسألهم عمّن أخذها، فأتي بمارد من مرّدة الصين وهي معه، فضرب عنق المارد، وأخذ ابنته، ثم قال: ما رأيت كالليلة في امثالك أمر الشيخ؟! قال: نعم، إنّه لينظر من داره إلى المردة منّا، وهم بأقصى الأرض، فيفرون من هيبتة إلى مساكنهم، وإن الله تعالى إذا أقام قطباً مكّنه من الجن والإنس. انتهى.

(١) سقطت من (خ).

(٢) في هامش (ن): (قوله: "ساغ" أي: جاز. منه).

(٣) ينظر: (١٧٦/٣).

(٤) لعلّه يقصد كتاب «بهجة الأسرار ومعدن الأنوار في مناقب الشيخ عبد القادر الجيلاني» للشطنوفي.

(٥) الدائرة والدارة: كلاهما بمعنى، وهو ما أحاط بالشيء. ينظر: «لسان العرب» (٢٩٦/٤).

[خ/٣٥]

فإن قلت: قد مرَّ أنَّ من أنواع السحر أن يعتقد أنه بلغ في التصفية وقراءة الرُّقى وتدخين بعض الأدوية إلى أنَّ الجنَّ تطيعه في تغيير البنية والشكل، وأنَّ المعتزلة قالوا بكفره، وغيرهم وإن لم يقل بكفره يقول: إنَّ ذلك حرام، وإنَّه يُكفِّر مُستَحِلَّه؛ وما كان مُتردِّداً بين كونه حراماً أو كُفْراً كيف يجوز وقوعه من آحاد المؤمنين فضلاً عن الأولياء؟! عن الأولياء؟!

قلت: لا شك أنَّ كلاً من المعجزة والكرامة والسحر أمورٌ خارقةٌ للعادة، وإنَّما الفرقُ بينها من حيث النسبةُ إلى مَنْ ظهرت على يديه، فإنَّ ظهرَ ذلك الخارقُ ممَّن هو أفضلُ الناسِ نشأةً، وشرفاً، وخلقاً، وخُلُقاً، وصدقاً، وأدباً، وأمانةً، وزهادةً، وإشفاقاً، ورفقاً، وبُعْداً عن الدناءة والكذب والتمويه، وكان له أصحابٌ في غاية العلم والديانة؛ كان ذلك الخارقُ معجزةً مُصدِّقةً لدعواه، وإنَّ ظهرَ على يدي مُتَّبِعٍ لِنَبِيِّ، مُقْتَفٍ لِهَدْيِهِ، مواظِبٍ على الطاعات، مُعرِضٍ عن المخالفات، يدعو إلى تصحيح العقائد، وإقامة الشريعة والأذكار والعبادات؛ كان ذلك الخارقُ كرامةً له، أكرمه الله تعالى بها، لا بقراءة رُقى، ولا بتدخين، وإنَّ ظهرَ على يدي نفسٍ شريرةٌ خبيثة؛ كان سِحْراً. وهذا فرقٌ باعتبار الظاهر.

وتمَّ فرقٌ باعتبار الباطن ونفس الأمر، وهو:

- أنَّ السحرَ كالسِّمياءِ والهِيمياءِ<sup>(١)</sup> يكونُ بخواصِّ أرضيةٍ أو سماويةٍ.

- وكالطَلسماتِ يكونُ بنقشِ أسماءٍ خاصَّةٍ، لها تَعَلُّقٌ بالأفلاك والكواكب على زعمهم.

(١) السِّمياءُ: وهي ما يركَّب من خواصِّ أرضية، كذهنٍ خاصٍّ، أو كلماتٍ خاصَّة، توجب إدراك الحواس الخمس أو بعضها بما له وجود حقيقي، أو بما هو تخيلٌ صرفٌ من مأكولٍ أو مشومٍ أو غيرهما. الهيمياء: وهي ما يوجب ذلك مضافاً لآثار سماوية لا أرضية. ينظر: «الفروق» للقرافي (٤/١٣٧)، و«حاشية رد المحتار» (١/٤٥).

- وكالعزائم والاستخدامات يكونُ بتلاوة أسماءٍ خاصَّةٍ تُعْظَّمُها ملوكُ الجانِّ، مع تبخيراتٍ وهيئاتٍ معلومةٍ، غالبُها مُكْفَرَةٌ.

وكلُّ ذلك أسبابٌ عاديَّةٌ، جرت عادةُ الله تعالى بِتَرْتُّبِ مُسَبِّبَاتِهَا عَلَيْهَا؛ لَكِنَّهَا خَفِيَّةٌ، لم تظهر إِلَّا لقليلٍ من الناس، فهي في الحقيقة ليس فيها شيءٌ خارقٌ للعادة، إِلَّا من حيث الظاهرُ، أمَّا في نفس الأمر فلا؛ لارتباطها بأسبابها الخفِيَّةِ، كالحشائش التي يُعْمَلُ منها النفطُ التي تَحْرِقُ الحصونَ، وكالدُّهْنُ الذي من أدَّهَنَ به لم يقطع فيه حديدٌ، ولا تُؤَثِّرُ فيه النارُ، ونحو ذلك، بخلاف المعجزة والكرامة، فإنَّه ليس في الحشائش والأدهان وغيرهما ما يَقْدِرُ فيه الإنسان على قَطْعِ المسافة البعيدة في زمنٍ يسيرٍ، أو على [خ/٣٦] المشي على وجه الماء، أو على إحياء الموتى وفَلْقِ البحرِ، ونحو ذلك ممَّا هو معجزةٌ أو كرامةٌ تُظْهَرُ بِمُجَرَّدِ خَلْقِ الله تعالى، بلا استعمالِ أسبابٍ مُعَدَّةٍ لذلك.

وقدَّمنا أوَّلَ هذا الفصلِ عن «شرح المقاصد» وجوَّهاً آخرَ فارقةً بين السحر وغيره، وكذا حكاية الصوفيِّ مع البرهميِّ.

وأما إذا ظهر ذلك الخارق على يد أحدٍ من عوامِّ المؤمنين؛ فإنَّه يُسَمَّى معونةً، كما مرَّ في الفصل الأول<sup>(١)</sup>.

فإذا علِمْتَ ذلك؛ ظهر لك أنَّ ما نَسَبَهُ هذا الحاسدُ إلى حضرة مولانا خالدٍ كرامةً له عظيمةً، ومنحةً جسيمةً، أشاعها عنه الحاسدُ بلسانه لمن لا يَعْلَمُها، ولو عقل؛ لكان يَسْتُرُها وَيَكْتُمُها. والله دُرُّ القائل:

وَإِذَا أَرَادَ اللَّهُ نَشْرَ فَضِيلَةٍ طُوِيَتْ؛ أَتَاحَ لَهَا لِسَانَ حَسُودٍ  
فَإِنَّ مِمَّا لَا يَشْكُ فِيهِ عَاقِلٌ، وَلَا يَجْحَدُهُ إِلَّا الْمَعَانِدُ الْجَاهِلُ أَنَّ حَضْرَةَ مَوْلَانَا خَالِدٍ

(١) ينظر: (١/١٧٦).

قد أرغم الله به أنف الحاسد، حيث حاز أسنى المقامات في اتباع الشريعة، ووصل إلى أعلى منازلها الرفيعة، وشهد بذلك طلعتة الوسيمة، وعقيدته السليمة، ودأبه على إرشاد العباد، ورسوخ حبه في قلوب عامة أهل البلاد، واستقامة أحوال خلفائه ومريديه، وخذلان أعدائه وحاسديه، وهذا أعدل شاهد عند ذوي المقامات على أنه من أهل الكرامات، وإن كان هو لا يدعي ذلك تواضعًا، ويراه من نفسه ممتنعًا، فقد سمعته مرة يقول: "أعوذ بالله أن أكون ممن يدعي الكرامات، بل أنا من كلاب السادات ذوي المقامات"، وهذا مقام ذوي العرفان من أهل الشهود والإحسان، كلما علا مقام أحدهم وارتفع، خفض نفسه واتضع، ثم الله سبحانه يرفعه ويؤيده، ويشتت شمل عدوه ويبدده.



## الفصل الرابع

### في دعوى علم الغيب

ذكر الحنفية في عِدَّةٍ من كُتُبهم أَنَّ مَنْ ادَّعى لنفسه عِلْمَ الغيب؛ كفرَ.

وفي «الفتاوى الخانية»: سَمِعَ صَوْتَ هَامَّةٍ<sup>(١)</sup>، فقال: يموتُ واحدٌ. قيل: يكفرُ، وقيل: لا يكفرُ؛ لأنَّ هذا إِنَّمَا يُقال على وَجْهِ التَّفَاوُلِ، وكذا لو خرج إلى السفر، فصاح العُقَّعُ<sup>(٢)</sup> فرجع؛ فهو على هذا الخلاف أيضًا. انتهى.

[خ/٣٧]

وصرَّح صاحب «الهداية» في «مختارات النوازل» في مسألة الهامة بأنَّ الصحيح أنَّه لا يكفر.

وفي «البرازية» من قال: "أعلمُ الأشياءَ المسروقة" يكفرُ، وكذا لو قال: "أخبرُ بأخبار الجنِّ" يكفرُ أيضًا؛ لأنَّ الجنَّ كالإنس، لا يعلمون الغيبَ، ومَنْ صدَّقه كفر؛ لقوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ أَتَى كَاهِنًا فَصدَّقه فيما قاله؛ فقد كفرَ بما أنزلَ على مُحَمَّدٍ»<sup>(٣)</sup>.

وذكر في «جامع الفصولين» مسألةً بالفارسيَّة، حاصلُها: فيما لو تزوَّجها بلا شهودٍ، وقال: "إنَّ الله ورسولُه -أو المَلِكُ- يشهدان"، أنَّه يكفرُ؛ لأنَّه اعتقد أنَّ الرسول أو الملكَ يعلمُ الغيبَ.

(١) الهامة: طائر صغيرٌ من طير اللَّيل يألف المقابرَ. وقيل: هي البومة. ينظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢٨٣/٥).

(٢) العُقَّعُ: طائرٌ أبلق، فيه سواد وبياض، ضخْمٌ، طويل المنقار. ينظر: «لسان العرب» (٢٨٨/٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه (٦٣٩)، وأبو داود (٣٩٠٤)، والترمذي (١٣٥)، والنسائي في «الكبرى» (٨٩٦٨)، والحاكم (١٥)، وقال: "صحيح على شرطهما"، ووافقه الذهبي، كلُّهم من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



ثم استشكل ذلك بما أخبر به صلى الله تعالى عليه وسلم من المغيبيات، وكذا ما أخبر به عمر وغيره من السلف، ثم أجاب: بأنه يمكن التوفيق بأن المنفي هو العلم بالاستقلال، لا العلم بالإعلام، أو المنفي هو المجزوم لا المظنون، ويؤيده قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا...﴾ الآية [البقرة: ٣٠]؛ لأنه غيب أخبر به الملائكة ظناً منهم أو بإعلام، فينبغي أن يكفر لو ادّعاه مستقلاً، لا لو أخبر به بإعلام في نومه أو يقظته في نوع من الكشف؛ إذ لا منافاة بينه وبين الآية؛ لما مر من التوفيق، والله تعالى أعلم<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقال في «الإعلام»<sup>(٢)</sup>: "قال الرافعي عنهم - أي: ناقلاً عن الأئمة الحنفية -: ولو قرأ القرآن على ضرب الدف أو القضيب، أو قيل له: أتعلم الغيب؟ فقال: نعم؛ فهو كفر. واختلفوا فيمن خرج لسفر، فصاح العُقُوق فرجع؛ هل يكفر؟ انتهى كلام الرافعي. زاد في «الروضة»: قلت: الصواب أنه لا يكفر في المسائل الثلاثة. واعترض تصوُّبه في الثانية لتضمن قوله: "نعم" تكذيب النص، وهو قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]، وقوله عز وجل: ﴿عَلِمُ الْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [النمل: ٢٧-٢٦]، ولم يستثن الله تعالى غير الرسول.

ويجاب: بأن قوله ذلك لا ينافي النص، ولا يتضمن تكذيبه؛ لصدقه بكونه يعلم الغيب في قضية، وهذا ليس خاصاً بالرسول، بل يمكن وجوده لغيرهم من الصديقين؛ [خ/٣٨] فالخواص يجوز أن يعلموا الغيب في قضية أو قضايا، كما وقع لكثير منهم واشتهر، والذي اختص تعالى به إنما هو علم الجميع، وعلم مفاتيح الغيب المشار إليه بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ...﴾ الآية [لقمان: ٣٤].

(١) ينظر: «جامع الفصولين» لابن قاضي سمانه (٢/٢١٩).

(٢) ينظر: «الإعلام بقواطع الإسلام» لابن حجر الهيتمي (ص: ١١٤).



وَيَنْتُجُ مِنْ هَذَا التَّقْرِيرِ: أَنَّ مَنْ ادَّعَى عِلْمَ الْغَيْبِ فِي قَضِيَّةٍ أَوْ قَضَايَا لَا يَكْفُرُ، وَهُوَ مُحْمَلٌ مَا فِي «الرَّوْضَةِ»، وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فِي سَائِرِ الْقَضَايَا كَفَرَ، وَهُوَ مُحْمَلٌ مَا فِي أَصْلِهَا، إِلَّا أَنَّ عِبَارَتَهُ لَمَّا كَانَتْ مُطْلَقَةً تَشْمَلُ هَذَا وَغَيْرَهُ سَاعَ لِلنُّوْيِّ الْإِعْتِرَاضَ عَلَيْهِ. فَإِنْ أُطْلِقَ فَلَمْ يُرَدَّ شَيْئًا؛ فَالْأَوْجَهُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ النُّوْيِّ مِنْ عَدَمِ الْكُفْرِ، ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَذْرَعِيَّ قَالًا: وَالظَّاهِرُ عَدَمُ كُفْرِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ". انتهى.

وَسُئِلَ فِي «الْفَتَاوَى الْحَدِيثِيَّة»<sup>(١)</sup> عَمَّنْ قَالَ: "إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَعْلَمُ الْغَيْبَ" هَلْ يَكْفُرُ لِلْآيَتَيْنِ، أَوْ يُسْتَفْصَلُ؛ لَجَوَازِ الْعِلْمِ بِجَزْئِيَّاتٍ مِنَ الْغَيْبِ؟

فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: لَا يُطْلَقُ الْقَوْلُ بِكُفْرِهِ؛ لِاحْتِمَالِ كَلَامِهِ، وَمَنْ تَكَلَّمَ بِمَا يَحْتَمِلُ الْكُفْرَ وَغَيْرَهُ وَجَبَ اسْتِفْصَالُهُ، كَمَا فِي «الرَّوْضَةِ» وَغَيْرِهَا.

وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الرَّافِعِيُّ: يَنْبَغِي إِذَا نُقِلَ عَنْ أَحَدٍ لَفْظُ ظَاهِرِهِ الْكُفْرُ أَنْ يَتَأَمَّلَ وَيُفَكِّرَ فِيهِ، فَإِنْ احْتَمَلَ مَا يُخْرِجُ اللَّفْظَ عَنْ ظَاهِرِهِ مِنْ إِرَادَةِ تَخْصِيصٍ أَوْ مَجَازٍ أَوْ [ن/١٢٠] نَحْوِهِمَا؛ سُئِلَ اللَّافِظُ عَنْ مُرَادِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ فِي الْكَلَامِ الْحَقِيقَةُ وَالْعُمُومُ وَعَدَمُ الْإِضْمَارِ؛ لِأَنَّ الضَّرُورَةَ مَاسَّةٌ إِلَى الْإِحْتِيَاطِ فِي هَذَا الْأَمْرِ، وَاللَّفْظُ مُحْتَمَلٌ، فَإِنْ ذَكَرَ مَا يَنْفِي عَنْهُ الْكُفْرَ مِمَّا يَحْتَمِلُهُ اللَّفْظُ تَرِكَ، وَإِنْ لَمْ يَحْتَمِلِ اللَّفْظُ خِلَافَ ظَاهِرِهِ، أَوْ ذَكَرَ غَيْرَ مَا يَحْتَمِلُ، أَوْ لَمْ يَذْكُرْ شَيْئًا؛ اسْتَيْبَ، فَإِنْ تَابَ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ مَدْلُولُ اللَّفْظِ كُفْرًا مُجْمَعًا عَلَيْهِ حَكَمَ بِرِدَّتِهِ، فَيُقْتَلُ إِنْ لَمْ يَتُبْ، وَإِنْ كَانَ فِي مَحَلِّ الْخِلَافِ نَظَرَ فِي الرَّاجِحِ مِنَ الْأَدَلَّةِ إِنْ تَأَهَّلَ، وَإِلَّا أَخَذَ بِالرَّاجِحِ عِنْدَ أَكْثَرِ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ، فَإِنْ تَعَادَلَ الْخِلَافُ أَخَذَ بِالْأَحْوَطِ، وَهُوَ عَدَمُ التَّكْفِيرِ، بَلِ الَّذِي أَمِيلُ إِلَيْهِ إِذَا اخْتَلَفَ بِالتَّكْفِيرِ وَقَفُ حَالِهِ، وَتَرَكَ الْأَمْرَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى. انتهى كلام الرافعي.

(١) ينظر: «الفتاوى الحديثية» لابن حجر الهيتمي (ص: ٢٢٢ وما بعدها).

وقوله: "وإن كان في محلّ الخلاف... إلخ" محلّه في غير قاضٍ مُقلِّدٍ رُفِعَ إليه أمره، وإلا لزمه الحكم بما يقتضيه مذهبه إن انحصر الأمر فيه، سواءً وافق الاحتياط، أم لا.

[خ/٣٩] وما أشار إليه الرافعي من الاحتياط في إراقة الدماء ما أمكن وجيةً، فقد قال حجة الإسلام الغزالي: تَرَكَ قَتْلَ أَلْفِ نَفْسٍ اسْتَحَقُّوا الْقَتْلَ أَهْوَنُ مِنْ سَفْكِ مِحْجَمٍ مِنْ دَمِ مُسْلِمٍ بِغَيْرِ حَقٍّ<sup>(١)</sup>.

ومتى استُفْصِلَ فقال: أردتُ بقولي: "المؤمن يعلم الغيب" أن بعض الأولياء قد يُعَلِّمُهُ اللهُ تعالى ببعض المغيبات؛ قَبْلَ مِنْهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ جَائِزٌ عَقْلًا، وَوَاقِعٌ نَقْلًا؛ إِذْ هُوَ مِنْ جُمْلَةِ الْكَرَامَاتِ الْخَارِجَةِ عَنِ الْحَصْرِ عَلَى مَمَرِّ الْأَعْصَارِ، فَبَعْضُهُمْ يَعْلَمُهُ بِخَطَابٍ، وَبَعْضُهُمْ يَعْلَمُهُ بِكَشْفِ حِجَابٍ، وَبَعْضُهُمْ يُكْشَفُ لَهُ عَنِ اللُّوحِ الْمَحْفُوظِ حَتَّى يَرَاهُ. وَيَكْفِي بِذَلِكَ مَا أَخْبَرَ بِهِ الْقُرْآنُ عَنِ الْخَضِرِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ وَلِيٌّ، وَهُوَ مَا نُقِلَ عَنْ جَمْهَوْرِ الْعُلَمَاءِ وَجَمِيعِ الْعَارِفِينَ، وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّهُ نَبِيٌّ.

وما جاء عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أَنَّهُ أَخْبَرَ عَنْ حَمَلِ امْرَأَتِهِ أَنَّهُ ذَكَرَ، وَكَانَ كَذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

(١) ينظر: «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص: ١٣٥).

(٢) (ذَكَرَ) كَذَا نَقَلَهُ ابْنُ عَابِدِينَ عَنْ ابْنِ حَجَرٍ فِي «الفتاوى الحديثية» (ص: ٢٢٢)، والصواب: (بنت) لما وقع بعد هذا في «الفتاوى الحديثية» (ص: ٢٢٩)، وقد أخرج مالك في «الموطأ» (٢/٧٥٢)، والبيهقي (١١٩٤٨) عن عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وفيه: (والله يا بنية ما من الناس أحدٌ أحبُّ إليَّ غنيَّ بعدي منك، ولا أعزُّ عليَّ فقراً بعدي منك، وإنِّي كنت نحلْتُكَ جادَّ عشرينَ وَسَقًا، فلو كُنْتَ جَدَدْتِيهِ وَاحْتَرَزْتِيهِ كَانَ لَكَ، وَإِنَّمَا هُوَ الْيَوْمَ مَالٌ وَارِثٌ، وَإِنَّمَا هُمَا أَخَوَاكَ، وَأَخْتَاكَ، فَاقْتَسَمُوهُ عَلَى كِتَابِ اللهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ، فَقُلْتُ: يَا أَبَتِ، وَالله لو كان كذا وكذا لتركته، إِنَّمَا هِيَ أَسْمَاءُ، فَمِنْ الْآخَرَى؟ فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: ذُو بَطْنٍ بِنْتُ خَارِجَةَ، أَرَاهَا جَارِيَةً). قال النووي في «تهذيب الأسماء واللغات» (٢/٣٠٣): «وبنت خارجة: هي حبيبة بنت خارجة بن زيد زوجة أبي بكر، وكانت حاملاً حال كلام أبي بكر. وقال ابن الملقن في «البدر المنير» (٧/١٤٣): "هذا الأثر صحيح".

وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كشف له عن سارية وجيشه وهم بالعجم، فقال على منبر المدينة وهو يخطب يوم الجمعة: "يا سارية الجبل" (١). يُحذّره الكمين الذي أراد استئصال المسلمين.

وما صحَّ عنه صلى الله تعالى عليه وسلم أنه قال في حق عمر رضي الله تعالى عنه أنه من المحدثين المُلهمين (٢).

وفي «رسالة القشيري» و«عوارف السهروردي» وغيرهما من كتب القوم وغيرهم ما لا يُحصى من القضايا التي فيها إخبار الأولياء بالمُغيّبات.

ثم ذكر جملة من ذلك، إلى أن قال (٣): "ولا ينافي الآيتان المذكورتان في السؤال؛ لأنَّ عِلْمَ الأنبياء والأولياء إنما هو بإعلام من الله تعالى لهم، وعِلْمُنَا بذلك إنما هو بإعلامهم لنا، وهذا غير علم الله تعالى الذي تفرّد به، وهو صِفَةٌ من صِفَاتِهِ القديمة الأزليّة الدائمة الأبدية المنزّهة عن التغير، وسمات الحدوث، والنقص، والمشاركة، والانقسام؛ بل هو علمٌ واحدٌ عِلِمَ به جميع المعلومات كلياتها وجزئياتها، ما كان منها وما يكون، ليس بضروريٍّ ولا كسبيٍّ ولا حادثٍ، بخلاف علم سائر الخلق.

إذا تقرّر ذلك فعِلْمُ الله تعالى المذكور هو الذي تمدّح به، وأخبر في الآيتين المذكورتين بأنّه لا يُشاركه فيه أحدٌ، فلا يَعْلَمُ الغيب إلّا هو، وما سواه إنَّ عِلِمُوا

(١) أخرجه أحمد في «فضائل الصحابة» (٣٥٥)، واللالكائي في «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٢٥٣٧)، وأبو نعيم الأصبهاني في «دلائل النبوة» (٥٧٩)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (ص: ٣١٤) عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا. وذكر الحافظ ابن حجر له طرقاً في «الإصابة» (٥/٣)، ثم قال: «إسناد حسن»، وتابعه على تحسينه السخاوي في «المقاصد الحسنة» (ص: ٥٥٣).

(٢) وهو قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «قد كان يكون في الأمم قبلكم مُحدّثون، فإن يكن في أمتي منهم أحدٌ، فإنَّ عمرَ بن الخطّاب منهم». قال ابن وهب: تفسير «مُحدّثون»: مُلهمون. أخرجه البخاري (٣٤٦٩)، (٣٦٨٩) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم (٢٣٩٨) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) أي: ابن حجر في «الفتاوى الحديثية».

[خ/٤٠] جزئيات منه فهو بإعلامه وإطلاعه لهم، وحينئذ لا يُطلق أنهم يعلمون الغيب؛ إذ لا صفة لهم يقتدرن بها على الاستقلال بعلمه، وأيضا هم ما علموا وإنما علموا، وأيضا ما علموا غيبا مطلقا؛ لأن من أعلم بشيء منه يشاركه فيه الملائكة ونظراؤه ممن اطلع. ثم إعلام الله تعالى للأنبياء والأولياء ببعض الغيوب ممكن، لا يستلزم محالاً بوجه، فإنكار وقوعه عناد، ومن البدهة أنه لا يؤدي إلى مشاركتهم له تعالى فيما تفرد به من العلم الذي تمدح به واتصف به في الأزل، وما لا يزال.

وما ذكرناه في الآية صرح به النووي رحمه الله تعالى في «فتاواه»<sup>(١)</sup>، فقال: معناها: لا يعلم ذلك استقلا ولا يعلم إحاطة بكل المعلومات إلا الله، وأما المعجزات والكرامات فبإعلام الله تعالى لهم علمت، وكذا ما علم بإجراء العادة". انتهى.

قلت: ومثل هذا ما ذكره العلامة المفتي أبو السعود أفندي في تفسير قوله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ فَلَا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا﴾ [الجن: ٢٦]، حيث قال: "والفاء لترتيب عدم الإظهار على تفريده تعالى بعلم الغيب على الإطلاق، أي: فلا يُطلع على غيبه إطلاعا كاملا ينكشف به جليته الحال انكشافا تاما موجبا لعين اليقين أحدا من خلقه، ﴿إِلَّا مَنْ أَرْتَضَى مِنْ رَسُولٍ﴾ [الجن: ٢٧]، أي: إلا رسولا ارتضاه لإظهاره على بعض غيوبه المتعلقة برسالته، كما يُعرب عنه بيان "من ارتضى" بالرسول تعلقا ما؛ إما لكونه من مبادئ رسالته بأن يكون معجزة دالة على صحتها، وإما لكونه من أركانها وأحكامها، كعمامة التكليف الشرعية التي أمر بها المكلفون، وكيفية أعمالهم، وأجزائها المترتبة عليها في الآخرة، وما تتوقف هي عليه من أحوال الآخرة التي من جملتها قيام الساعة والبعث وغير ذلك من الأمور الغيبية التي بيأنها من وظائف الرسالة.

(١) ينظر: «فتاوى النووي» (ص: ٢٤١).

وأما ما لا يتعلّق بها على أحد الوجهين من الغيوب التي من جُمليتها وقت قيام الساعة؛ فلا يُظهرُ عليه أحدًا أبدًا؛ على أن بيان وقته مُخلٌ بالحكمة التشريعية التي يدورُ عليها فلُك الرسالة، وليس فيه ما يدلُّ على نفي كرامات الأولياء المتعلقة بالكشف؛ فإن اختصاص الغاية القاصية من مراتب الكشف بالرُّسل لا يستلزم عدم حصول مرتبة من تلك المراتب لغيرهم أصلاً، ولا يدّعي أحدٌ من الأولياء ما في رتبة الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ [خ/٤١] من الكشف الكامل الحاصل بالوحي الصريح<sup>(١)</sup>. انتهى.

وحاصله: أن الله سبحانه وتعالى مُنفردٌ بعلم الغيب المُطلق المتعلّق بجميع المعلومات، وأنه إنّما يُطلعُ رُسُلَهُ على بعض غيوبه المتعلقة بالرسالة إطلاعاً جلياً واضحاً لا شكّ فيه بالوحي الصريح، ولا ينافي ذلك أن يُطلعَ بعض أوليائه على بعض ذلك إطلاعاً دونه في الرتبة.

فمن ادّعى علمَ بعض الحوادث الغائبة بوحي من أهله، أو بكشف من ذوي الكرامات؛ فهو صادق، ودعواه جائزة؛ لأنّ ما اختصَّ به تعالى هو الغيب المُطلق على أن ما يدّعيه العبد ليس غيباً حقيقة؛ لأنّه إنّما يكون بإعلام من الله تعالى كما مرّ.

• [في تعلم علم النجوم]:

وكذا لو ادّعه أحدٌ من آحاد الناس مُستنداً في ذلك إلى أمارَةٍ نصبها تعالى على ذلك، فقد قال الإمام المرغيناني صاحب «الهداية» في كتابه «مختارات النوازل»: "وأما علم النجوم فهو في نفسه حسنٌ غيرُ مذموم؛ إذ هو قسمان: حسابيّ وإنّه حقٌّ، وقد نطق به الكتاب؛ قال تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ [الرحمن: ٥]؛ أي: سيّرهما بحساب. واستدلّاليّ بسير النجوم، وحركة الأفلاك على الحوادث بقضاء الله تعالى

(١) ينظر: «إرشاد العقل السليم» (٩/٤٧).

وقدره، وهو جائز، كاستدلال الطبيب بالنبض على الصحة والمرض؛ ولو لم يعتقد بقضاء الله تعالى، أو ادّعى علم الغيب لنفسه يكفر، ثمّ تعلّم علم النجوم مقدار ما يُعرف به مواقيت الصلاة والقبلة لا بأس به". انتهى.

ومفهوه: أنّ تعلّم الزائد على ذلك ممّا يُستدلّ به على الحوادث فيه بأس؛ لأنّه مكروه؛ لما فيه من إيقاع العامة في الشك؛ لعدم علمهم بأنّه إنّما علّم ذلك بسبب عاديّ نصّبهُ الله تعالى لذلك، أو لما فيه من خوف الوقوع في اعتقاد تأثير النجوم في تلك الحوادث، أو لما فيه من إظهار ما أحبّ الله خفاءه؛ فإنّه لو أحبّ إظهاره لنصب عليه علامة ظاهرة، كما في الأمور التي جعل الله تعالى لها أسباباً ظاهرة يعلمها عامة الناس، فلم يخف الله تعالى ما أخفاه منها إلّا لحكم باهرة، فالتوصل إلى إظهاره والاطلاع عليه إخلال بتلك الحكم، والله تعالى أعلم.

وذكر في «الفتاوى الحديثية»<sup>(١)</sup> عن ابن الحاج المالكيّ فيمن قال: "النجوم تدلّ على كذا، لكن بفعل الله تعالى، يُجري الأمر في خلقه": أنّه بدعة من القول، منهيّ عنها [ح/٤٢] فيؤدّب، ولا يكفر، إلّا إن جعل للنجم تأثيراً فيقتل.

وظاهر كلام المازريّ الجواز؛ إلّا إذا نسب ذلك لعادة أجراها الله تعالى.

وقال ابن رُشد<sup>(٢)</sup>: ليس قول الرجل: "الشمس تكسف غداً" بعلم الحساب، كقوله: "فلان يقدّم غداً" في جميع الوجوه؛ لأنّ دعوى الكسوف ليست من علم الغيب؛ لأنّه

(١) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٢٠٠ وما بعدها).

(٢) في (خ) زيادة: (بفتح الراء والشين)، وليست في «الفتاوى الحديثية»، وكذا ضبطها في (ن)، وصوابه: بضمّ الرّاء وسكون الشين (رُشد)، وهو أبو الوليد ابن رشد الجد. ينظر: «البيان والتحصيل» (١٧/٤٠٤)، و«تكملة الإكمال» (٧٠٨/٢)، و«العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية» (١٤١/١).

يُدْرِكُ بالحساب، فلا ضلالَ فيه، ولا كُفْرَ؛ لكن يُكْرَهُ الاشتغالُ به؛ لأنَّه ممَّا لا يعني، ولأنَّ الجاهلَ إذا سمعَ به ظنَّ أنَّه من عِلْمِ الغيب، فيزجرُ فاعِلُهُ، ويؤدَّبُ عليه.

وعن ابن الطيّب أنَّ ذلك جائزٌ؛ لأنَّه ممَّا يُعْلَمُ بدقيق الحساب كالمنازل، وهذا جائزٌ تَعَلُّمُهُ وتعليمُهُ إجماعاً، فكذا الكسوفُ. واعترضَ القولُ بتأديبِ قائله بأنَّا إذا كنَّا نرى بالعيان صدقَهُ وإصابَتَهُ، كان ذلك مُكابرةً للحِجْسِ.

○ [في المنجِّم يقضي بتنجيِّمه]:

واختلفوا في المنجِّم يقضي بتنجيِّمه فيقول: إنَّه يعلمُ متى يَقدِّمُ فلانٌ، وما في الأرحامِ، ووقتَ نُزولِ الأمطارِ، وُحدوثِ الفتن والأهوالِ، وما يسرُّ الناسَ من الأخبارِ، وغيرَ ذلك من المغيِّباتِ؛ فقال بعضُ المالكيَّةِ: إنَّه كافرٌ يُقتلُ بلا استتابةٍ. وقال بعضهم: [ن/١٢٢] يُقتلُ بعدَ الاستتابةِ، فإن تابَ وإلَّا قُتِلَ. وقال بعضهم: يُزجرُ ويؤدَّبُ.

ووفقَ بعضُ محقِّقِيهم بأنَّه: إن كان يعتقدُ في النجوم أنَّها الفاعلةُ لذلك كُلِّه مُستَسِرًّا بذلك، فحضرتهُ البيِّنَةُ أو أقرَّ؛ قُتِلَ بلا استتابةٍ كالزنديقِ، وإنَّ مُعلِنًا به غيرَ مُسرٍّ بظهوره؛ فهو كالمرتدِّ فيُستتابُ، وإلَّا قُتِلَ، وإن كان مُقرًّا بأنَّ النجومَ لا تأثيرَ لها في العالمِ، والفاعلُ هو الله تعالى، لكنَّه جعلَ النجومَ دالَّةً، ولها أمارَةٌ على ما يحدثُ في العالمِ، فهذا يُزجرُ عن اعتقاده، ويؤدَّبُ عليه، حتَّى يتوبَ عنه؛ فإنَّه بدعةٌ.

ثم قال في «الفتاوى الحديثية»: "وحاصلُ مذهبنا-يعني مذهب الشافعية- في ذلك: أنَّه متى اعتقدَ أنَّ لغيرِ الله تعالى تأثيرًا؛ كفرَ، فيُستتابُ، فإن تابَ وإلَّا قُتِلَ، سواءً أَسَرَّ ذلك أو أظهرَهُ، وكذا لو اعتقدَ أنَّه يعلمُ الغيبَ المشارَ إليه بقوله تعالى: ﴿لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ﴾ [الأنعام: ٥٩]؛ لأنَّه مُكذِّبٌ للقرآنِ؛ فإن خلا عن اعتقادِ هذينِ فلا كُفْرَ؛ بل ولا إثمَ



وكذا قال في كتابه «الزواجر»: المَنْهِيُّ عنه من علم النجوم هو ما يدَّعيه أهلها من معرفة الحوادث الآتية في مستقبل الزمان، كمجيء المطر، ووقوع الثلج، وهبوب الرياح، وتغيُّر الأسعار ونحو ذلك، يزعمون أنَّهم يُدرِّكون ذلك بسير الكواكب؛ لاقترانها وافتراقها وظهورها في بعض الأزمان، وهذا علمٌ استأثر الله تعالى به لا يعلمه أحدٌ غيره، فمن ادَّعى علمه بذلك؛ فهو فاسقٌ، بل ربَّما يؤدِّي به ذلك إلى الكفر.

فأما مَنْ يقول: "إنَّ الاقتران والافتراق هو كذا" جعله الله تعالى علامةً بمقتضى ما اطَّردت به العادة الإلهية على وقوع كذا، وقد يتخلَّف؛ فإنَّه لا إثم عليه بذلك، وكذا الإخبار عمَّا يُدرِّك بطريق المشاهدة من علم النجوم الذي يُعرَفُ بها الزوال وجهة القبلة، وكم مضى وكم بقي من الوقت، فإنَّه لا إثم فيه، بل هو فرض كفاية<sup>(١)</sup>. انتهى.

وقد علمت ممَّا قدَّمناه عن «مختارات النوازل» أنَّ مذهب الحنفية في ذلك كمذهب الشافعية، فقد اتَّضح لك ما قرَّراه من جواز الاطلاع على بعض الأمور الغيبية بمعجزة أو كرامة أو أمانة وعلمة عادية بتقدير الله تعالى.

أما لو ادَّعى ذلك من نفسه استقلالاً، أو بطريق إخبار الجنِّ له بذلك زاعماً علمهم الغيب، أو بطريق الاستناد إلى تأثير الكواكب؛ فهو كافرٌ.

وأما إذا أطلق وقال: "سيقع في اليوم الفلاني كذا وكذا"؛ فينبغي النظر في حال القائل، فإن كان من أهل الديانة والصلاح والاستقامة يكون ذلك منه كرامة؛ لأنَّه لا يُخبر بذلك إلَّا عن صادق الإلهام، أو عن كشف تامٍّ، أو عن رؤية منام؛ فقد وقع ذلك من أئمة أعلام، كما مرَّ عن الإمامين أبي بكر وعمر وغيرهما.

وإن كان من آحاد الناس، فقد مرَّ عن «البزازية» من كُتب الحنفية أنَّه لو قال: "أعلم الأشياء المسروقة" يكفر، وكذا ما مرَّ عنهم من أنَّه لو ادَّعى علم الغيب لنفسه يكفر.

(١) ينظر: «الزواجر عن اقتراف الكبائر» (١٨٧/٢).



وَأَمَّا عِنْدَ الشَّافِعِيَّة: فَقَدْ عَلِمْتَ مَا مَرَّ مِنْ تَفْصِيلِ الْإِمَامِ الرَّافِعِيِّ، وَيَنْبَغِي إِجْرَاءُ هَذَا التَّفْصِيلِ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ أَيْضًا، وَحَمَلُ مَا نَقَلْنَاهُ عَنْهُمْ عَلَى مَا إِذَا ظَهَرَتْ قَرِينَةٌ مِنْ حَالِ ذَلِكَ الْقَائِلِ تَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ عِلْمِهِ ذَلِكَ مِنْ نَفْسِهِ، أَوْ مِنْ إِخْبَارِ الْجَنِّ أَوْ الْكُهْنَةِ، مَعْتَقِدًا [خ/٤٤] صِدْقَ ذَلِكَ؛ فَفِي «جَامِعِ الْفُصُولَيْنِ»: "رَوَى الطَّحَاوِيُّ عَنْ أَصْحَابِنَا: لَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ مِنَ الْإِيمَانِ إِلَّا جَحُودُ مَا دَخَلَ فِيهِ، ثُمَّ مَا تُثَبِّتُ أَنَّهُ رِدَّةٌ يُحْكَمُ بِهَا، وَمَا يُشَكُّ أَنَّهُ رِدَّةٌ لَا يُحْكَمُ بِهَا؛ إِذَا إِسْلَامُ الثَّابِتِ لَا يَزُولُ بِشَكٍّ، مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَعْلُو، وَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ إِذَا رُفِعَ إِلَيْهِ هَذَا أَلَّا يَبَادَرَ بِتَكْفِيرِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ، مَعَ أَنَّهُ يَقْضِي بِصِحَّةِ إِسْلَامِ الْمُكْرَهِ"<sup>(١)</sup>. انْتَهَى.

وَفِي «الْفَتَاوَى الصَّغْرَى»: الْكُفْرُ شَيْءٌ عَظِيمٌ، فَلَا أَجْعَلُ الْمُسْلِمَ كَافِرًا مَتَى وَجَدْتُ رَوَايَةً أَنَّهُ لَا يَكْفُرُ. انْتَهَى.

وَفِي «الْخُلَاصَةِ» وَغَيْرِهَا: إِذَا كَانَ فِي الْمَسْأَلَةِ وَجُوهٌ تَوْجِبُ التَّكْفِيرَ، وَوَجْهٌ وَاحِدٌ يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ؛ فَعَلَى الْمَفْتِي أَنْ يَمِيلَ إِلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَمْنَعُ التَّكْفِيرَ؛ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِالْمُسْلِمِ.

زَادَ فِي «الْبَزَازِيَّةِ»: إِلَّا إِذَا صَرَّحَ بِإِرَادَةِ مَوْجِبِ الْكُفْرِ، فَلَا يَنْفَعُهُ التَّأْوِيلُ حِينَئِذٍ.

وَفِي «التَّارِخَانِيَّةِ»: "لَا يَكْفُرُ بِالْمَحْتَمَلِ؛ لِأَنَّ الْكُفْرَ نَهَايَةٌ فِي الْعُقُوبَةِ، فَيَسْتَدْعِي نَهَايَةً [ن/١٢٣] فِي الْجَنَائِيَّةِ، وَمَعَ الْإِحْتِمَالِ لَا نَهَايَةً"<sup>(٢)</sup>. انْتَهَى.

كَذَا فِي «الْبَحْرِ»، وَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ: "وَالَّذِي تَحَرَّرَ أَنَّهُ لَا يُفْتَى بِكُفْرِ مُسْلِمٍ أَمَكْنَ حَمَلُ كَلَامِهِ عَلَى مَحْمَلٍ حَسَنٍ، أَوْ كَانَ فِي كُفْرِهِ اخْتِلَافٌ، وَلَوْ رَوَايَةٌ ضَعِيفَةٌ؛ فَعَلَى هَذَا فَأَكْثَرُ أَلْفَاظِ التَّكْفِيرِ الْمَذْكُورَةِ لَا يُفْتَى بِالتَّكْفِيرِ بِهَا، وَلَقَدْ أَلْزَمْتُ نَفْسِي أَلَّا أُفْتِيَ بِشَيْءٍ مِنْهَا"<sup>(٣)</sup>. انْتَهَى كَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) ينظر: «جامع الفصولين» لابن قاضي سماونة (٢/ ٢١٤).

(٢) ينظر: «الفتاوى التارخانية» لعالم بن العلاء (٧/ ٢٨٢).

(٣) ينظر: «البحر الرائق» لابن نجيم (٥/ ١٣٥).

وتمام ذلك في كتابنا: «تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام»، فارجع إليه، فإن فيه ما يشفي ويكفي في المرام من جنس هذا الكلام<sup>(١)</sup>.

⊙ تنبيه: [لا ينكر على أهل العلم والعرفان إذا أخبروا عن أمرٍ حدث أو سيحدث]:

قد ظهر لك وبان ممّا قرّرناه في هذا الشأن؛ أنّ من كان من أهل العلم والعرفان، وأخبر عن أمرٍ حدث أو سيحدث في الزمان، ممّا أطلعه عليه الملك المنان، لا يحلّ لمسلمٍ ذي دين وإيمان، أن يتهمه بأنّ ذلك عن إخبار الجان، وبأنّه ساحرٌ وشيطان، وأن يحكم عليه بالكفر والزندقة والإلحاد، بمجرد داء الحسد والافتراء والعناد، فإنّ سهامه ترجع إليه، ودعاويه تعود عليه، ويظهر منه خبث العقيدة، وأنّ آراءه غيرٌ سديدة، ويخشى عليه سرعة الانتقام وسوء الختام، والعياذ بالله تعالى. [خ/٤٥]

ففي «الفتاوى الحديثية»<sup>(٢)</sup>: "سئل عن قوم من الفقهاء يُنكرون على الصوفية إجمالاً أو تفصيلاً، فهل هم معذورون أم لا؟

فأجاب بقوله: ينبغي لكلّ ذي عقلٍ ودينٍ ألا يقع في ورطة الإنكار على هؤلاء القوم؛ فإنّه السّم القاتل، كما شوهد ذلك قديماً وحديثاً، وقد قدّمنا قصّة ابن السّقا المنكر على وليّ الله تعالى، فأشار له أنه يموت كافراً، فشوهد عند موته بعد تنصّره -لفتنته بنصرانيّة أبّت منه إلّا أن يتنصّر- مستقبل الشرق، وكلّما حوّل للقبلة يتحوّل إلى الشرق، حتّى طلعت روحه وهو كذلك، وكان أوحد أهل زمانه علماً وذكاءً وشهرةً وتقدّماً عند الخليفة، فحقّت عليه الكلمة بواسطة إنكاره، وقوله عن ذلك الولي: لأسالنه مسألة لا يقدر على جوابها.

(١) ينظر: هذا المجموع (٩/٣).

(٢) ينظر: «الفتاوى الحديثية» (ص: ٢٣٧).

وجاء عن المشايخ العارفين والأئمة الوارثين أنهم قالوا: أوَّل عقوبة المنكر على الصالحين أن يُحرَمَ بركتهم. قالوا: ويُخشى عليه سوء الخاتمة، نعوذُ بالله من سوء القضاء.

وقال بعض العارفين: مَنْ رَأَيْتُمُوهُ يُؤْذِي الْأَوْلِيَاءَ، وَيُنْكِرُ مَوَاهِبَ الْأَصْفِيَاءِ، فَاعْلَمُوا أَنَّهُ مُحَارِبٌ لِلَّهِ، مَبْعُودٌ مَطْرُودٌ عَنْ قُرْبِ اللَّهِ.

وقال الإمام المُجمَعُ على جلالته وإمامته أبو ترابِ النخشبِيّ رضي الله تعالى عنه: إِذَا أَلَفَ الْقَلْبُ الْإِعْرَاضَ عَنْ اللَّهِ تَعَالَى؛ صَحِبَتْهُ الْوَقِيعَةُ فِي أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى.

وقال الإمام العارف شاه [بن] <sup>(١)</sup> شجاع الكرمانِي: مَا تَعَبَّدَ مُتَعَبِّدٌ بِأَكْثَرٍ مِنَ التَّحَبُّبِ إِلَى أَوْلِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّ مُحَبَّتَهُمْ دَلِيلٌ عَلَى مُحَبَّةِ اللَّهِ عَزَّجَلَّ.

وقال أبو القاسم القشيري: قَبُولُ قُلُوبِ الْمَشَايخِ لِلْمُرِيدِ أَصْدَقُ شَاهِدٍ لِسَعَادَتِهِ، وَمَنْ رَدَّهَ قَلْبُ شَيْخٍ مِنَ الشُّيُوخِ؛ فَلَا مُحَالَةَ يَرَى غَيْبَ <sup>(٢)</sup> ذَلِكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ، وَمَنْ خَذَلَ بَتْرَكَ حُرْمَةِ الشُّيُوخِ فَقَدْ أَظْهَرَ رَقَمَ <sup>(٣)</sup> شَقَاوَتِهِ، وَذَلِكَ لَا يَخْطِئُ. انتهى <sup>(٤)</sup>.

ويكفي في عقوبة المنكر على الأولياء قوله صَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «مَنْ آذَى لِي وَلِيًّا فَقَدْ آذَنَنِي بِالْحَرْبِ» <sup>(٥)</sup>، أَي: أَعْلَمْتُهُ أَنِّي مُحَارِبٌ لَهُ، وَمَنْ حَارَبَ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَفْلَحُ أَبَدًا.

[خ/٤٦]

(١) فِي النسخ: (أبو) والمثبت من كتب التراجم. ينظر: «طبقات الصوفية» (ص: ١٥٦)، و«الأعلام» (٢٩١/٤).

(٢) الْغَيْبُ: الْعَاقِبَةُ. ينظر: «الصحاح» (غيب).

(٣) الرَّقْمُ: الْكِتَابَةُ. ينظر: «الصحاح» (رقم).

(٤) ينظر: «الرسالة القشيرية» (٥٧٩/٢).

(٥) أَخْرَجَهُ أَبُو نَعِيمٍ فِي «الْحَلِيَّةِ» (٤/١) بِهَذَا اللَّفْظِ، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٦٥٠٢) بِلَفْظٍ: «عَادَى» بَدَلَ «آذَى» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقد قال العلماء: لم يحارب الله عاصياً إلا المُنْكَرَ على الأولياءِ وآكلَ الربا، وكلُّ  
منهما يُخشى عليه خشيةٌ قريبةٌ جدًّا من سوء الخاتمة؛ إذ لا يحاربُ الله تعالى إلا كافرًا.  
انتهى ملخصًا. وقد أطل في ذلك، فراجعهُ إن شئتَ.

وفيما ذكرناه كفايةً للمسترشدين، أعاذنا الله وإياهم أن نكونَ من المنكرين  
الجاحدين، وجعلنا من المُجِبِّين الصادقين لعباده الصالحين، وأوليائه العارفين،  
وحشرنا في زُمرتهم يومَ الدين.



## الخاتمة

## في ترجمة هذا الإمام

اعلم أنا لو أردنا أن نستقصي ذكر مَنْ اعتقده، وَمَنْ تَبِعَهُ، وَمَنْ أَثْنَى عَلَيْهِ وَمَدَحَهُ، وَذَكَرَ مَآثِرَهُ الْجَلِيلَةَ، وَصِفَاتِهِ الْجَمِيلَةَ تَفْصِيلاً أَوْ إِجْمَالاً؛ لِحَاوَلِنَا أَمْرًا مُحَالًا، وَلَكِنَّا نَذْكُرُ مِنْ ذَلِكَ نَبْذَةً يَسِيرَةً؛ لِأَنَّهَا سَهْلَةٌ شَهِيرَةٌ، وَذَكَرَهَا الْإِمَامُ الْأَوْحَدُ، وَالْعَلَمُ الْمَفْرَدُ، الشَّيْخُ مُحَمَّدُ بْنُ سَلِيمَانَ الْبَغْدَادِيَّ الْحَنْفِيَّ النَّقْشَبَنْدِيَّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى: «الْحَدِيقَةُ النَّدِيَّةُ فِي الطَّرِيقَةِ النَّقْشَبَنْدِيَّةِ، وَابْتِهَاجَةِ الْخَالِدِيَّةِ» فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنْهُ، حَيْثُ قَالَ<sup>(١)</sup>: [١٢٤/ن]

"اعلم أن شيخنا - أمدنا الله تعالى بمدده، وبارك في مُدَدِهِ - على ما ترجمه أحد الإخوان بما مُلَخَّصُهُ:

هو أبو البهاء، ذو الجناحين، ضياء الدين، حضرة مولانا الشيخ خالد الشَّهْرَزُورِيَّ الْأَشْعَرِيَّ عَقِيدَةً، الشَّافِعِيَّ مَذْهَبًا، النَّقْشَبَنْدِيَّ الْمُجَدِّدِيَّ طَرِيقَةً وَمَشْرَبًا، الْقَادِرِيَّ السَّهْرَوَرْدِيَّ الْكُبْرَوِيَّ الْجَشْتِيَّ إِجَازَةً، ابْنُ أَحْمَدَ بْنِ حُسَيْنِ الْعَثْمَانِيَّ نَسَبًا، يَنْتَهِي نَسَبُهُ إِلَى الْوَلِيِّ الْكَامِلِ بَيْرِ مِيكَائِيلَ، صَاحِبِ الْأَصَابِعِ السَّتِّ الْمَشْهُورِ بَيْنَ الْأَكْرَادِ (بَشْشْ أَنْكَشْت) يَعْنِي سِتْ أَصَابِعٍ؛ لِأَنَّ خِلْقَةَ أَصَابِعِهِ كَانَتْ هَكَذَا، وَهَذَا الْوَلِيُّ مَعْرُوفُ الْإِنْتِسَابِ إِلَى الْخَلِيفَةِ الثَّالِثِ، مَنْبَعِ الْحَيَاءِ وَالْإِحْسَانِ ذِي النُّورَيْنِ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، الْأُمَوِيِّ الْقَرَشِيِّ، رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ.

الْعَالَمُ الْعَلَّامَةُ، وَالْعَلَمُ الْفَهَّامَةُ، مَالِكُ أَرْزَمَةِ الْمَنْطُوقِ وَالْمَفْهُومِ، ذُو الْيَدِ الطُّوْلَى فِي الْعُلُومِ مِنْ صَرْفٍ، وَنَحْوٍ، وَفَقْهِ، وَمَنْطِقٍ، وَوَضْعٍ، وَعَرُوضٍ، وَمَنْظَرَةٍ، وَبَلَاغَةٍ، وَبَدِيعٍ، وَحِكْمَةٍ، وَكَلَامٍ، وَأُصُولٍ، وَحِسَابٍ، وَهَنْدَسَةٍ، وَإِصْطِرْلَابٍ، وَهَيْئَةٍ، وَحَدِيثٍ، وَتَصَوُّفٍ.

(١) ينظر: «الحديقة الندية» بهامش «أصفي الموارد من سلسال أحوال الإمام خالد» (ص: ٢٩).

[خ/٤٧]

العارفُ المُسلِّكُ، مُربِّي المريدين، ومُرشدُ السالكين، ومَحَطُّ رحالِ الوافدين.

وأُمُّه ينتهي نسبُها إلى الوليِّ الكامل الفاطميِّ بير خضر المعروفِ بالنسبِ والحالِ بين الأكراد.

وُلِدَ قَدَسَ سِرُّه سنةَ ألفٍ ومئةٍ وتسعينَ تقريباً بقصبة قره داغ، من أكبر سناجق بابان، وهي عن السليمانية نحو خمسة أميال، تشتمل على مدارس، وتكتنفها الحدائق، وتنبع فيها عيونٌ عذبةٌ السلسال.

ونشأ فيها، وقرأ ببعضِ مدارسها القرآن، و«المحرَّر» للإمام الرافعي، في فقه الشافعية، و«متن الزنجاني» في الصرف، وشيئاً من النحو.

وبرَّعَ في النظم والنثر قبل بلوغ الحُلُم، مع تدريبٍ لنفسه على الزُّهد، والجوع، والسَّهر، والعِفَّة، والتجريد، والانقطاع، على قَدَمِ أهل الصُّفَّة.

ثمَّ رحَلَ لِطَلَبِ العلمِ إلى النواحي الشاسعة، وقرأ فيها كثيراً من العلوم النافعة، ورجعَ إلى نواحي وطنه فقرأ فيها على:

- العالمِ العامل، والنَّحِيرِ الفاضل، ذي الأخلاقِ الحميدة، والمناقبِ السديدة، السيِّدِ الشَّيخِ عبد الكريم البرزنجي، رَحِمَهُ اللهُ تعالى.

- وعلى العالمِ المحقِّق المُلَّا صالح.

- وعلى العالمِ المحقِّق المُلَّا إبراهيم البياري.

- والعالمِ المدقِّق السيِّدِ الشَّيخِ عبد الرحيم البرزنجي، أخي الشَّيخِ عبد الكريم.

- والعالمِ الفاضل الشَّيخِ عبد الله الخرباني.

ثمَّ رَحَلَ إِلَى نَوَاحِي كَوِي وَحَرِير، وَقَرَأَ «شَرْحَ الْجَلَالِ عَلَى تَهْذِيبِ الْمَنْطِقِ» بِحَوَاشِيهِ عَلَى الْعَالِمِ الرَّكِّي وَالنَّحْرِيرِ الْأَلْمَعِيِّ، الْمُؤَلَّاءِ عَبْدِ الرَّحِيمِ الزِّيَارِيِّ، الْمَعْرُوفِ بِمُلَّا زَادِهِ، وَأَخَذَ فِي تِلْكَ النَوَاحِي غَيْرَ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِ.

وَرَجَعَ إِلَى السُّلَيْمَانِيَّةِ ثَانِيًا، فَقَرَأَ فِيهَا وَفِي نَوَاحِيهَا: «الشَّمْسِيَّةُ»، وَ«الْمُطَوَّلُ»، وَالْحِكْمَةُ، وَالْكَلامُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ.

وَقَدِمَ بَغْدَادَ، فَقَرَأَ فِيهَا «مُخْتَصَرَ الْمُنْتَهَى» فِي الْأَصُولِ، وَرَجَعَ إِلَى مَحَلِّهِ الْمَاهُولِ، وَحَيْثُ حَلَّ مِنَ الْمَدَارِسِ كَانَ فِيهَا الْأَتَقَى الْأَوْرَعَ السَّابِقَ فِي مَيَادِينِ التَّحْقِيقِ كُلِّ فَارِسٍ، لَا يُسْأَلُ عَنْ مَسْأَلَةٍ مِنَ الْعُلُومِ الرَّسْمِيَّةِ إِلَّا وَيَجِيبُ بِأَحْسَنِ جَوَابٍ، وَلَا يُمْتَحَنُ بِعَوِيصَةٍ مِنْ «تُحْفَةِ ابْنِ حَجَرٍ» أَوْ «تَفْسِيرِ الْبِيضَاوِيِّ» إِلَّا وَيَكْشِفُ عَنْ وَجْهِهِ خَرَائِدَ [خ/٤٨] فَوَائِدِهِ النَّقَابِ، وَهُوَ يَسْتَفِيدُ وَيَفِيدُ، وَيُقَرِّرُ وَيُحَرِّرُ وَيُجِيدُ، إِلَى إِنْصَافٍ وَذِكَاةٍ خَارِقٍ، وَقُوَّةٍ حَفِظَ بِذَهْنٍ حَازِقٍ، مَعَ تَصَاغُرِهِ لَدَى الْأَسَاتِذَةِ وَالْأَقْرَانِ، وَتَجَاهُلِهِ عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الْمَسَائِلِ مَعَ الْعُرْفَانِ، فَاشْتَهَرَ خَارِقُ عِلْمِهِ، وَطَارَ إِلَى الْأَقْطَارِ صَيِّتُ تَقْوَاهُ وَذِكَاةُ وَفَهْمِهِ، إِلَى أَنْ رَغِبَ بَعْضُ الْأَمْرَاءِ فِي نَصْبِهِ مُدَرِّسًا قَبْلَ التَّكْمِيلِ فِي إِحْدَى الْمَدَارِسِ، وَأَنْ يُوظَّفَ لَهُ وَظَائِفَ وَيَخْصَّهُ بِالنَّفَائِسِ، فَلَمْ يُجِبْهُ إِلَى هَذَا الْمَرَامِ؛ زُهْدًا فِيمَا لَدَيْهِ مِنَ الْحَطَامِ، قَائِلًا: إِنِّي الْآنَ لَسْتُ أَهْلًا لِهَذَا الْمَقَامِ.

فَرَحَلَ بَعْدَ هَذَا إِلَى سَنَنْدُجٍ - بَفَتْحِ السَّيْنِ وَالنُّونِ وَضَمِّ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ - وَنَوَاحِيهَا، فَقَرَأَ فِيهَا الْعُلُومَ الْحِسَابِيَّةَ، وَالْهِنْدُسِيَّةَ، وَالْإِصْطِرْلَاقِيَّةَ، وَالْفَلَكَيَّةَ، عَلَى الْعَالِمِ الْمَدَقَّقِ، جِغْمِينِيِّ عَصْرِهِ<sup>(١)</sup>، وَقَوْشَجِيِّ مِصْرِهِ<sup>(٢)</sup>، الشَّيْخَ مُحَمَّدَ قَسِيمَ السَّنَنْدُجِيِّ، وَكَمَّلَ عَلَيْهِ

(١) تشبيه له بشرف الدين الجغميني، محمود بن محمد (ت: ٦١٨)، من كبار علماء الحساب والهيئة. ينظر: «سلم الوصول» (٣١٨/٤)، و«الأعلام» (١٨١/٧).

(٢) تشبيه له بعلاء الدين القَوْشَجِيِّ، علي بن محمد (ت: ٨٧٩هـ)، من علماء الفلك والرياضيات، وفقهاء الحنفية. ينظر: «البدر الطالع» (٤٩٥/١)، و«الأعلام» (٩/٥).



المادّة على العادة؛ فرجع إلى وطنه قاضي الأوطار، وصيّته إلى أقصى الأقطار طار، فولّي بعد الطاعون الواقع في السليمانية سنة ألف ومائتين وثلاثة عشر تدرّس مدرسة أجّل أسيّاخه المتوفّي بالطاعون المذكور الشيخ السيد عبد الكريم البرزنجي.

فشرع يدرّس العلوم، وينثر المنطوق منها والمفهوم، غير راكن إلى الدنيا ولا إلى أهلها، مُقبلاً على الله تعالى، مُتبتلاً إليه بأصناف العبادة فرضيها ونفليها، لا يتردّد إلى الحُكّام، ولا يحابي أحداً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وتبليغ الأحكام، لا تأخذه في الله لومة لائم، وهو نافذ الكلمة، محمود السيرة، يأخذ بالعزائم، حتّى صار محسود صنفه، عزيزاً في وصفه، مع الصبر على الفقر والقناعة، واستغراق الأوقات بالإفادة والطاعة.

إلى أن جذبه سنة عشرين شوق حجّ بيت الله الحرام، وتوقّ زيارة روضة خير الأنام عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، فتجرّد عن العلائق، وخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله الصادق، فرحل هذه الرحلة الحجازيّة من طريق: الموصل، وديار بكر، والرّها، وحلب، والشام، واجتمع بعلمائها الأعلام.

[خ/٤٩] وصحب في الشام ذهاباً وإياباً العالم الهمام، شيخ القديم والحديث، ومدرّس دار الحديث، الشيخ محمّد الكزبري رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، وسمع منه، وأخذ عنه، فخرج منها على جادة العزائم بأحسن قدم، يُطعم ولا يُطعم.

فوصل المدينة المنورة، ومدّح الرسول صلّى الله تعالى عليه وسلّم بقصائد فارسيّة بليغة مُحرّرة، ومكث فيها قدر ما يمكث الحاجّ، وصار حمامة ذلك المسجد الوهاج، قال: وكنت أفتش على أحد من الصالحين لأتبرك ببعض نصائحه، وأعمل بها كلّ حين، فلقيت شخصاً يميناً مُتريّضاً، عالماً عاملاً، صاحب استقامة وارتضا، فاستنصحته استنصاح الجاهل المُقصر من العالم المتبصّر، فنصحتني بأمور منها: لا تُبادر في مكّة

بالإنكار على ما ترى ظاهره يخالفُ الشريعةَ. فلمَّا وصلتُ إلى الحرمِ المكيِّ، وأنا مُصمِّمٌ على العملِ بتلك النصيحة البديعة، بكرة يوم الجمعة إلى الحرم؛ لأكون كمن قدَّم بدنةً من النعم، فجلستُ إلى الكعبة الشريفة أقرأ «الدلائل»؛ إذ رأيتُ رجلًا ذا لحيَّة سوداء، عليه زيُّ العوام، قد أسندَ ظهره إلى الشاذروان<sup>(١)</sup>، ووجهه إليَّ من غير حائل، فحدَّثني نفسي أنَّ هذا الرجل لا يتأدَّب مع الكعبة، ولم أظهر عتبه، فقال لي: يا هذا أَمَا علمتَ أنَّ حُرمةَ المؤمنِ عند الله تعالى أعظمُ من حُرمة الكعبة، فلماذا تعترضُ على استدباري الكعبة وتوجَّهي إليك؟ أما سمعتَ نصيحةَ مَنْ في المدينة وأكَّد عليك؟!

فلم أشكَّ أنَّه من أكابر الأولياء، وقد تسرَّبلَ بأمثال هذه الأطوارِ عن الخلق، فانكبَّبتُ على يديه، وسألته العفو، وأن يُرشدني بدلالته إلى الحقِّ، فقال لي: فتوحك لا يكون في هذه الديار، وأشار بيده إلى الديار الهندية، وقال: تأتيك إشارة من هنالك، فيكون فتوحك في هاتيك الأقطار، فأيستُ من تحصيل شيخ في الحرمين يُرشدني إلى المرام، ورَجعتُ بعد قضاء المناسك إلى الشام. انتهى.

فاجتمع ثانيًا بعلمائها، وحلَّ في قلوبهم محلَّ سويدائها، فأتى إلى وطنه بعد قضاء وطره بالبركات، وباشَرَ تدريسهُ بزيادةٍ على زُهدِهِ الأوَّل وعَدَّة الحسناتِ الأولى سيئات، إلى أن أتى السليمانيةَ شخصٌ هنديٌّ من مريدي شيخه الآتي وصفه، فاجتمع به وأظهر [خ/٥٠] احتراقه واشتياقه لمرشدٍ كاملٍ يُسعِفُه، فقال الهنديُّ: إنَّ لي شيخًا كاملاً عالماً عاملاً عارِفًا بمنازل السائرين إلى مَلِكِ الملوك، خبيرًا بدقائق الإرشاد والسلوك، نقشبندي الطريقة في علم الحقيقة، فسيرَ معي حتَّى نرحلَ إلى خدمته في جهان أباد، وقد سمعتُ إشارةً بوصول مثلك هناك إلى المرام.

(١) الشاذروان: من جدار البيت الحرام، وهو الذي تُرك من عرض الأساسِ خارجًا، ويسمَّى تَأْزِيرًا؛ لأنَّه كالإزار للبيت. ينظر: «المصباح المنير» (شذر).

فرحل سنة ألف ومئتين وأربعة وعشرين الرحلة الهندية من طريق الرّي، يطوي  
بأيدي العيس بساط البید أسرع طي.

فوصل طهران، وبعض بلاد إيران، والتقى مع مجتهدهم المتضلّع بضبط المتون  
والشروح والحواشي إسماعيل الكاشي، فجرى بينهما البحث الطويل بمحضر من  
جمهور طلبة إسماعيل، فأفحمه إفحاماً أسكتته، وأنطق طلبته بأن ليس لنا من دليل  
ولا قيل.

ثم دخل بسطام، وخرقان، وسمنان، ونيسابور، ثم بلدة هراة من بلاد الأفغان،  
 واجتمع مع علمائها، فحاوروه في ميدان الامتحان، ولما رحل عنهم ودّعوه بمسير  
أميال؛ لما شاهدوا فيه من بديع الحال.

ووصل قندهار، و[كابل]<sup>(١)</sup>، ودار العلم بيشاور، فاجتمع بجم غفير من علمائها،  
 وامتحنوه بمسائل من علم الكلام وغيره.

ثم رحل إلى بلدة لاهور، فسار منها إلى قصبة فيها العالم النحرير والولي الكبير  
أخي شيخه في الطريقة، الشيخ المعمّر المولى ثناء الدين النقشبندی.

قال: فبت في تلك القصبة ليلة، فرأيت في واقعة أنه قد جذبني من خدي بأسنانه [ن/١٢٦]  
يجرني إليه، وأنا لا أنجر، فلما أصبحت ولقيته قال لي من غير أن أقصّ الرؤيا عليه: سر  
على بركة الله تعالى إلى خدمة أخينا الشيخ عبد الله، فعرفت أنه قد أعمل همته الباطنية  
العلية لي جذبني إليه، فلم يتيسر لقوة جاذبة شيخي المحوّل فتوحي عليه؛ فرحلت من  
تلك القصبة أقطع الأنجاد والأوهاد، إلى أن وصلت إلى دار السلطنة الهندية، وهي  
المعروفة بجهان آباد، بمسير سنة كاملة، وقد أدركتني نفحاته وإشاراته قبل وصولي [خ/٥١]

(١) في النسخ: (كامل)، والمثبت من «الحديقة الندية».

بنحو أربعين مرحلة، وهو أخبر قبل ذلك بعض خواص أصحابه بوفودي إلى أعتاب قبابه. انتهى.

وليلة دخوله بلدة جهان آباد، أنشأ قصيدته العربية الطنّانة من بحر الكامل، يذكر فيها وقائع السفر، وتخلّص إلى مدح شيخه، مطلعها:

كُمِلَتْ مَسَافَةُ كَعْبَةِ الْأَمَالِ حَمْدًا لِمَنْ قَدْ مَنَّ بِالْإِكْمَالِ

وهي طويلة، وله غيرها من المقاطيع العربية، وفي الفارسية قصائد ومقاطيع كثيرة أنسية، منها قصيدة غراء في مدح شيخه قدس الله سره أيضًا.

وبعد وصوله تجرّد ثانيًا عمّا عنده من حوائج السفر، وأنفقَهُ كُلَّهُ على المستحقين ممّن حضر، فأخذ الطريقة العلية النقشبندية بعمومها وخصوصها ومفهومها ومنصوصها على شيخ مشايخ الديار الهندية، ووارث المعارف والأسرار المُجدّدية، سَبَّاحِ بحار التوحيد، سيّاح قفار التجريد، قُطْبِ الطرائق، وغَوْثِ الخلائق، ومَعْدِنِ الحقائق، ومنبَعِ الحِكَمِ والإحسان والإيتقان والدقائق، العالم النحرير الفاضل، والعلم المُفرد الكامل، المتجرّد عمّا سوى مولاه، حضرة الشيخ عبد الله الدهلوي قدس سره، واشتغل بخدمة الزاوية مع الذكر المُلَقَّن بالمجاهدة، فلم يَمُضِ عليه نحو خمسة أشهر حتّى صار من أهل الحضور والمشاهدة، وبشره شيخه ببشارات كشيّة قد تحقّقت بالعيان، وحلّ منه محلّ إنسان العين<sup>(١)</sup> من الإنسان، مع كثرة تصاغره بالخدم، وكسره لدواعي النفس بالرياضات الشاقة وتكليفها خططَ العدم، فلم تكمل عليه السّنة حتّى صار الفرد العلم، والله [يؤتي ملكه من يشاء وهو]<sup>(٢)</sup> ذو الفضل الأعظم، وشهد له شيخه عند أصحابه وفي مكاتيبه المرسلة إليه بخطّه المبارك بالوصول إلى كمال الولاية، وإتمام السلوك

(١) إنسان العين: المثل الذي يرى في السواد. ينظر: «لسان العرب» (٦/١٣).

(٢) إضافة من «الحديقة الندية» (ص: ٤٢).

العادي مع الرسوخ والدراية، وأجازه بالإرشاد، وخلفه الخلافة التامة في الطرائق الخمسة: النقشبندية، والقادرية، والسهروردية، والكبروية، والجشتية، وأجازه بجميع ما يجوز له روايته من حديث، وتفسير، وتصوف، وأحزاب، وأوراد.

[خ/٥٢] ثم أرسله بعد ملازمته سنة بأمرٍ مؤكد، لم يمكنه التخلّف عنه، إلى هذه الأقطار والبلاد؛ ليرشد المسترشدين ويربي السالكين بأتقن إرشاد، وشيعة بنفسه نحو أربعة أميال؛ ليأتي إلى أوطانه ممثلاً للأمر الواجب الامثال، سائراً في طريقه براً وبحراً نحو خمسين يوماً، لم يطعم طعاماً فيه ولم يشرب الماء، متغذياً متروياً بالعبادة والذكر.

حتى خرج من بندر مسقط إلى نواحي شيراز ويزد وأصفهان، يعلن بالحق أينما كان، وكم مرة تجمع بعض الروافض لضربه وقتله بعد عجزهم عن أدلة عقله ونقله، فهجم عليهم بسيفه البتار، فنكصوا على أعقابهم وولّوا الأدبار.

ثم أتى همدان وسنندج، فوصل السلিমانيّة سنة ستّ وعشرين [ومئتين وألف]<sup>(١)</sup> باستقبال أعيان وطنه معزّزاً مكرّماً، فقدم في تلك السنة بلدتنا الزوراء ليزور الأولياء، فنزل في زاوية الغوث الأعظم، سيدنا الشيخ عبد القادر الجيلي قدس سرّه الأقوم، وابتدأ هناك بإرشاد الناس على أحكم أساس، فمكث نحو خمسة أشهر، ثم رجع إلى وطنه بشعار الصوفيّة الأكابر مرشداً في علمي الباطن والظاهر.

ولما اطردت سنة الله في الذين خلوا من قبل أن جعل حسّاداً لكل من تفرّد في الفضل، هاج عليه بعض معاصريه ومواطنيه بالحسد والعداوة والبهتان، ووشوا عليه عند حاكم كردستان، بأشياء تنبو عن سماعها الآذان، وهو بريء منها بشهادة البداة والعيان، فلم يقابل صنيعهم الشنيع، إلّا بالدعاء لهم وحسن الصنيع، فلم تخب نارهم،

(١) إضافة من «الحديقة الندية».

وزاد شُرَّهم وعُوَّارُهم<sup>(١)</sup>، فخلَّاهم وشأنهم في السليمانية، ورحل إلى بغداد سنة ثمانية وعشرين مرَّةً ثانية.

[ن/١٢٧]

فألَّفَ الذي تَوَلَّى كِبَرَ البُهْتَانِ مِنَ الْمُنْكَرِينَ رسالةً عاطلةً عن الصدق والصواب، ومَهَرَهَا بمهورِ إخوانه المُنْكَرِينَ، مشحونةً بتضليل الشيخ المترجم وتكفيره، ولم يخشوا مَقْتَ المنتقمِ شديد العقاب، وأرسلها إلى والي بغداد سعيد باشا، يُحرِّضه على إهانته وإخراجه من بغداد بسعايته، فبَصَّرَهُ اللهُ تعالى بدسائسهم الناشئة عن الحسد والعناد، وأمر بعض العلماء بِرَدِّها على وجه السداد، فانتدب له العالمُ النحرير الدَّرَّاجُ [خ/٥٣] إلى رحمة الله القدير محمد أمين أفندي مُفْتِي الحِلَّةِ سابقاً، وكان مُدَرِّسَ المدرسة العلوية لاحقاً بتأليف رسالة، طَعَنَ بِأَسِنَّةٍ أدِلَّتْهَا أعجازهم، فولَّتْهم الأدبارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ، وسيعلمُ الذين ظلموا أيَّ منقلبٍ ينقلبون، ومُهِرَتْ بمهورِ علماء بغداد، وأرسلت إلى المُنْكَرِينَ فسَلَقَتْهم بِالسَّيْفِ حَدَادٍ، فخبَّتْ نارُهم، وانطمست آثارُهم.

ورجع بعد هذه الأمور إلى السليمانية محفوفاً بالكمالات الإحسانية.

وبالجملة: انتفع به خلقٌ كثيرون من الأكراد، وأهل كَرْكُوك، وإِربِل، والمَوْصِل، والعِمَادِيَّة، وعَيْنِ تَاب، وحلب، والشَّام، والمدينة المنورة، ومكَّة المعظمة، وبغداد.

وهو كريمُ النفس، حميدُ الأخلاق، باذلُ الندى، حامِلُ الأذى، حُلُوُ المفاكهة والمحاضرة، رقيقُ الحاشية والمُسامرة، ثَبْتُ الجنان، بديعُ البيان، طَلْقُ اللسان، لَا تَأْخُذُهُ فِي اللَّهِ لَوْمَةٌ لَائِمٌ، يَأْخُذُ بِالْأَحْوَطِ وَالْعِزَائِمِ، يَتَكَفَّلُ الْأَرَامِلَ وَالْأَيْتَامَ، شَدِيدُ الْحَرَصِ عَلَى نَفْعِ الْإِسْلَامِ.

(١) عَوَّرَ عَلَيْهِ أَمْرَهُ: قَبَحَتْهُ، وَأَصْلُهُ: عَارَ عَيْنَهُ إِذَا عَوَّرَهَا، أَي: أَصَابَهَا بَعُورٌ، وَالْعَوَّارُ: الْقَذَى فِي الْعَيْنِ. ينظر: «أساس البلاغة» (١/٦٨٤)، و«لسان العرب» (٤/٦١٢).

وله من المؤلفات:

١. حاشية نفيسة لم يُنسَجْ على منوالها على الخيالي.
  ٢. و«حاشية الهندية»<sup>(١)</sup> السالكوتية.
  ٣. وحاشية على «نهاية» الرملي في فقه الشافعي إلى باب الجمعة.
  ٤. وحاشية على «جمع الفوائد» من كتب الحديث.
  ٥. ورسالة عجيبة سمّاها «العقد الجوهري في الفرق بين كسبي الماتريدي والأشعري».
  ٦. ورسالة في الرابطة في اصطلاح السادة النقشبندية.
  ٧. وشرح لطيف على «مقامات الحريري»، لكنه لم يكمل.
  ٨. وشرح على حديث جبريل، جمع فيه عقائد الإسلام، إلا أنه باللغة الفارسية.
  ٩. وأكثر شعره فارسي، وله ديوان نظم بديع، ونثر يفوق أزهار الربيع.
- وهو الآن - أعني سنة ثلاثة وثلاثين [ومئتين وألف]<sup>(٢)</sup> - يُدرّس العلوم من حديث، وأصول، وتصوف، ورسوم، ويربّي السالكين على أحسن حال وأجمل منوال.
- وقد مدحه أدياء عصره من مريديه وغيرهم بقصائد فارسية وعربية، ورحل إليه كثير من الأقطار الشرقية والغربية، وبأبه محط رحال الأفاضل، ومُخيم أهل الحاجات والمسائل، لم يشغله الخلق عن الحق، ولا الجمع عن الفرق، لازال ظلّه ممدوداً، ولواء ترويح الشريعة والطريقة بوجوده معقوداً. آمين.

(١) في (خ): (الحفيدة).

(٢) إضافة من «الحديقة الندية» (ص: ٤٣).



إِنَّ الَّذِي قُلْتُ بَعْضُ مِنْ مَنَاقِبِهِ مَا زِدْتُ إِلَّا لَعَلِّي زِدْتُ نُقْصَانَا  
 انتهى ما كتبه في «الحديقة النديّة» مع حذف بعض عباراته السنيّة؛ رومًا للاختصار،  
 وعدم الإملال والإضجار، ومن أراد الزيادة على ذلك من أوصاف هذا الإمام؛ فليرجع  
 إلى الكتاب الذي ألفه فيه الإمام الهمام، خاتمة البلغاء ونادرة النُّبغاء، الأوحد السند  
 الشيخ عثمان سند، الذي سمّاه: «أصفي الموارد في ترجمة حضرة سيّدنا خالد»، فإنّه  
 كتابٌ لم يُحَكَّ بِنَّانِ البيان على منواله، ولم تنظر عينٌ إلى مثاله، بما اشتمل عليه من  
 الفقرات العجيبة والقصائد الرائقة الغريبة، عارضٌ فيه المقامات الحريريّة، والأشعار  
 الحسانيّة والجريّة.

ثمَّ إِنَّ حضرة الإمام المترجم قد تفضّل الله تعالى به على أهل الشام وأنعم،  
 حيث جعلها محلّ قراره ومَحَطَّ رحاله وتسياره، ودخلها سنة ثمانية وثلاثين بخدمه  
 وحشمه، وجملة من الخلفاء والمريدين، فغصّت أبوابه بالزحام، وهرع إلى خدمته  
 الخاصّ والعامّ، يتبرّك بزيارته الأمراء والحُكَّام، نافذُ الكلمة فيهم بلا نقضٍ ولا إبرام،  
 تتوارد عليه المكاتبات من أعيان الدولة المنصورة، وأمراء عامّة الأقطار المعمورة،  
 وهو مع ذلك لم يشتغل عن نشر العلوم الشرعيّة، وإشادة شعار الطريقة النقشبندية،  
 وإرشاد السالكين، وتربية المريدين، وإحياء كثير من مساجد دمشق الشام، قد آلت  
 إلى الانداس والانهدام، بإقامة الصلوات والأوراد والأذكار، وإرشاد الخلق إلى طرق  
 السادة الأبرار، حتّى صار عين جَلَّق<sup>(١)</sup>، وبَدَرها المتألّق، ودُرّ تاجها، وسبب رواجها، [ن/١٢٨]  
 والمشار إليه من بين أهلها، والمُعَوَّل عليه في دفع المُلِمَّات وحلّها، إلى أن أُصِيبَ  
 بعين الزمان، ورُميت بطوارق الحَدَثان، بسبب الطاعون الداعي إلى الهلاك والحتف،

(١) جَلَّق: اسم لكورة الغوطة كلها، وقيل: هي دمشق نفسها، وقيل: موضع بقرية من قرى دمشق. ينظر:

«معجم البلدان» (٢/١٥٤).

[خ/٥٥] الواقع فيها عام اثنين وأربعين ومائتين وألف، فلبى داعيه المُجاب إلى دار المقام، في ليلة الجمعة لأربع عشرة خلون من ذي القعدة الحرام، من ذلك العام، بعد ما قدّم بين يديه ولدين نجيين، جعلهما الله له فرطين، فكان لهما الثالث، وأسرع بلحاقيهما غير متأخر ولا ناكث.

ودُفِنَ بسَفْحِ قَاسِيَوْنَ المشهور، في مكانٍ مَوَاتٍ بعيدٍ عن القبور، احتفَرَهُ لنفسه قبل وفاته بأيّام؛ استعدادًا للموت المحتوم على الأنام، وكان ذلك بعد شروعي في الفصل الرابع من هذه الأوراق، قُبِيلَ وَصُولِي إلى خاتمتها الداعية للأشواق.

ولقد دخلتُ عليه أُعْزِيهِ بولده الأخير، فوجدته يضحكُ بوجهٍ مستنير، وقال لي: أنا أَحْمَدُ الله حيث أجدُ في قلبي الحمدَ والرضا، أَكْثَرَ من الاسترجاع على مُرِّ القضا، ثُمَّ زُرْتُهُ يومَ الثلاثاء الحادي عشر من ذي القعدة قبل الغروب من ذلك اليوم، فذكرتُ له أَنِّي رأيتُ منذ ليلتين في النوم أَنَّ سَيِّدَنَا عثمانَ بنَ عفَّانَ مَيِّتٌ، وأنا واقفٌ أَصَلِّي عليه، فقال لي: أنا من أولاد عثمان، فكأنَّه يشيرُ إلى أَنَّ هذه الرؤيا تُوَمِّئُ إليه.

ثُمَّ أُخْبِرْتُ أَنَّهُ لَمَّا صَلَّى العِشَاءَ التفتَ إلى مُرِيدِهِ فاستخلفَ وأوصى، وفعل ما أَرَادَ واستقصى، ثُمَّ دخلَ إلى بيته فَطُعِنَ تلكَ الليلة؛ ليفوزَ بقَسَمِ الشهادة، وينالَ الحسنَى وزيادة.

فرحم الله تعالى رُوحَهُ، ونوَّرَ مرقده وضريحه، ومَتَّعَهُ بما كان غايةَ مُتَمَنَّا، وأفنى عُمُرَهُ في طلبه ورجاه؛ من الفوز بلذَّةِ النظرِ إلى وجهه الكريم، في دار النعيم المقيم، وجمعنا وإيَّاه تحتَ ظِلِّ عرشه، يومَ لا ظِلٌّ إِلَّا ظِلُّهُ الوريث، في مقعدِ صدقٍ ومقامٍ مُنِيفٍ، إِنَّهُ على ما يشاء قديرٌ، وبالإجابة جديرٌ.

وَصَلَّى اللهُ تَعَالَى عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْمَكْرَمِ

وَالرَّسُولِ الْمُعْظَمِ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلِّمْ

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

## [قصيدة رثاء العلامة ابن عابدين للشيخ خالد البغدادي]

قال المؤلِّفُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى:

وقلتُ فيه، أنْدُبُه وأرْثِيه، وأذكرُ بعضَ فضائله الجَمَّةِ بقصيدةٍ جعلتها للخاتمة تَمَّةً:

[من الخفيف]

أَيُّ رُكْنٍ مِنَ الشَّرِيعَةِ مَالَا	فَرَأَيْنَاهُ قَدْ أَمَالَ الْجِبَالَا
مُذْ رَزَيْنَا بِأَوْحَادِ الْعَصْرِ عِلْمًا	وَبَهَاءٍ وَبَهْجَةٍ وَكَمَالَا
وَاجْتِهَادًا وَطَاعَةً وَصَفَاءً	وَسَخَاءً وَعِفَّةً وَنَوَالَا
هُوَ بَحْرُ الْعُلُومِ شَرْقًا وَغَرْبًا	وَيَمِينًا، وَقِبْلَةً وَشِمَالَا
فَإِذَا عَنِ مُشْكِلٍ كُلِّ عَنْهُ	كُلُّ شَهْمٍ يَحُلُّ عَنْهُ الشُّكَالَا
مُذْ تَجَلَّى سَنَاهُ فِينَا أَرَانَا	كُلُّ بَذْرِ وَقْتِ الْكَمَالِ هِلَالَا
وَسَقَى أَهْلَ عَصْرِهِ كَأْسَ قُرْبٍ	وَحَسَاهُمْ مِنْهُ الرَّحِيقَ الزُّلَالَا
هُوَ قَطْبٌ عَلَيْهِ دَارَتْ رَحَى الْعِرْ	فَإِنْ وَهُوَ الْفَرِيدُ قَالًا وَحَالَا
هُوَ شَيْخُ السُّلُوكِ مَنْ نَالَ هَدْيًا	مِنْ سَنَاهُ فَقَدْ تَزَكَّى فِعَالَا
وَلِعُثْمَانَ ذِي الْحَيَاءِ وَذِي النُّو	رَيْنِ صَحَّ انْتِسَابُهُ إِجْلَالَا
وَبِهِ اِزْدَانٌ دِينُنَا وَطَرِيقُ الـ	نَقْشَبَنْدِيِّ زَادَ مِنْهُ جَمَالَا
مَا رَأَيْنَا كَعِلْمِهِ وَتُقَاهُ	وَلَجَدُوهُ مَا رَأَيْنَا مِثَالَا
دَمِثُ الْخُلُقِ لَمْ يُكَدِّرْ صَفَاهُ	جَاهِلٌ رَامَ مِنْهُ شَيْئًا مُحَالَا
كَثُرَتْ حَاسِدُوهُ فَازْدَادَ هَدْيًا	مُذْ أَشَاعُوا الرَّدَى وَزَادُوا ضَلَالَا

ذُلُّهُ مُذْ رَأَوْهُ فَاقَ خِصَالَا  
مَا بِهِ زَادَ رِفْعَةً وَجَلَالَا  
قَدْ أَرَادَ الْإِلَٰهَ أَنْ يَتَلَالَا  
كَمْ بِهِ مُبْعَدُ تَقَرُّبَ حَالَا  
كُلُّ قُطْرٍ بِهِ صَفَوَا أَعْمَالَا  
وَأَمْتَطَى فِي الثَّقَى مَقَامًا تَعَالَى  
وَاكْتَسَى مِنْ جَمَالِهِ سِرْبَالَا  
فَقَضَى مِنْ نَوَالِهِ أَمَالَا  
وَشَفَى بِاللِّسَانِ دَاءَ عُضَالَا  
دُونَهَا النَّجْمُ فِي عُلاَهُ مَنَالَا  
قُلٌّ مِنْهَا، فَلَسْتُ تُحْصِي الرِّمَالَا  
وَلِدَارِ النَّعِيمِ رَامَ انْتِقَالَا  
فَكَأَنَّ الْعُيُونَ أَضَحَتْ تَكَالَى  
خَالِدٌ فِي الْأَنَامِ لَيْسَ مُزَالَا  
كُلُّ حَيْنٍ عَلَى ثَرَاهُ تَوَالَى  
وَارْتَضَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى

وَرَمَوْهُ بِالْإِفْكِ ظُلْمًا وَرَامُوا  
فَتَغَاضَى عَنِ الْقَبِيحِ وَأَبْدَى  
أَيُّظُنُّ الْحَسُودُ يُطْفِئُ نُورَا  
دَأْبُهُ نَشْرُ حِكْمَةٍ وَعُلُومِ  
كَعِدَادِ النُّجُومِ أَتْبَاعُهُ فِي  
كَمْ لَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ زَادَ قُرْبَا  
كَمْ بِهِ مَسْجِدٌ أُعِيدَ سَنَاهُ [ن/١٢٩]  
وَلَكُمْ عَالٌ عَاجِزٌ وَفَقِيرٌ  
وَلَكُمْ شَادُ سُنَّةٍ قَدْ تَدَاعَتْ  
وَلَكُمْ حَازَ خَصْلَةٍ قَدْ تَسَامَتْ  
وَمَزَايَا إِذَا أَرَدْتَ عِدَادَ الْ  
قَدْ أَجَابَ الْإِلَٰهَ لِمَا دَعَاهُ  
فَبَكَتُهُ الْعُيُونَ دَمْعًا غَزِيرَا  
خَالِدُ الْقُطْبُ إِنْ يَزُلْ فَهُدَاهُ  
فَعَلَيْهِ مِنَ الْمُهَيِّمِ رُحْمَى  
مَا سَرَى فِي الضَّمِيرِ ذِكْرٌ خَفِيٌّ

تَمَّتْ (١)

(١) ختام النسخة (ن): (بقلم الفقير إليه سبحانه محمد بن حسن البيطار، كان الله له هنا وفي دار القرار يوم الأحد لتسعة بقين من جمادى الأولى سنة ١٢٧٢ هـ).

## اشطير الملا دواد البغدادي لمرثية ابن عابدين لمولانا خالد

وقد شطر هذه المرثية العلامة الفاضل الملا داود البغدادي الخالدي  
تسلياً فقال:

(في زل من الشريعة مالا)	قد فدت الألفة روحاً ومالا
زهر الأرض فقد زدها	(فراينة قد أمان الجبال)
(مدرسة بأوجد العطر علما)	أضلم الكون من أساة وحالا
قد نزل الألف فصلاً وتورا	(وبهاء وبهجة وكمالا)
(وحيثما وجدته من صفاء)	وحياء وقربة ووصالا
(في حبيب من خصال وحسن)	(وسخاء وعنة ونوالا)
(في حبيب من خصال وحسن)	تستفيض العارفين سجلا
(في حبيب من خصال وحسن)	(ويحيى وقبلة وشمالا)
(في حبيب من خصال وحسن)	تأقب منهم في الغنوم أزالا
(في حبيب من خصال وحسن)	(كل شهم يخل عنه شكلا)
(في حبيب من خصال وحسن)	طرق العلم صحة وعقالا
(في حبيب من خصال وحسن)	(كل بدر وقت كمالا)
(في حبيب من خصال وحسن)	من عصير الذكر لا يهي متحلا
(في حبيب من خصال وحسن)	(وحيثما وجدته من صفاء)
(في حبيب من خصال وحسن)	فان، خدائنا سميت أبدا

وَهُوَ غَوْتُ الْأَنْثَامِ فِي سَائِرِ الْأَزْ  
 (هُوَ شَيْخُ السُّلُوكِ مَنْ نَالَ هَدْيًا)  
 بَلْ وَمَنْ قَدْ سَرَى لَهُ بَعْضُ نُورِ  
 (وَلِعُثْمَانَ ذِي الْحَيَاءِ وَذِي النُّورِ)  
 فَهُوَ فَرْعٌ مِنْ أَصْلِهِ وَعَلَى الْحَا  
 (وَبِهِ اِزْدَانٌ دِينُنَا وَطَرِيقُ الْإِ  
 وَأَشَادَ الدِّينَ الْقَوِيمَ وَجَمَعَ الْإِ  
 (مَا رَأَيْنَا كَعِلْمِهِ وَتُقَاهُ)  
 مَا سَمِعْنَا فِي عَصْرِهِ كَعُلَاهُ  
 (دَمِثُ الْخُلُقِ لَمْ يُكَدِّرْ صَفَاهُ)  
 عَالِمٌ مَا لِشَأْنِهِ قَطُّ يَوْمًا  
 (كَثُرَتْ حَاسِدُوهُ فَازْدَادَ هَدْيًا)  
 فَهُوَ لَا زَالَ حَافِظًا لِهُدَاهُ  
 (وَرَمَوْهُ بِالْإِفْكِ ظُلْمًا وَرَأْمُوا)  
 زَادَهُ اللَّهُ عِزَّةً حِينَ شَاؤُوا  
 (فَتَغَاضَى عَنِ الْقَبِيحِ وَأَبْدَى)  
 وَحَبَاهُمْ مِنْ خَالِصِ الْحِلْمِ عَفْوًا  
 (أَيُّظُنُّ الْحَسُودُ يُطْفِئُ نُورًا)

مَنْ (وَهُوَ الْفَرِيدُ قَالًا وَحَالًا)  
 بِهُدَاهُ مَا مَلَّ يَوْمًا وَمَالًا  
 (مِنْ سَنَاهُ فَقَدْ تَزَكَّى فِعَالًا)  
 رَيْنِ (تَلْقَاهُ تَابِعًا مِفْعَالًا)  
 لَيْنِ (صَحَّ انْتِسَابُهُ إِجْلَالًا)  
 حَقُّ أَبْدَى تَبَسُّمًا وَتَحَالِي  
 (نَقَشَبَنْدِي زَادَ مِنْهُ جَمَالًا)  
 مَاضِي الدَّهْرِ بَلْ وَلَا اسْتِقْبَالَ  
 (وَلِجَدْوَاهُ مَا رَأَيْنَا مِثَالًا)  
 خَابِطٌ بِخَرُّهُ وَتَغَالَا  
 (جَاهِلٌ رَامَ مِنْهُ شَيْئًا مُحَالًا)  
 حِينَ لَمْ يُلْقَ لِلْعَدَاوَةِ بَالًا  
 (مُذْأَشَاعُوا الرَّدَى وَزَادُوا ضَلَالًا)  
 أَنْ يَنَالُوا مِنْهُ فَعَادَ وَبَالًا  
 (ذُلُّهُ مُذْ رَأَوْهُ فَاقَ خِصَالًا)  
 لِجَمِيلِ الصِّفَاتِ مِنْهُ احْتِمَالًا  
 (مَا بِهِ زَادَ رِفْعَةً وَجَلَالًا)  
 بِفَمِ نَفْخِهِ يَزِيدُ اشْتِعَالًا

وَيَحَهُ كَيْفَ يُطْفِئُ نَوْرَ عَبْدٍ  
(دَأْبُهُ نَشْرُ حِكْمَةٍ وَعُلُومِ)  
يَا لَهُ كَامِلٌ بِعِلْمٍ وَرُشْدٍ  
(كَعِدَادِ النُّجُومِ أَتْبَاعُهُ فِي)  
أَخْلَصَ النَّاسُ مُذْ رَأَوْهُ لِهَذَا  
(كَمْ لَهُ مِنْ خَلِيفَةٍ زَادَ قُرْبًا)  
قَدْ تَرَقَّى مِنْ فَيْضِهِ وَاسْتَحَقَّا  
(كَمْ بِهِ مَسْجِدٌ أُعِيدَ سَنَاهُ)  
فَأَنَارَتْ أَرْجَاؤُهُ بِعَمَارٍ  
(وَلَكُمْ عَالٌ عَاجِزًا وَفَقِيرًا)  
وَلَكُمْ أَغْمَرَ الْوُجُودَ بِجُودٍ  
(وَلَكُمْ شَادَ سُنَّةٌ قَدْ تَدَاعَتْ)  
وَهُوَ بِالْحَالِ كَمْ أَجَارَ صَرِيخًا  
(وَلَكُمْ حَازَ خَصْلَةً قَدْ تَسَامَتْ)  
وَلَكُمْ رُتْبَةً تَرَقَّى إِلَيْهَا  
(وَمَزَايَا إِذَا أَرَدْتَ عِدَادَ الـ)  
وَكِرَامَاتُهُ إِذَا شِئْتَ إِحْصَاءَ الـ  
(قَدْ أَجَابَ إِلَهُ لِمَا دَعَاهُ)  
قَدْ أَرَادَ إِلَهُ أَنْ يَتَلَّالَا  
صَرَفَ الْعُمَرَ فِي هَذَاهَا اشْتِغَالَا  
(كَمْ بِهِ مُبْعَدٌ تَقَرَّبَ حَالَا)  
طُرُقَاتِ اتِّبَاعِهِ تَتَوَالَا  
(كُلُّ قُطْرٍ بِهِ صَفَوْا أَعْمَالَا)  
فَتَرَاهُ فِي حَضْرَةِ الْقُدُسِ جَالَا  
(وَأَمْتَطَى فِي التَّقَى مَقَامًا تَعَالَى)  
بَعْدَمَا كَانَ دَائِرًا إِهْمَالَا  
(وَكَتَسَى مِنْ جَمَالِهِ سِرْبَالَا)  
فَعَلَاهُمْ بِفَضْلِهِ مَا عَالَا  
(فَقَضَى مِنْ نَوَالِهِ أَمَالَا)  
وَهُوَ أَحْيَا مَوَاتَهَا اسْتِغْمَالَا  
(وَشَفَى بِاللِّسَانِ دَاءَ عُضَالَا)  
فَأَدَاسَتْ بُسْطَ الْمَعَالِي النَّعَالَا  
(دُونَهَا النَّجْمُ فِي عُلاَهُ مَنَالَا)  
عُشْرٍ أَعْجَزَتْ فِي الْوُجُودِ الرَّجَالَا  
(قُلٌّ مِنْهَا، فَلَسْتَ تُحْصِي الرَّمَالَا)  
لِلِقَاءِ مُلَبِّيًا إِعْجَالَا



وَاشْتَهَى أَنْ يَفُوزَ بِالْقُرْبِ مِنْهُ  
 (فَبَكَتْهُ الْعُيُونُ دَمْعًا غَزِيرًا)  
 فَقَدَتْهُ وَكَانَ عَيْنَ ضِيَاهَا  
 (خَالِدُ الْقُطْبُ إِنْ يَزُلْ فَهْدَاهُ)  
 فَهُوَ بَاقٍ بِاللَّهِ بَعْدَ فَنَاءِ  
 (فَعَلَيْهِ مِنَ الْمُهَيِّمِ رُحْمَى)  
 وَغُيُوثُ الرِّضْوَانِ بِالْفَضْلِ تَهْمَى  
 (مَا سَرَى فِي الضَّمِيرِ ذِكْرٌ خَفِيٌّ)  
 أَوْ بَدَى وَرْدُ عَامِلٍ بِصَلَاةِ  
 (وَأَرْتَضَاهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى)

تَمَّتْ (١)



(١) قال مصحِّحُه أبو الخير عابدين في ختام النسخة (خ): (وقد تمَّ طبعُه ليعمَّ نفعه بدمشق، في مطبعة معارف الولاية الجليلة، مُصَحَّحًا بقدر الجهد، بمعرفة الحقيق محمد أبي الخير عابدين، على نُسخة مصحَّحة بخط مؤلِّفها سيدي المرحوم العم، رُوح الله تعالى روحه، ونور مرقده وضريحه، في ظلِّ خلافة سلطاننا الأعظم، وخاقاننا الأفخم، مولانا السلطان عبد الحميد خان، أدام الله سريره سلطنته مدى السنين والأعوام، محروسًا بعينه التي لا تنام، وركنه الذي لا يرام، وفي أيام ولاية من تعظرت بالثناء عليه الأفواه، وبلغ من كلِّ وصفٍ حميدٍ منتهاه، صاحب الأبَّهة والدولة أحمد حمدي باشا، بلغه مولاه من الخير ما يتمنى ويشاء، في الحادي عشر من شعبان، عام واحدٍ وثلاثٍ مئةٍ وألفٍ من الهجرة النبوية، على صاحبها أفضلُ صلاةٍ وأكملُ تحية).